

وجوه حجازية



المعتدلون متعصبون وقتلة

العامل المكي المقدس والسياسة



قمع أصحاب العرائض

عروس البحر.. تحتضر



بندر يلتقي أولمرت مجدداً

الحجاز

هذا الحجاز تأملوا صفحاته سفير الوجود ومعهد الأثار

تحدي التغيير : عريضة معالم في طريق الملكية الدستورية

صراع مستمر.. وإصلاح خلف القضبان

THE OBSERVATORY

for the Protection of Human Rights Defenders

L'OBSERVATOIRE

pour la Protection des Défenseurs des Droits de l'Homme

EL OBSERVATORIO

para la Protección de los Defensores de Derechos Humanos

URGENT APPEAL - THE OBSERVATORY

SAU 001 / 0207 / OBS 015
Incommunicado detention / Fear of ill-treatment
SAUDI ARABIA
07

The Observatory for the Protection of Human Rights Defenders, a joint project of the World Organisation Against Torture (OMCT) and the International Federation for Human Rights, requests your urgent intervention in the following situation in Saudi Arabia.

Brief description of the situation:

The Observatory has been informed about the incommunicado detention of human rights defenders in Saudi Arabia.

According to Messrs. Sulaiman al-Qirni and Al-Saif Al-Ghailani, they are at the General Intelligence Service. The organisation also assaults him and his family. On 10 February 2007, at least ten human rights defenders, including Messrs. Hashimi, a doctor, Messrs. Abdelaziz al-Kharji and Al-Sharif, were arrested by officials of the city, where they had met to discuss the reforms in the Kingdom. The same officials seized their books and computer units belonging to the detainees and some personal belongings to the detainees.

All men are well-known for their peaceful activities. In particular, they were engaged in the past in signing petitions addressed to King Abdullah Bin Abdulaziz Al-Saud calling upon him to initiate political and democratic reforms in the Kingdom.

The men would reportedly be suspected of illegally collecting money and passing them on to suspicious elements outside the country.

Since their arrests, the detainees' relatives asked, in vain, the General Intelligence Service to allow them to visit them and to appoint lawyers. On February 5, 2007, Mr. Essam Basrawi's son was denied the right to visit his father, ordered to return home and warned to never ask again to meet his father. He wanted to hand him some medicine, as Mr. Essam Basrawi is ill and a disabled person.

At the time of issuing this appeal, all detainees remain in detention in the offices of the General Intelligence Service



يا قضاة السعودية: بأي شرع تحكمون؟

١	دولة الفتنة
٢	تحدي الإصلاح: شروطه ومعوّقاته
٤	عريضة: معالم في طريق الملكية الدستورية
١٠	الصراع السعودي الإيراني: المذهبية والمكسب السياسي
١٢	العامل المكي
١٤	صراع الإصلاحيين مستمر حتى تحقيق الإصلاح
١٦	بيان هيومان رايتس ووتش حول اعتقال الإصلاحيين
١٧	لقاءات بندر تتواصل مع أولمرت
١٨	عبدالله والعرش المتصدّع
٢٠	الخليج لم يعد عربياً: واشنطن والأمن الأحادي
٢٢	تحضيرات أميركية لحرب خليجية أخرى
٢٤	الرياض وطهران: تمرير الوقت أم احتواء أزمة؟
٢٥	المدارس السعودية تشيع الكراهية الدينية
٢٦	سرقة شوارع جدة تتواصل
٢٨	لوفيغارو: انقسام الأمراء حول الحرب ضد إيران
٢٩	عروس البحر.. مدينة تحتضر
٣٢	استخفّت بالعدالة: السعودية تسجن مريضاً مختل عقلياً
٣٣	المعتدلون متعصبون ومعذبون وقتلة
٣٤	يا قضاة السعودية: بأيّ شرع تحكمون؟
٣٦	السعودية: قمع اصحاب العرائض
٣٨	تدمير الآثار الإسلامية في السعودية
٣٩	وجوه حجازية
٤٠	من مكة وحكاياتها

دولة الفتنة

الفرصة السانحة لاشغال الساحة مجدداً بالخلافات المذهبية، حتى تبرز مهاراتهم الفريدة في إدارة دفة الفتنة بحسب أهوائهم وأغراضهم، بل كانوا يهددون الأمة باستعمال هذا السلاح إن لم يركنوا لهم ويستجيبوا لمطالبهم..

لم يلفت إنتباه سوى قلة الى بداية انفجار الخطاب الطائفي في العدوان الاسرائيلي على لبنان في يوليو ٢٠٠٦، حيث بدأت اللغة الطائفية تغمر وسائل الاعلام السعودية، فكانت المفردات في النسيج اللغوي للخطاب الاعلامي السعودي ذات طبيعة طائفية، وقد قرأنا للأميركي والاسرائيلي تصريحات تستمد مفرداتها من تراثنا المذهبي، وتجعل من العدوان الاسرائيلي على لبنان قضية خلافية إسلامية.. فقد لجأ مسؤولون أميركيون واسرائيليون الى اللغة المذهبية من أجل إحداث إنقسام داخل الأمة وكسر إجماعها على مقاومة العدوان.

لم تفلح هذه اللغة في اجتياح الفضاء الثقافي العربي والاسلامي خلال فترة العدوان الاسرائيلي على لبنان، خصوصاً مع نجاح المقاومة اللبنانية في صد العدوان، وسقوط الرهان الاميركي بتوابعه العربية (السعودية والمصرية والاردنية واللبنانية) على انزال هزيمة قاصمة بالمقاومة.. ولذلك، وقف الشارع العربي والاسلامي من طنجا الى جاكرتا الى جانب المقاومة، الأمر الذي أساء الى المراهقين، وجعلهم مصنفين في خانة (أعداء الأمة).. ولكن بعد ارتفاع وتيرة التوتر الطائفي في العراق ولبنان، بدفع من الأميركيين، يضاف الى هذا التوتر تصاعد الخلاف حول الملف النووي الإيراني أعيد تحريك الخطاب الطائفي مجدداً، وعلى نطاق واسع، وبدأت الماكنة السلفية بدعم من القيادة السياسية السعودية ووسائل إعلامها ومواقعها على الانترنت، باستدراج الأمة الاسلامية الى السجال المذهبي..

من المفارقات المدهشة، أن أقلاماً ومواقع ليبرالية سعودية أصبحت بدوى الطائفية، حتى لم يعد المرء يميز بينها وبين أقلام ومواقع سلفية متشددة، فقد وقع المتنورون ضحية مكر طائفي سعودي، ونسي هؤلاء مهمتهم الاصلاحية الوطنية، كما نسوا أيضاً دورهم التنويري في إلغاء الوصاية السلفية على الدين والمجتمع والسلطة، فسقطوا في الفتنة، وخلعوا ثوب التنوير، وارتدوا ثوب الفتنة، وغادروا مواقعهم تحت إغراء ما وعدهم به من بغوهم الفتنة.

أعجب من مثقفين تنويريين أقصصوا في وقت سابق ويمرارة عن سطهم من هيمنة الواحدية السلفية في المجتمع، ونادوا بتخفيض جرعة الدين السلفي في السلطة، وإذا بهم يشاركون الآن في توفير المزيد من الزخم والحشد للخطاب السلفي عن طريق الخوض في المعترك الطائفي الذي يدركون جميعاً بأنه جزء من صراع سياسي على مستويات محلية وإقليمية ودولية.

فجأة تفجرت البور الطائفية في المنطقة دونما سابق إنذار بل ودون أسباب معروفة ظاهراً، وخيلاً للمرء بأنه يخضع تحت تأثير مخدر سلبه إرادته أو دس إليه جهاز بات يحركه دونما إرادة منه ولا إدراك.. ربما هي من المرات النادرة التي يدخل فيها كثيرون الى حلبة الطائفية دونما أسباب وجيهة، سوى أن خلطاً متعمداً للأوراق في المنطقة يجعل القرار مسلوباً من أصحابه.. وكما هو شأن قضايا عديدة في منطقة الشرق الاوسط شديدة الالتهاق، فإن قضية الطائفية كتسحق المجال السياسي خدمة أطراف من خارجها، فأميركا تحتل العراق وأفغانستان وتعتب بإرادة اللبنانيين والفلسطينيين، وكما تنسى أبناء الأمة ذلك تشغلهم بالطائفية حتى تمرر مشروعات الاستعماري بسلام.. لم تكن الولايات المتحدة تنجح في الضحك على ذقون هذه الأمة لولا وجود قابلية لديها على ذلك، ولولا وجود أطراف من داخلها تجعل من تحقيق أهداف المشروع الاميركي ممكناً..

ليس ضرباً من التعسف والتجني القول بأن السعودية ونهجها السلفي كانا دائماً يعمل على عكس مسار التقارب والتفاهم بين المسلمين على اختلاف فرقهم وملهم ونحلهم. فالسعودية تكاد تكون الدولة الوحيدة في العالم الاسلامي التي تنفرد بسلطة إحتكار تفسير الدين.. ومنها يصدر أكبر عدد من فتاوى التكفير، التي لا يكاد يسلم من شطاياها أحد من المسلمين خارج دائرة المذهب الوهابي، ولكل نصيبه من التكفير، على قاعدة مخالفة نهج السلف الصالح.

فهي تهيم على ديار مقدسة وحرمين شريفيين رمزا وحدة الأمة الاسلامية، ولكنها لا تتورع عن هدم آثار هذه الأمة، وتفرقهم شيعاً وطوائف حين لا يكون هناك سبيل الى تحقيق أغراض سياسية سوى عبر إشعال فتيل الفتنة داخل الأمة.

لو سألت أحداً من ضحايا الفتنة الطائفية عن أسباب اندلاعها، وتوقيتها، وديافعها، لوقف حائراً.. فلماذا أخفى الضالعون آثارهم سريعاً في هذه الفتنة، حتى بات كثيرون منشغلين بتسجيل حضور في هذه الفتنة، دون إدراك، وكأن ثمة غريزة تلمي عليهم الخوض فيما يخوض فيه صنّاع الفتنة، الذين يتفرّجون بزهم الى ما أحدثوه وشغلوا الساحة العربية والاسلامية به..

وحدها الماكنة السلفية التي بقيت تعمل طائفاً دون توقف، حتى بعد أن شهدت الساحة العربية والاسلامية في بداية التسعينيات جهوداً طيبة من علماء المسلمين لجهة تقريب وجهات النظر، وواد الفتنة، وتشجيع فرص التواصل، والتعايش السلمي بين المذاهب، وفتح باب الحوار بين أئمة المسلمين من أجل الاتفاق على قواعد للتفاهم والفهم المتبادل. على الجبهة السلفية، كانت فتاوى التكفير تتدفق ولا تستثني أحداً قريباً كان أم بعيداً، وكان صنّاع الفتنة يحثون

المعتدل ليس إصلاحياً

تحدي الإصلاح في المملكة . . شروطه ومعوّقاته

على علاقة مباشرة بالمصالح الغربية في المنطقة بدءاً من لبنان وصولاً إلى العراق مروراً بفلسطين وسوريا ودول الخليج إلى جانب الأردن ومصر اللتين أصبحتا مهملتين في مشروع الديمقراطية بعد انضمامهما إضافة إلى السعودية إلى معسكر الاعتدال بحسب المقاييس الأميركية على خلفية التوتر بين إيران والولايات المتحدة.

قضية الإصلاح السياسي في المملكة تعود إلى بداية التسعينيات، حين صدرت عدة عرائض موقعة من قبل مئات من شخصيات بارزة من خلفيات أيديولوجية وسياسية مختلفة تطالب بإجراء إصلاحات فاعلة ومؤثرة في أجهزة الدولة.

في ذلك الوقت، كانت الإدارة الأميركية وكذلك معاهد البحث مثل معهد الشرق الأوسط الذي كان يرأسه مارتن أندك قد مررت توصية إلى الإدارة الأميركية بأن السعودية، من بين دول أخرى، غير مؤهلة للتعامل بحذر مع الديمقراطية على أساس أن الديمقراطية قد تسقط في أيدي المتطرفين.

وعموماً، فإن النظرة النمطية في الغرب القائمة على أساس أن سكان المملكة غير جاهزين أو غير قادرين على ممارسة الديمقراطية مازالت قائمة، وهي نظرة صنعت وتعممت من قبل النظام بهدف كبح المطالب المتزايدة بالإصلاح السياسي من قبل الشعب وبعض الغرب.

الآن السؤال الذي يطرح نفسه: لماذا شهدت بلدان مثل اليمن والكويت والبحرين وقطر تحولات سياسية لافتة فيما لم تشهد السعودية ذلك؟ الجواب عن ذلك يكمن في المعوّقات التالية:

١. العائلة المالكة، ويقصد بها الجيل القديم من العائلة المالكة الذي يبلغ أعمار أفرادها الثمانين أو ما يقرب منه، يمسك هذا الجيل بالمواقع الحيوية في الأجهزة الحكومية، وفي الوقت نفسه يرفض التغيير الذي يقود إلى تآكل القبضة على السلطة. وهذا الجيل مازال غير قادر على الاستجابة بصورة فورية وفاعلة لمثلث الزمن. على أية حال، فإننا يجب أن نتعامل بحذر في إختبار مشيئة ما يسمى الجيل الثالث إزاء الإصلاحات الديمقراطية، حيث لم يصدر عن أفراد هذا الجيل حتى الآن ما يؤكد رغبته في تحقيق تلك الإصلاحات، بل هناك مؤشرات تبث على القلق من أن توارث التقاليد الاستبدادية قد يجعل من هذا الجيل أشد تمسكاً بخيارات مناهضة للإصلاح.

٢. المؤسسة الدينية: فهي كانت من منطلق

اجتماعية واقتصادية. في الوقت نفسه، يجب تخصيص الفساد والتباينات الاقتصادية، متزامناً مع توفير العلم والمسكن والملبس للشعوب بوصفها حاجات ضرورية للحياة قبل أن يبدأوا بالانشغال بمسائل الإصلاح السياسي والثقافي.

إن إدماج الأسلاميين المعتدلين في العملية السياسية في المنطقة يملّي الاعتراف بالقوة السياسية للإسلام السياسي. وهناك ميل قوي بين الخبراء السياسيين في الشرق الأوسط نحو استئصال التطرف في المنطقة من خلال إقامة دول إسلامية ديمقراطية حديثة تسمح باندماج ناجح للإسلاميين. وهناك عدد كبير من الخبراء من يجادل بأن الإسلام السياسي ليس المشكلة الرئيسية ولكن فشل الأنظمة العربية في إقامة دول ديمقراطية استيعابية.

في المقابل، هناك رأي تدعمه الحكومات العربية يقوم على فصل الدين عن السياسة وأن الإسلام

توارث التقاليد الاستبدادية

قد يجعل من الجيل

الثالث أشد تمسكاً بخيارات

مناهضة للإصلاح

يجب أن يتوقف عن كونه قوة سياسية ويعود إلى كونه جزء من الخلفية الثقافية والدينية للمنطقة. هناك اتفاق عام بأن الحكومات الغربية التي تدعو للإصلاحات في المنطقة يجب أن تتوقف عن دعم الأنظمة التسلطية. وأن الإصلاحات يجب أن تكون نتاج الجهود المتواصلة من قبل القوى المحلية. الناشطون والقوى السياسية في المملكة يرون بأن انتشار الفساد يجب أن يحارب عبر إقامة دولة ديمقراطية حديثة. وأن الأمم المتحدة بحاجة إلى دعم مبادرات الإصلاح العربية الشعبية. فمن السخيرة، أن تضطلع المملكة ذات السمعة السيئة في مجال حقوق الإنسان بدور هام في لجان حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة.

إن مسائل الإصلاح والتحول الديمقراطي قد تراجعت للوراء على وقع قضايا سياسية ملتهبة

نظرياً، قد تأخذ الإصلاحات شكل التحديث الاجتماعي والإصلاح الإداري التي تتطلب إعادة تأهيل أجهزة الدولة، على أية حال، فإن الإصلاح المعني هنا وفي الوقت الراهن من قبل الناشطين والقوى السياسية في المملكة هو عملية الانتقال من الحكم التسلطي إلى الحكم الديمقراطي.

النظام السعودي، كما الأنظمة المصنّفة في معسكر الاعتدال في المنطقة، ليست جادة حول الإصلاح. ولقد الآن فإن هذه الأنظمة فثلت في استيعاب الحقائق الجديدة التي ظهرت بعد الحرب الباردة، والتي فرضت الحاجة لبدء إصلاحات سياسية واقتصادية جادة. لقد شعرت السعودية بالتهديد بأفاق الإصلاح والخوف من التداعيات المزعزعة للبننى السلطوية القائمة، وأنها لن تضطلع بالإصلاحات سوى في حال ضمنت بقاها، وإنها ستحجم عن القيام بأية إصلاحات إذا كانت قد ضمنت بقاها بدون الاضطرار إلى إدخال إصلاحات على أجهزة الدولة وسياساتها وبرامجها الاقتصادية والاجتماعية. ولاشك، أن اندعام الأمن والاستقرار في المملكة خلال السنوات الماضية قد قوى دور المؤسسة والأمنية ومكن الحكومة من إدامة السلطة والحفاظ على الواقع القائم.

مبادرات الإصلاح الخارجية وبخاصة مبادرات إصلاح الشرق الأوسط الكبير كان ينظر إليها على أنه مهددة لهوية وسيادة الدول في المنطقة، وأن الهدف النهائي من هذه المبادرات كان لمحو الهوية لبلدان هذه المنطقة عن طريق إدماجها في الفضاء الثقافي الشرق أوسطي الكبير.

كانت المقاربة الإصلاحية الأولية تقوم على اعتبار أن ضمان نجاح العملية الإصلاحية يقوم على تقوية مؤسسات المجتمع المدني، التي هي الآن ضعيفة وغير قادرة على المطالبة بأجندة إصلاحية من النخب الحاكمة. وكانت الرؤية الإصلاحية تؤكد على أن الإصلاح الديني والتعليمي والثقافي يجب أن يكون أولوية في جدول الإصلاحات في المنطقة، ليفضي إلى استئصال الأمية وإرساء قيم التسامح والتنوع وحقوق المرأة. وهذا يتطلب مقاربات نقدية لتحرير الدين من قبضة الأنظمة الابتزازية والجماعات المتطرفة.

لقد بدا لاحقاً أن مقارنة أخرى تميل بقوة إلى اعتبار الإصلاح السياسي أولوية وممخلاً، ويجب دمقرطة نظام الحكم قبل إجراء إصلاحات ثقافية

أيديولوجي وتقليدي معارضة للتغيير مهما كان، وأن الدور غير المفيد وتزايد حجم وتفوق المؤسسة في المجتمع يمثل مؤشراً سلبياً بالنسبة لموقف كل من العائلة المالكة والمؤسسة الدينية معاً في مجال التغيير والاصلاحات السياسية والدينية. فالاصلاحات السياسية من وجهة نظر النخبة الدينية تتطلب أولاً تناقص سلطتها النافذة وحصتها في الدولة، وثانياً أن الاصلاحات السياسية ستغير بالضرورة طبيعة الدولة، أي أن الغفلة الدينية ستتحجج بصورة دراماتيكية، وثالثاً فإن الاصلاحات السياسية ستطرح بالتوجيه المهيمن والواحد الذي كان يخضع عادة تحت سيطرة المؤسسة الدينية ويقود في نهاية المطاف إلى التعددية، وعليه فإن المؤسسة الدينية تعارض الاصلاحات، حيث ستكون الخاسر الرئيسي.

٣ - الثقافة السياسية: فحتى نهاية ١٩٨٩، كانت غالبية السكان في السعودية غير متسبة، أي في الوقت الذي كانت فيه الدولة الربية مهمة وقوة كاحدة، ومازال هناك إصرار لدى العائلة المالكة على إبقاء السكان خارج مجال تأثير التحولات الديمقراطية في المنطقة.

٤ - العامل الخارجي، وخصوصاً الدور الأميركي. فالغرب عموماً والحكومة الأميركية بصورة خاصة كانت حتى هجمات الحادي عشر من سبتمبر مترددة إن لم تكن رافضة تشجيع الديمقراطية في السعودية. ويمكن إرجاع الموقف الأميركي إلى الخوف من اختطاف الاسلاميين للديمقراطية، والذي قد يفضي في النهاية إلى تهديد المصالح الاستراتيجية الأميركية في المنطقة.

وعلى أية حال، فإن التعديل الحاصل في سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر بقي مشكوكاً في كونه لصالح دعم وتشجيع الديمقراطية. وهذا يلخص في الانتكاسة المفاجئة في اللةجة الديمقراطية لدى الادارة الأميركية عقب تحسن العلاقات السعودية الأميركية على أساس ارتفاع مداخل النفط، والحرب على الارهاب والتعاون في القضايا الإقليمية في العراق ولبنان وفلسطين، ومشروع السلام في الشرق الأوسط، والأزمة السنوية الإيرانية.

يبقى القول بأن السعودية يجب أن تصلح نفسها عاجلاً أم آجلاً، وأن الاصلاحات السياسية لم تعد خياراً ولكنها ضرورة من أجل ضمان الاستقرار السياسي في البلاد وفي المنطقة عموماً. لا شك أن الصراع على السلطة داخل العائلة المالكة يعيق عملية الاصلاحات السياسية. ومنذ ١٩٩٥، حيث أصيب الملك السابق فهد بجلطة دماغية أعقدته عن مزاوله الحكم، أصبحت الدولة معاقة، حيث كانت تفتقر إلى جدول زمني لاصلاح فيما كانت مؤسساتها القائمة بحاجة إلى تغييرات جوهرية.

وهناك ثلاث عوامل أساسية تسهم في قرار عاجل وفاعل في الاصلاحات السياسية على النحو

التالي:

١ - العامل الاقتصادي - الاجتماعي: بالرغم من تحسن الأوضاع الاقتصادية فإن الموضوعات الرئيسية والخطيرة لم تشهد تغييراً ملحوظاً: فمازال معدل البطالة عند مستوى خطير يصل إلى ٢٠ بالمئة بين المؤهلين للانضمام لسوق العمل، فيما لا يزال مستوى الدين العام عند وتيرة عالية يصل إلى مايربو عن ٦٠٠ مليار ريال.

إن خطورة المشكلة تكمن الآن فيما أحدثه سوق الاسهم من أزمة إقتصادية واقتصادية كارثية أدت إلى إفقار عشرة ملايين مواطن، حيث بلغت الخسارة الدنيا ١٠٠ ألف ريال مثلت تسونامي اقتصادي ضرب أسس الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للسكان. حين نضع هذه الحقائق جنباً إلى جنب عوامل أخرى من بينها أن ٧٠ بالمئة من السكان ولد بين ١٩٨٢ و٢٠٠٦ فإن هذا يعني أن الغالبية العظمى من السكان لا تنتمي إلى دولة الرفاه الاسمية. وهذا يجعل ولاء الغالبية مورد اختيار، بسبب العلاقة العضوية بين الولاء والدولة الربية السعودية التي تفرض تدفقاً مستمراً للنقد والمنافع المحددة التي يمكن تقديمها من قبل الدولة لرعاياها.

٢ - العامل السياسي: كشفت حوادث الحادي عشر من سبتمبر أن البلاد مرشحة دائماً لمواجهة تحديات من الداخل والخارج بسبب غياب أجندة وأهداف سياسية واضحة. فلم يكن هناك من يدرك تماماً الاتجاه الذي تسير فيه البلاد ومن يقودها.

تشققات التيار الاصلاحي

الوطني لم تكن الحكومة

من احتوائه أو تغييره

ميوله نحو التغيير

خصوصاً بعد أن تبين الدور الهزيل الذي يلعبه الملك عبد الله في الساستين الداخلية والخارجية، ووقوع رهينة بيد الجناح السديري والادارة الأميركية، الأمر الذي حرمة من كل مزاعمه القديمة في مناصرة قضايا العرب، ويكون رمز الوحدة الوطنية، فيما ثبت الحوادث لاحقاً بأنه ملك أقل من عادي.

أ - العامل الداخلي:

السؤال المبدئي: أي إلى حد يمكن القول بأن المجتمع في المملكة مازال جاهزاً لاصلاح سياسي؟

هناك أربعة أسباب يمكن ذكرها لاجابة عن هذا السؤال:

١ - نمو طبقة سياسية واسعة وفاعلة على مستوى المجتمع، وتلعب هذه الطبقة دوراً مؤثراً في حركة الأحداث الداخلية. ومنذ يناير ٢٠٠٤ كان واضحاً

بأن ثمة طبقة جديدة من السياسيين من مختلف التوجهات الايديولوجية قد دخلت إلى حلبة التجاذب الداخلي، وأن التشققات الحاصلة لاحقاً على خلفية أيديولوجية في التيار الاصلاحي الوطني لم تكن الحكومة من احتواء هذه الطبقة أو تحييد ميولها نحو التغيير أو نقل من قوة الاجماع الداخلي على الحاجة إلى الاصلاح السياسي في البلاد وإن من منظورات ايديولوجية متباينة.

٢ - الثقافة السياسية: فقد شهدت المملكة تغييراً ملحوظاً منذ العام ١٩٩١ على مستوى تداول الثقافة السياسية التي تشيعها وسائل الاتصال الفخسانية والانترنت. ودلالة ذلك، أن ما حدث منذ هو انفراط سلطة إحتكار الدولة للمعلومات ومصادر التوجيه.

٣ - هذا التغيير، أي تطور الوعي السياسي الشعبي قد تسجل بفعل تدهور الأوضاع الاقتصادية التي قادت إلى ارتفاع وتيرة العنف ومعدل الجريمة.

٤ - تسييس الدين: فقد تم تجنيد عدد كبير من الافراد عبر القنوات التقليدية (المساجد، مراكز التعليم الديني، والمنتخبات الثقافية الاجتماعية)، وفي غياب مؤسسات المجتمع المدني، فإن البنى التقليدية والدينية بصورة أساسية أصبحت مراكز الجاذبية السياسية والاجتماعية بالنسبة لكثير من الجماعات. وهناك سلسلة من أنوية المجتمع المدني (المنذيات الثقافية والأديبة، والجمعيات النسائية والعلمية مثلاً) قد تبرعت في الخمس سنوات الماضية بما يشير إلى تحول مهم في المجتمع.

٤ - العامل الهيكلي: إعلان الانظمة الثلاثة في مارس ١٩٩٢ كانت حينذاك أدنى من توقعات السكان وطموحاتهم. وأن النزعة المتنامية بين السكان باتجاه الاصلاحات السياسية تحفز برغبة إحداث تغيير مؤسسي داخل الدولة من أجل خلق قاعدة عريضة لجهة الاندماج السياسي وفجتها التيار وهو ما عبرت عنه العرائض التي رفعها التيار الاصلاحي الوطني في الفترة ما بين يناير ٢٠٠٣ وحتى اعتقال عدد من الناشطين في التيار في الخامس عشر من مارس ٢٠٠٤.

ب - العامل الخارجي:

باستثناء التصريحات المتقطعة، فإن العامل الخارجي لعب دوراً سلبياً فيما يرتبط بدعم الاصلاحات السياسية في المملكة. وهناك عدد كبير من الاصلاحيين قد راقبوا بقدر كبير من الاهتمام المبادرات الأميركية وفيما اذا كانت ستؤدي إلى عهد جديد على أساس مبادرة برنامج الشرق الأوسط الواعد، والتي أصبحت من الماضي منذ أن أعلنت وزيرة الخارجية الأميركية رايس في يونيو ٢٠٠٦ عن شرق أوسط جديد يتألف من مسكوك المعتدلين الذي يضم السعودية ومصر والاردن.

إن استثناء السعودية، قاعدة التطرف بحسب تصريحات سابقة لمسؤولين أميركيين، فإن الحكومات الغربية لم تعد تلزم بقيمها الديمقراطية في علاقتها مع الحكومة السعودية وتخليها عن دعم مطالب الاصلاح السياسي.

مشروع عريضة إصلاحية جديدة:

معالم في طريق الملكية الدستورية

دولة الدستور الإسلامي / دولة العدل والشورى

تداعت مجموعة من الإصلاحيين بلغ عدد أفرادها العشرة إلى إحياء الحركة الإصلاحية المطالبة بالإصلاحات الشاملة السياسية والمالية والقضائية والإدارية وغيرها، فأعدت مسودة عريضة بهذا الصدد، وبدأ أفرادها بالتحرك من أجل عرضها على الإصلاحيين الآخرين في مناطق مختلفة من المملكة.. وفيما كان إثنان من معدي العريضة يجتمعان بإصلاحيين آخرين من مشارب ومناطق أخرى، اعتقلتهم السلطات السعودية، ووجهت لهم تهمة (تمويل الإرهاب) مذكرة الجميع بالتهمة الفارغة الغيبة التي وجهتها سابقاً للإصلاحيين الذين اعتقلوا في منتصف مارس ٢٠٠٣ وهي (دعم الإرهاب).. ومع أن العريضة لم ترسل إلى الملك، إلا أنها نشرت على الملأ، لتفنيذ مزاعم وزارة الداخلية القمعية، فضلاً عن أن المعتقلين معروفون بتوجهاتهم ودعواتهم الإصلاحية، فإن محتوى العريضة وأهدافها ومطالبها تكشف الكذب الصريح لأجهزة الأمن التي تريد تسويق تهم (تمويل الإرهاب) إلى المعتقلين، متصورة أنه في خضم الحملة العالمية على العنف والإرهاب يمكن ضرب كل التوجهات الإصلاحية بنفس الحجّة، وبالتالي تضييع المسألة، وتغطّي بالذرائع الكاذبة.

فيما يلي نص مسودة العريضة التي يحتمل إرسالها إلى الملك عبد الله، حتى مع اعتقال الإصلاحيين في جدة، مع أن أحد أهم استهدافات الاعتقال المشين الأخير هو منع إرسالها (ودفن) مطالبها. وسواء أرسلت العريضة إلى الملك رسمياً أم لا، فإن نصّها وصل إلى المسؤول ووصل إلى المواطن.

نصّ العريضة

بسم الله الرحمن الرحيم

معالم في طريق الملكية الدستورية:

دولة الدستور الإسلامي / دولة العدل والشورى

إننا الموقعين على هذا البيان، من دعاة المجتمع

المدني: العدل والشورى، في المملكة العربية السعودية نشكر للقيادة، ممثلة بخادم الحرمين الشريفين وولي عهده، حديثهما مراراً عن الرغبة في إصلاح البيت الداخلي، وبناء دولة العدل والشورى، وورود مصطلحاتها كالعدالة والمشاركة الشعبية في كلام عدد من أركان القيادة. ونثني الشكر على ما تم من خطوات، ذكرها عدد منهم في خطاب شكر خادم الحرمين

”

لا عدل مع الاستبداد، ولا ظلم مع الشورى، والعدل والشورى يستقران عبر إيجاد آليات مؤسسية تحدد المسؤوليات، وعبر مشاركة شعبية ومؤسسات أهلية تبلور الرأي العام الأصوب

“

الشريفين المرسل إليه، (بتاريخ ١٢/٥/١٤٢٧هـ الموافق ٢٠٠٦/٦/٢٠م).

ونذكر في ذلك السياق شعار (المشاركة الشعبية)، الذي أعلنه خادم الحرمين الشريفين، عندما كان ولياً للعهد، وقولته لدعاة العدل والشورى الأربيعين، من موقعي خطاب (الرؤية)، الذين التقى بهم في شوال ١٤٢٣هـ، (رؤيتكم هي مشروعي).

ونتمن قولته في خطاب البيعة: (أعاهد الله ثم أعاهدكم أن أتخذ القرآن دستوراً والإسلام منهجاً، وأن يكون شغلي الشاغل لإحقاق الحق، وإرساء العدل وخدمة المواطنين كافة بلا تفرقة).

وهذه الكلمات والمواقف المضيئة، **تجسد أولاً:** إدراكاً من المسؤول الأول في الدولة، بأن العدل والشورى هما أساس الحكم الناجح الصالح، وأنه لا عدل مع الاستبداد، ولا ظلم مع الشورى. **وتجسد ثانياً:** وعداً من القيادة عامة، وخادم الحرمين خاصة، بالسير الحثيث لبناء دولة العدل والشورى.

وتجسد ثالثاً: إدراكاً من خادم الحرمين، بأن مقتضى البيعة على كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، هو لزوم العدل والشورى. هذا التصور الواعي لطبيعة التعاقد السياسي بين الشعب والقيادة، أكدته شيوخ الإسلام في مواقفهم ومقولاتهم، فقهاء العهد الأموي كالخسن البصري وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير، وأئمة المذاهب الفقهية الأربعة: مالك وأبو حنيفة والشافعي وأحمد بن حنبل، وفقهاء العصر العباسي، كالفزالي والجويني والقرطبي، وابن عطية وابن حزم، ولا سيما فقهاء ما بعد العباسي، الذين أدركوا أسباب انهيار الأمة، كابن تيمية وابن القيم، والعز بن عبد السلام والشاطبي وابن خلدون، وكل من له موقف أو كلام في هذه المسألة.

وبمناسبة مرور قرابة عامين على البيعة، نود أن نسهم من خلال هذا البيان، بما لدينا من جهد ورأي، في التذكير بمعالم (العقيدة السياسية)، لسلفنا الصالحين من خلفاء وأمرء وعلماء، للتواصي بالحق والعدل والشورى، استجابة لقول الله تعالى: (وتعاونوا على البر والتقوى)، وقوله: (كنتم خير أمة أخرجت للناس، تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر). فقد أكد العلماء أن خيرية الأمة، مشروطة بتواصيها بالحق والعدل، وتناهيها عن المنكر، والعدل أعظم المعروفات، والظلم أعظم المنكرات.

ونذكر بأن العدل لا يستقر إلا بالشورى، والشورى والعدل لا يستقران إلا بأمرين معاً:

الاول: وسائل وإجراءات وآليات مؤسسية في

الحكومة والدولة، يتوافر فيها الوضوح والدقة في تحديد المسؤوليات والصلاحيات والمسائلة، وتشكل ضمانات لالتزام العدل في الأنظمة والقرارات والتطبيق.

الثاني: مشاركة شعبية، عبر المؤسسات الأهلية، التي تشكل بلورة للرأي العام الأصوب، وقنطرة حضارية لتوصيله رأس هرم الدولة. ونرى أن أهم معالم العدل والشورى، وأعماقها وأوسعها أثراً على مستقبل البلاد ما يلي:

أولاً - إصدار أنظمة تضمن مكافحة الفقر والعدل في قسمة المال والأراضي.

لأن أهم ما تعانيه البلاد هو التفاوت الفاحش في قسمة الثروة، حيث إن البلاد ذات وفر كثير، ومع ذلك فإن مساحة الفقر تزداد اتساعاً. لأن معالجات الفقر، تحتاج إلى تركيز على الإصلاح المؤسسي، ومن أهم معالم الإصلاح المؤسسي: (١) إصدار نظام (عطاء) شهري لكل عاطل عن العمل، يفي بالحد الأدنى من متطلبات الحياة الكريمة، حتى يجد عملاً مناسباً.

(٢) إصدار نظام (عطاء) فردي شهري للعلاج، يضمن لكل مواطن، موظفاً أو غير موظف، أن يحصل على القدر الوافي من الرعاية الصحية والعلاج، ليتاح للناس أن يتساووا في فرص العلاج، ولتتنافس المشافي الخاصة في تقديم خدمات متميزة، ولكي لا تصبح العناية الطبية وقفاً على الكبراء وأصحاب الواسطات.

(٣) إصدار نظام (عطاء) أسري شهري لكل مولود، وفي ذلك ما يحفظ كرامة الأسر الفقيرة، من غوائل الفقر والمهانة والإذلال. وفي ذلك إحياء لسنن الخلفاء الراشدين، كعمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٤) وفي مجال حفظ الثروة المالية والعقارية للأمة، ينبغي إصدار أنظمة تضمن عدم استئثار الكبار بلباب أراضي الشعب، كي لا تزداد أعداد الأسر الفقيرة، التي لاتجد مسكناً كريماً، ونطالب بإصدار أنظمة تمنع هذا الاختلال.

ونقترح لمعالجة الخلل الواقع في توزيع الأراضي أمرين:

أولهما: أن تحدد مساحة أي منحة سكنية لأي أسرة، كأن تعطى مرة واحدة في العمر، وفق ضوابط وآليات موضوعية، تضمن التطبيق الفعال لمبدأ العدل والمساواة بين الفقراء والكبراء، وأن تحدد مساحة أي منحة زراعية لأي مستثمر، بضوابط وآليات موضوعية، تضمن التطبيق الفعال لمبدأ حصر المنح الزراعية بالقادرين المنتجين، مع إيثار الأسر الأفقر.

ثانيهما: إن النظام الذي حظر إحياء الموات - بعد عام ١٣٨٧هـ - إلا بإذن مسبق من الحكومة،

”

تعاني المملكة من التفاوت

الفاحش في قسمة الثروة،

فمع وفرتها فإن مساحة

الفقر تزداد اتساعاً بسبب

غياب الإصلاح المؤسسي

“

”

ينبغي إصدار أنظمة تضمن

عدم استئثار الكبار بلباب

أراضي الشعب، كي لا تزداد

أعداد الأسر الفقيرة، التي لا

تجد مسكناً كريماً

“

منتخبين.

ثالثاً: أن تبادر الدولة بإصدار نظام (مدونة) تعترف بالحقوق التي قررتتها الشريعة التي كفلت حرية الرأي والتعبير والتجمع:

إن حرمان المواطنين من مشروعية التعبير الفردي والجماعي، عن العواطف والمصالح المشتركة، في الصحف والقنوات الفضائية والمنتديات والتجمعات، **يؤدي أولاً** إلى مزيد من الفساد في قسمة المال، وهدر المال العام، وتكاثر العاطلين والفقراء، وسوء الإدارة،

ويؤدي ثانياً إلى مزيد من إفرازات الاحتقان إفرازات الاستياء العام واندساد الأفق: كشفو السرقات والرشوة والفسواحش والمخدرات، والأمراض الجسدية والنفسية والانتحار وحوادث السيارات.

وليس العنف إلا الجزء الظاهر من الجبل الثلجي الذي يخفي أكثر مما يبدي من إفرازات الاحتقان والاستياء العام.

وقد صدرت من الدولة قرارات وتصرفات تنتهك هذه الحقوق المقدسة، منها:

(١) تجاهل الحكومة خطاب إنشاء مجموعة الأولى (الثلاثين) من دعاة المجتمع المدني لجنة لحقوق الإنسان، في خطابها المرسل من الرياض إلى وزير الشؤون الاجتماعية ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م، والمجموعة الأخرى في خطابها المرسل من جدة وغيرهم.

(٢) التعسف في المنع من السفر الذي حرم كثيرا من دعاة المجتمع المدني من حقوقهم الطبيعية، ولا سيما الثلاثة عشر إصلاحيًا، الذين أوقفوا — يوم ١٤٢٥/١/٢٥هـ (١٦/٣/٢٠٠٥م)، وليست قضيتهم إلا نموذجًا صغيراً - وإن كان مشهوراً - للتعسف.

(٣) إغلاق عديد من الديوانيات والمنتديات الخاصة، وعدد من الساحات في الإنترنت، واعتقال وتخويف من يجرؤ على التعبير.

(٤) مضايقة دعاة المجتمع المدني (الثلاثين)، الذين قدموا للمقام السامي خطاباً بإششاء جمعية (دعاة المجتمع المدني الإسلامي)، في ١٤٢٧/٣/١٤هـ الموافق ٢٠٠٦/٤/١٢م، فضلا عن تجاهل خطابهم.

(٥) منع عديد من الكتاب والخطباء من الكلام.

(٦) منع الشعب من حقه الطبيعي في المسيرة والتظاهر والاعتصام، كما في خطاب بعض دعاة المجتمع المدني المرسل إلى خادم الحرمين: الثلاثاء ١٤٢٧/٦/٢٩هـ الموافق ٢٠٠٦/٧/٢٥م، الذين طلبوا الإذن لهم بإعتصام محدود، أو بمهرجان لإعلان تضامنهم مع إخوانهم المجاهدين والمضطهدين

نظام أدت تطبيقاته إلى الإضرار بالناس على العموم، وبالفقراء والمساكين على الخصوص، ولا سيما في أطراف المدن والبادية والريف، إذ حابى - في أحسن تطبيقاته - الخاصة على العامة، وفي غالبيتها سلب الساكنين والمزارعين الضعفاء والمهمشين، وأعطى الأقوياء والكبراء، وشجع المرتشين والمحاليين، ودفع الناس إلى الخصومات والتباضع، وأشغل وزارة الزراعة والبلديات والمحاكم بالقضايا المعقدة، وأفرز من المفاسد أضعاف أضعاف ما له من مصالح. من أجل ذلك نطالب بإلغاء هذا النظام، الذي يخالف القانون الشرعي: الذي صرح به الحديث الصحيح: (من أحيا أرضاً ميتة فهي له). ونطالب بنظام يقرر شرعية تملك الأرض المحياة لمن أحيائها، ولا سيما للساكنين فيها والفلاحين، من حيث الأصل نقترح الاكتفاء بوضع شروط تضبط شرعية الإحياء وتمنع الاحتيال، كأن يكون قدر الأرض محدوداً، وأن يتاح للحكومة التصرف في ما يحتاج إليه التخطيط من مرافق وطرق منها، بغير عوض.

(٥) تعزيز الأنظمة والآليات التي تضمن المساواة في توزيع الثروة وكفاءة الخدمات والوظائف بين الأقاليم والمناطق والطوائف، مع العناية بالأقاليم والمناطق والفئات المهمشة.

ثانياً - إنشاء مجلس لنواب الأمة (أهل الحل والعقد):

إن أي دولة إنما تستمد مشروعيتها من قيامها بمصالح الناس، وإن صحة تصرف أي حاكم منوطه بمراعاة المصلحة، وتقدير مصالح العباد والبلاد منوط برؤية أهل العقل والرأي والخبرة، الذين تثق الأمة بخبرتهم وسداد رأيهم، وبأمانتهم وقوتهم فتنتخبهم ليكونوا نوابها (عرفاءها) في الحل والعقد، لأنهم يجسدون نبض قلبها وومض عينها.

ولا يمكن ضمان تحري المصالح العامة للشعب في أي دولة، من دون وجود مجلس نواب منتخب يقرر المبادئ والقوانين الأساسية للمصالح، ويفوض الحكومة في تنفيذ المصالح والوسائل والتنظيم.

من أجل ذلك ننتظر أن تبادر الحكومة بإنشاء مجلس نواب للشعب، يشترك في انتخابه جميع الراشدين رجالاً ونساءً. وهذا هو أهم ضامن لحفظ البلاد والعباد، وحفظ المال العام، واستنباط القرارات الصائبة، في مجال التربية والتعليم، والإعلام والإدارة والاقتصاد، والشئون الداخلية والخارجية عامة. ومن معالم الطريق إلى هذا الهدف، أن تبادر الحكومة، إلى تعديل نظام الشورى الحالي، بأن يكون نصف أعضائه

”
نظام حظر إحياء الأرض
الموات حابى الخاصة على
العامة، وسلب حقوق
الضعفاء، وحقوى الكبراء،
وشجع المرتشين والمحاليين
“

”
يجب تعزيز الأنظمة
والآليات التي تضمن توزيعاً
عادلاً للثروة والخدمات
والوظائف بين الأقاليم
والمناطق والطوائف
“

في فلسطين ولبنان، وقد استدعاهم وزير الداخلية، وطلب منهم أن يتركوا الشأن العام، إلى أمورهم الخاصة وهددهم.

(٧) إصدار الحكومة قراراً غريباً يهدد الموظف المهتم بالشأن العام، بفصله من وظيفته، إن عبر في بيان أو قناة، عن رأي يخالف سياسة الحكومة أو ينقدها.

إن مثل هذا القرارات والتصرفات تناقض مبادئ (المشاركة الشعبية) والسلطة للأمة في حفظ مقاصد الشريعة، والحرية المسؤولة، والتعددية والعدل، وهي أساسية في العقيدة السياسية في الإسلام، وتناقض ما وقعت عليه الدولة من موافيق حقوق الإنسان، عربياً ودولياً. من أجل ذلك نطالب بإصدار مدونة للحقوق العامة تمنع التعسف في الحرمان من الحقوق المدنية، كالكتابة والخطابة والسفر، وتمنع كافة أنواع التعسف البوليسي على حريات المواطنين التي نالت المهمتين بالشأن العام، من كتاب وخطباء وإعلاميين، ودعاة للمجتمع المدني، من كافة التوجهات الانتصافية والثقافية. وتلزم الجهات المتطاوله بأن لا يتجاوز الحرمان من الحقوق المدنية، كالممنوع من الكتابة والسفر شهراً، إلا بناء على حكم قضائي، وتحدد الممنوعات والعقوبات والإجراءات وتوحد الجهات المخولة بالمنع، بمسطرة واضحة المعالم، وإجراءات التظلم والتقاضي، وتنسم بالشفافية والعلانية، لكي لا تستمر عبارة (أعمال السيادة) معبراً للتجاوزات والهوى والتخرس وانتهاك حقوق المواطنين.

رابعاً: إصدار نظام يقرر مشروعية تجمعات المجتمع المدني الأهلية واستقلالها عن الحكومة، وإنشاء مجلس أعلى أو وزارة خاصة بها لتنظيم إجراءات التسجيل:

لا يمكن بناء معالم دولة العدل والشورى على المؤسسات الحكومية وحدها، بل لا بد من مؤسسات الأفراد (التجمعات الأهلية)، سواء أكانت معنية بالشأن العام، كجمعيات حقوق الإنسان وجمعيات المجتمع المدني، وهيئات الأمر بالمعروفات والنهي عن المنكرات، روحية ومدنية، أو مؤسسات مصالح خاصة بفتنة من الناس، كمنظمات الفلاحين والقضاة والفقهاء والمدرسين والطلاب.

إن أي دولة لا توجد فيها مؤسسات الأفراد (التجمعات الأهلية) لا تعد دولة طبيعية، بل هي دولة ناقصة التكوين، لأن التجمعات الأهلية المدنية جزء لا يتجزأ من مفهوم الدولة. وما تصدره الحكومة من تنظيمات ينبغي أن ينحصر هدفه ووسائله بتنظيم نيل الحقوق والحريات

والتنسيق، لا القوامة والصاوية، من أجل ذلك ننظر ما يلي:

١- المبادرة بإصدار نظام فعال للجمعيات الأهلية:

إن المجالس والأندية والمساجد، ومؤسسات الصحافة والإعلام والتوجيه والتعليم والبحث، من تكوينات المجتمع الأهلي المشروعة، ولا ينبغي أن تمارس الحكومة عليها الوصاية أو القوامة، فتحولها نفسها إلى توابع، فتشل حركتها، وتعوقةا عن أداء رسالتها، فقيامها برسالتها لا يكون إلا باستقلالها النسبي عن الحكومة. من أجل ذلك ينبغي أن تخفف وزارات الداخلية والإعلام والأوقاف والتعليم العالي، من القوامة عليها، وأن تترك القوامة عليها للمستفيدين من خدماتها، وللرأي العام والإعلام، وإنما ينبغي أن ينحصر دور الحكومة بالتنظيم، وأن يكون التدخل في أضيق الحدود. ويكون القضاء لا وزارات الداخلية والإعلام والأوقاف، هو المخول بالعقوبات.

والجمعيات الأهلية هي أهم آلية لتنفيذ مبدأ المشاركة الشعبية، لأن وجود هذه المؤسسات هو الضامن الأساسي لبلورة الرأي الأصوب المنظم، وللتعبير السلمي الهاديء العقلاني المشروع عن المشاعر والمصالح التي يؤدي كبتها - ككبت أي غريزة - إلى الاحتقان، الذي لا تؤمن فلتاته. ومن أجل ذلك نشكر مجلس الشورى على رفض المسودة الهزيلة لنظام الجمعيات الذي اقترحتة إحدى لجانها، الذي أفرغ مفهوم الجمعيات من وظيفتها وطبيعتها، ومن المعايير الموضوعية المعروفة في الدول الشورية، من أجل ذلك استنكره. بالأسس - الكتاب الإصلاحيون ودعاة المجتمع المدني، في مقالاتهم وبياناتهم. ونعلن - اليوم - خشيتنا أن يوافق مجلس الشورى، على مسودة هزيلة أخرى، والناس عامة ودعاة المجتمع المدني خاصة، يتطلعون إلى نظام فعال للجمعيات الأهلية، ينبثق من تصور صحيح للمعايير الدولية للجمعيات الأهلية التي بينها أكثر من عشرين كتاباً من دعاة المجتمع المدني في الصحف والتقنوات، وكما في البيانات المعلنة، كالبيان الذي وقعه أكثر من ١٥٠ من دعاة المجتمع المدني، والخطاب المرسل الذي وقعه أكثر من ٣٠ منهم وسلموه لنائب رئيس مجلس الشورى، يوم السبت ٢٢/٤/١٤٢٧هـ (٢٠٠٦/٥/٢٠م).

٢- فك ارتباط الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان بوزير الداخلية، وربطها بمجلس أعلى للجمعيات الأهلية:

لأن وظيفة الهيئة مراقبة تصرفات الحكومة عموماً ووزارة الداخلية خصوصاً تجاه حقوق

”

لا يمكن ضمان تحري المصالح

العامة للشعب في أي دولة، من

دون وجود مجلس نواب

منتخب يقرر المبادئ

والقوانين الأساسية للمصالح

“

”

العريضة تدعو لإنشاء

برلمان ينتخب نصفه الرجال

والنساء، باعتباره ضامناً

لحفظ البلاد والعباد،

وحافظاً للمال العام،

ولاستنباط القرارات

الصائبة

“

”

حرمان المواطنين من

مشروعية التعبير الفردي

والجماعي يؤدي الى مزيد

من الفساد والى المزيد من

الإحتقان والجرائم والعنف

“

”

الحكومة انتهكت حقوق

المواطنين المقدسة، ووزير

الداخلية استدعى مطالبين

بإجازة مظاهرة تدعم

فلسطين ولبنان وهددهم

“

المتهم خاصة وحقوق الإنسان عامة، فكيف يتناسب هدفها ووظيفتها ورقابتها على وزارة الداخلية، مع قوامة وزير الداخلية عليها. وهي - كأى جمعية أهلية - إنما تربط - إجرائيا - بجهة عدلية كوزارة العدل، أو المجلس الأعلى للقضاء، أو ينشأ مجلس أعلى للجمعيات الأهلية وظيفته التنسيق والتنظيم والدعم المالي، لا التحكم والقوامة.

خامساً: توزيع مهام وزارة الداخلية المتضخمة وغير المتجانسة على وزارتين: وزارة للحكم المحلي وأخرى للأمن:

إن وزارة الداخلية تضخمت مسئولياتها، وهيمنة على مرافق وأنشطة متعددة من الدولة، خارج طبيعتها واختصاصاتها، حتى أصبحت مهيمنة على الشأن العام، وامتدت أطراف تدخلاتها في جميع الوزارات، وفوق ذلك صارت غير قادرة على القيام بما أوكل إليها من مهام أساسية. لا سيما أن وزارة الداخلية حملتها سلطاتها الواسعة المطلقة - والسلطة المطلقة مفسدة مطلقة - على مزيد من التدخل في شؤون الوزارات الأخرى، وأتاحت لها ظروف الحرب على العنف مزيداً من الحدة والشدة والأخذ بالظنّة، فوسّعت مفهوم الحل البوليسي، فأنجرت إلى مزيد من مصادرة الحقوق، والتضييق على الحريات الأساسية للمواطنين، وهذا يتنافى مع مبدأ العدل والشورى، فضلاً عن أنه يزيد في تكوين مخزون للعنف.

ولأنه لا وجود في العالم كله، من شرقه إلى غربه، حتى في أفريقيا، لوزارة داخلية تجمع بين هذين الأمرين، اللذين أدى الجمع بينهما إلى النيل من الحقوق الأساسية للمواطنين، وتضخم المركزية والروتين، وجمع وظائف متعددة وغير متجانسة، في وزارة واحدة. ومن أجل ذلك نتفوح توزيع أعباء الوزارة الحالية، بتقسيمها وزارتين: إحداهما: وزارة تختص بشئون الحكم المحلي. والأخرى: وزارة تختص بالأمن.

سادساً: إنشاء ديوان للمحاسبة المالية: وفي مجال تفعيل أجهزة الرقابة القضائية، نطالب بإنشاء ديوان قضائي للمراقبة والمحاسبة المالية، يرتبط بالمجلس الأعلى للقضاء، ويشرف على إيرادات الدولة ومصروفاتها، ويختص بمراقبة أموالها، ويكون مسطرة للتأكد من صحة التعاملات وضبط الحسابات، وسلامة الإجراءات، ويوقف نزيف المال وهدره، ويقاضي ويحاكم ويحاسب المتهمين بالتقصير، ويعاقب المقصرين. لأن

ديوان المراقبة الحالي لا يكفي، لأنه تفتيش إداري، قصير اليمين، محدود الصلاحيات، وليس مؤسسة مستقلة ذات سلطة قضائية، تستطيع أن تطبق مسطرة محاسبة قضائية على الجميع.

سابعاً: إنشاء محكمة عدل عليا: لتكون فيصلاً في مشروعية جميع الأنظمة والقرارات والقوانين التي تصدرها الدولة، وحكماً عند التنازع، ومرجعية في البت في الطعون.

ثامناً: ربط هيئة التحقيق والإدعاء العام بالقضاء أو برئيس مجلس الوزراء: لأن المدعى العام إنما يتكلم باسم العدالة والشعب، وقوامة وزارة الداخلية عليه مخالفة صريحة لطبيعة الهيئة ووظيفتها، والارتباط الطبيعي لهيئة التحقيق والإدعاء العام إنما هو بالمجلس الأعلى للقضاء، أو وزارة العدل، أو رئيس مجلس الوزراء، كما هو الحال في الدول الأخرى.

تاسعاً: تعزيز استقلال القضاء: وفي سبيل تعزيز ضمانات عدل القضاء ونزاهته، ننظر المبادرة بالإجراءات التالية: (١) أن يسط القضاء هيمنته على جميع اللجان القضائية التي تجاوزت ثلاثين لجنة منتشرة في الوزارات، فذلك أظهر إخلالاً بمفهوم استقلال القضاء.

(٢) تخويل القضاء الإشراف على مدى التزام الجهات الأمنية بالقواعد والإجراءات العدلية التي أصدرتها وزارة العدل في نظام الإجراءات الجزئية، وأهم هذه الأمور: عدم التوقيف إلا على الجرائم العشر المنصوص عليها، وتوفير محام لكل متهم، وانحصار التحقيق بهيئة التحقيق والإدعاء العام، لأن التحقيق عمل من أعمال القضاء، وليس عملاً من أعمال المباحث.

(٣) في السجون آلاف الموقوفين الذين تجاوز إيقافهم المدة التي يسمح بها النظام للتوقيف من دون محاكمة، وهي ستة أشهر، وكثير من المتهمين تجاوز الشهر إلى السنين، سواء في قضايا العنف وقضايا الرأي والتعبير، ولا سيما الفقهاء والعلماء والكتاب كالشيخ سليمان العلوان، والشيخ وليد السناني. ومقتضى استقلال القضاء: إما إلزام وزارة الداخلية بتقديمهم للمحاكم، وإما إصدار أحكام بإطلاق سراحهم.

(٤) لا يمكن تعزيز عدل القضاء ونزاهته من دون توفير احتياجاته، وعدد القضاة اليوم لا يزيد عن عشر العدد الكافي، وينبغي تعزيز استقلاله بدعمه بشريا وماليا بأعداد كثيرة من القضاة،

وأخريين من الكتبة، لتمكينه من السرعة في البت، وإنشاء وحدات لقياس الإنجاز والمتابعة.

(٥) إعطاء القضاء صلاحيات تنفيذ الأحكام بإيجاد (قاضي تنفيذي) في كل محكمة.

(٦) الإسراع بتحديد قواعد القضاء وتوجيهها وإعلانها للناس.

(٧) التزام القضاء بالمحاكمة العلنية في كافة القضايا، وخاصة التي تكون الحكومة طرفاً فيها، والسياسية خاصة.

(٨) إصدار نظام قضائي جديد يجسد المعايير العدلية للقضاء الإسلامي، التي من أهمها أن القاضي ليس وكيلاً عن الحاكم عندما يصدر حكماً قضائياً، بل هو وكيل عن الأمة المؤمنة على الشريعة، كي تضيق مسارب التأثير على القضاة، الذين لا زالوا يتصورون أنهم وكلاء عن الإمام، وأن من حقه تقرير العقوبة وزيادتها. وذلك انتهاك صريح لحقوق الإنسان عامة والمتهم خاصة، ولا سيما في النزاع بين الحكومة والأفراد والجماعات عامة، والحقوق السياسية خاصة، ومن البدع والمنكرات الفظيعة أن ينسب هذا الجور إلى الشريعة. ولا يمكن في ظل هذه الخطرية - أن يصبح القضاء سلطة مستقلة، فضلاً عن أن ينال القاضي حقه الطبيعي في الحصانة والاستقلال.

(٩) وضع وسائل تضمن استمرار قوة القضاء وحيويتهم، وتجديد الدماء بالعناصر الشابة، ولا سيما رؤساء المحاكم وأعضاء المجالس وكل من يشغل وظيفة ذات طابع قضائي، ومن أهمها تحديد سن تقاعد القضاة بـ ٦٥ سنة قابلة للتجديد والتجديد، وتقرّر أن لا تزيد عن ٦٥ عاماً. لا سيما وهو يضيق منافذ التدخل والبطء والتزهد.

(١٠) إنشاء أجهزة قياس للإنجاز والمتابعة في المحاكم لمتابعة الالتزام بمعايير استقلال القضاء.

(١١) التركيز على إعداد القضاة وتدريبهم وتأهيلهم وتعميق تخصص كل مجموعة، حسب القضايا، جنائية وتجارية واجتماعية وعائلية. وفي الختام ندعو الله للقيادة والإمام بالسداد والصلاح، وهذا ما نرى أنه معالم في طريق دولة العدل والشورى، أي ذات (الدستور الإسلامي) أو (الملكية الدستورية)، وهي الترجمة الحقيقية للقول الدقيق المحددة: الإسلام (أساس) دستورنا، أي (عقيدتنا السياسية)، وللقول الغضائفة: (الإسلام دستورنا)، وهو من أهم مبادئ العقيدة السياسية، التي قررها السلف الصالح من الخلفاء والأمراء والعلماء قبل أربعة عشر قرناً من تنادي الأمم وتوافقها، على اعتبارها قيمة إنسانية مشتركة عالمية.

ويحفزنا على بيان ذلك قوله خادم الحرمين الشريفين في خطاب البعثة (أتوجه إليكم طالباً منكم أن تشدوا أزرّي وأن تعينوني على حمل الأمانة، وأن لا تبخلوا علي بالنصح والدعاء). وهي قاعدة ثابتة في الأدبيات السياسية الإسلامية، منذ عهد الخليفة الراشد أبي بكر رضي الله عنه القائل: (إن رأيتوني على حق فأعينوني، وإن رأيتوني على باطل فقوموني). والخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه القائل: (لا خير فيكم إن لم تقولوها، ولا خير فينا إن لم نسمعها).

وندعو كافة التوجهات الدينية والاجتماعية والثقافية في المجتمع الأهلي والحكومي معاً إلى التواصي والتعاون على هذا البر وهذه التقوى: العدل والشورى، ولا سيما في هذا الوقت العصيب، الذي يستدعي حشد الطاقات، في قضايا الأمة الكبرى، ومراعاة الأولويات، والتركيز على الأساسيات، وفق الله الجميع إلى ما فيه الفلاح والنجاح، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

حرر في الرياض يوم الجمعة ١٤/محرم/١٤٢٨هـ (٢/ ٢٠٠٧م)

أسماء الساعين في المبادرة من دعاة المجتمع المدني: العدل والشورى:

- ١- د/ إبراهيم بن صقر المسلم/ أستاذ جامعي في الولاية/ الأحساء/ هاتف ٥٠٥٩٥٩٨٠٠٠.
- ٢- خالد بن سليمان العمير/ إصلاحي/ الرياض/ هاتف ٥٠٥٤٩٢١٨٥.
- ٣- سليمان الرشودي/ محام وقاض سابق/ الرياض/ هاتف ٥٠٥١٤٥٧٩٦.
- ٤- عبد الرحمن بن حامد الحامد/ محاضر في الاقتصاد الإسلامي/ بريدة/ هاتف ٥٠٣٧٧٤٤٦٦.
- ٥- د/ عبد الله الحامد/ أستاذ جامعي سابق في جامعة الإمام/ الرياض/ فاكس ٠١٤٩٦١١٧٧/ هاتف ٥٠٥٤٩١١٧٧.
- ٦- فهد بن عبد العزيز العريني/ باحث في العلوم الشرعية/ الرياض/ هاتف ٠١٤٢٧٢١٦٨/ فاكس ٠٥٠٢٥٦٦٧٨.
- ٧- مسفر بن علي الميموني/ مهندس/ الرياض/ هاتف ٥٠٥٩٥٤٥٣٥.
- ٨- مسفر بن صالح الوادعي/ كاتب صحفي/ الرياض/ هاتف ٥٠٤٨٢٣٠٧٥.
- ٩- محمد بن حديجان الحري/ كاتب/ الرياض/ هاتف ٥٠٥٧٠٨٣٢٠.
- ١٠- د/ موسى بن محمد القرني/ محام وأستاذ جامعي سابق/ المدينة/ هاتف ٥٠٥٥٦٦٥١٠٠.

”
العريضة تطالب بإصدار
مدونة للحقوق العامة تمنع
التعسف في الحرمان من
الحقوق المدنية، كالكتابة
والخطابة والسفر، وتمنع
كافة أنواع العنف البوليسي
“

”
الدولة التي لا توجد فيها
مؤسسات أهلية ليست دولة
طبيعية، بل ناقصة
التكوين، والحكومة مسؤولة
عن تنظيم الجمعيات لا
الوصاية عليها
“

الصراع السعودي الإيراني

المذهبية والمكسب السياسي

محمد قستي

التحالف مع المجتمع الوهابي، وتعزيز حكمها في مركز الدولة، أي نجد، بالرغم من أن هذه المذهبية تترك تأثيرات مدمرة على الأجزاء الأخرى من المملكة. على أية حال، فإن التأثير السلبي على الحكم السعودي لن يكون مقتصرًا على الأجزاء الأخرى من البلد، فالتهديد الوهابي مازال أكبر، خصوصاً حين تحصل على المزيد من القوة والنفوذ في الداخل. ففي مقابل التهديد الافتراضي للثورة الإيرانية في الثمانينات، قدّم الملك فهد إمكانيات سخية للمجتمع الديني السلفي ومنحه سلطة غير محدودة والتي فتحت له شوية توسيع نفوذها سواء محلياً أم دولياً.

في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وإظهار التحقيقات الأولية تورط ١٥ سعودياً من أصل ١٩ في تلك الهجمات، لم تكن الحكومة السعودية في وضع يسمح لها باللعب بالبطاقة المذهبية مع الإدارة الأميركية التي يبدو أنها كانت مرتنة تجاه مزاعم الوهابيين - السعوديين بأن الشيعة هم أعداؤها الحقيقيون في المنطقة. وهذا يلتقي مع الرؤية التي تقول بأن المصالح المشتركة بين الحكومة السعودية والولايات المتحدة يتطلب تركيزاً على خصم واحد في سبيل تحقيق أجندة محددة. وهذا يفرض تنسيقاً مشتركاً للجهود لمواجهة التهديد المتخيل للشيعة.

في تقديرنا، أن فشل الإدارة الأميركية في قراءة الادبيات الوهابية يعود إلى القدرات الفريدة للعائلة المالكة في فبركة صورة وهمية عن التعاليم الوهابية. وما ظهر عقب هجمات الحادي عشر من سبتمبر هو تشظي صورة الوهابية على وقع الاحساس بالخدعة من قبل الإدارة الأميركية. وما تشهده الآن، أنه محاولة لتكرار نفس الخطأ عن طريق الدعم المتزايد للفكر المتشدد تحت ذريعة التهديد الشيعي. لا شك أن تغذية النزوع الراديكالي لدى الشيعة سيضيف عنصرًا جديدًا لعدم الاستقرار في المنطقة.

في العام الماضي، خضع الملك عبد الله، بسبب التمدد الشيعي المزعوم، تحت تأثير الأمير بندر بن سلطان، رئيس مجلس الأمن الوطني بالتنسيق مع إسرائيل لمواجهة تنامي النفوذ الإيراني. إسرائيل، مهما يكن هي (خصم موثوق) بالنسبة للسعودية بعد تدمير جيش مصر

حيث أن الادبيات الوهابية تساعد على تطوير هواجس من هذا القبيل. فالرسالة التي وقعها ٣٨ رجل دين سلفي حول ما وصفوه بمؤامرة صليبية يهودية رافضية ضد الأمة الإسلامية تكشف عن الاحساس بالخطر المتخيل لدى هذه الجماعة. فالعراق، المرشح لأن يكون تحت هيمنة الأغلبية الشيعية في العراق، سيكون قوياً، ما يتطلب دعم الحكم السعودي في مقابل الشيعة وكذلك مصادر التهديد الأخرى المتخيلة. المسكونون بالقضية المذهبية يتم تجنيدهم بسهولة إلى جانب الحكومة ضد خصومها في الداخل والخارج. وفي الواقع، فإن الحكومة السعودية تملك عبقرية التحريض المذهبي، ما يجعلها قادرة على استدراج هؤلاء إلى صراعاتها، بل وصراع حليفها الأمريكي ضد إيران حالياً.

لقد بات واضحاً بأن الحكومة السعودية تلجأ إلى حليفها السلفي لمواجهة خصومها عن طريق استغلال السلاح المذهبي. فقد استعمل الملك فيصل هذا السلاح ضد القوى الوطنية في الستينيات، واقتفى الملك خالد نفس الطريق في نهاية السبعينيات ضد إيران والمواطنين الشيعة في المنطقة الشرقية، وقد تم استعمال السلاح ذاته بصورة مفرطة خلال عهد الملك فهد. الآن، ومع تنامي التوتر بين الولايات المتحدة وإيران، فإن الحكومة السعودية تبدو أميل إلى توظيف الخلافات المذهبية في قضايا عدة: لبنان، العراق، لبنان وكذلك الشيعة السعوديين. ومن المثير للسخرية، أن وزير الخارجية الأمريكي الأسبق طالب خلال حرب تموز/يونيو بين حزب الله وإسرائيل، الحكومات العربية السنية لتحمل مسؤوليتها في الحرب. إن استعمال اللهجة المذهبية من قبل المسؤولين والسياسيين الأميركيين يجب فهمه في ضوء فعالية المذهبية في الصراعات السياسية، وماذا يمكن أن تنتج من علاقات متوترة بين المسلمين.

إن الحروب المذهبية، بخلاف الأنواع الأخرى من الحروب، فهي ذات أبعاد متنوعة، وتطال الجوانب الاجتماعية، والعسكرية، والسياسية، والاقتصادية والفكرية. بالنسبة للعائلة المالكة، فإن المذهبية تسهم في تعضيد

في مقالة حول نظام الشرق الاوسط الجديد تسلط الدكتور مي يماني حول ظروف التوتر الحالية في المنطقة وترى بأن السعودية شديدة الحساسية لاحتواء التهديد الإيراني وتنامي (الهلال الشيعي) الذي مع تزايد قوة الشيعة في العراق، قد تحرك باتجاه الغرب لبدء باستيعاب مناطق الشيعة في المملكة. ولذلك لم يكن مستغرباً أن تكون السعودية أول من أدان حزب الله في بداية الحرب مع إسرائيل، وأعلنت في ديسمبر بأنها ستقدم الدعم إلى سنة العراق عسكرياً في حال أفضى انسحاب الولايات المتحدة إلى اندلاع حرب أهلية سنية شيعية هناك. التهديد الشيعي، بحسب الدكتور يماني، للحكومة السعودية هو ايدولوجي. وفي الواقع، يمتد التهديد إلى قلب سلطة الدولة السعودية، بالنظر إلى اعتماد العائلة المالكة على الاسلام الوهابي لشرعنة سلطتها. وحيث أن الوهابيين يعتبرون الشيعة مرتدين، فإن التحدي من الشيعة - سواء في الداخل أو الخارج - يمثل تهديداً قاتلاً.

ولذلك، ودائماً بحسب الدكتور يماني، فإن السعودية على استعداد للتعاون مع إسرائيل ليس فقط ضد إيران ولكن ضد (الراديكاليين) الآخرين مثل حماس. ومن الواضح، فإن رئيس وزراء حكومة حماس اسماعيل هنية لم يتم استقباله في السعودية في ديسمبر الماضي، حين كان يقوم بجولة عبر المنطقة للحصول على دعم لحكومته. وتفضل الحكومة السعودية التعامل مع القيادات التقليدية مثل الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس الوزراء الفلسطيني فؤاد السنيورة أكثر من التعامل مع القيادات الشيعية مثل حسن نصر الله وخالد مشعل، ومحمود أحمدني نجاد.

الخلاف بين الرياض وواشنطن يتغذى دون شك على الحرب المذهبية في العراق التي ساعدت على تخفيف التوتر بين العائلة المالكة والمتشددين السلفيين. إن الرسالة التي تنقلها هذه الحرب هي أن الحكومة السعودية تقدم نفسها باعتبارها الحامي الوحيد لحليفها التقليدي، أي المجتمع الوهابي ضد القوة المتنامية للشيعة في العراق وفي المنطقة عموماً. وللانصاف، فإن هذه اللهجة مغرية

الناصرى في حرب ١٩٦٧، في وقت كان السعوديون يحاربون مصر بالنيابة في اليمن. ولذلك فإن تركي الفيصل الذي كان رئيساً للاستخبارات العامة لفترة طويلة التقى مانير دوغان، رئيس الموساد، فيما كان بندر يلتقى رئيس الوزراء الاسرائيلي ييهود اولمرت في الاردن في نفس الشهر.

يبقى أن الدعم الخفي من قبل إسرائيل وأميركا والسعوديين لعباس والسنبورة قدم القليل من الدعم لهم في معاركهم الداخلية. ومن المغرب، والجزائرن وليبيا، والسودان الى البحرين واليمن، وفي الواقع عبر العالم الاسلامي من جاكرتا الى نيجيريا، فإن الراديكاليين الاسلاميين قد حققوا رهانات الدعم الشعبي.

قد تفيد اسرائيل واميركا والمعتدلون العرب من الانقسام العميق في العالم العربي والاسلامي. وهذا الانقسام يتعزز من خلال

الدعم السعودي لكل المسلمين السنة في المنطقة. إنه الإحساس بـ (التضامن السنّي) الذي أصبح عاملاً حاسماً في الحرب من أجل روح الإسلام وفي الصراع من أجل السيادة في الشرق الاوسط التي هي الآن في الطريق.

نستحضر هنا تصريحات الرئيس بوش في ذكرى هجمات الحادي عشر من سبتمبر والتي أطلقها في الخامس من نوفمبر حول تورط شيعية سعوديين ينتمون الى حزب الله في تفجيرات الخبر ١٩٩٦، والذي أدى الى تحول دراماتيكي في موقف الشيعية، الذي شهد تغيراً بفعل التورط المباشر للولايات المتحدة في العدوان الاسرائيلي على لبنان في تموز/ يوليو ٢٠٠٦. إن الصورة المشوهة لأميركا في العراق، والمواقف الجماعية التي يطلقها بوش أفضت الى تقسيم العالم الى ما أعلنه فور وقوع هجمات الحادي عشر من سبتمبر: معنا أو ضدنا. وفيما يساوي بوش بين القاعدة وحزب الله لجهة

تشنة العداوة ضد الولايات المتحدة، فإنه يحبط أولئك الذي اقتنصوا الفرصة لبناء علاقات طيبة مع الرسمية الاميركية. إن التداعيات المباشرة للتوترات المذهبية هي إحياء القضية الاشكالية التقليدية حول ولاء الشيعة لبلدانهم. وهذا سيؤدي الى إضعاف هذه الدول، وخصوصاً السعودية، حيث أن المشاعر الوطنية ليست على درجة كافية من القوة، وربما تسهل مهمة تقسيم الدولة سواء بفعل عوامل داخلية أو خارجية. لاشك إن الحرب على ايران ستشجع العنف بوتائر عالية وستهدد الأمن في عموم المنطقة، ولاشك أيضاً بأن صورة الولايات المتحدة ستبلغ حدّاً خطيراً من التشويه، وستضيف الحرب عنصراً جديداً الى عناصر تشويه أخرى مثل: الحرب على العراق، العدوان الاسرائيلي على لبنان، الانحياز الفاضح الى جانب اسرائيل في الموضوع الفلسطيني، وغزو افغانستان.

الملك ينصح إيران

ويؤكد على العامل المذهبي

الذي يلعب فيه السديريون (ولي العهد وإخوانه وأبناؤهم).

وحول الوضع الداخلي قال الملك أن شعار (الوسطية) الذي يزعم أنه رفعه تجاوب معه الشعب، وكان الغرض إبعاد المجتمع عن التطرف والإرهاب ومفاهيم التكفير، ويزعم الملك أنه نجح في ذلك والدليل: إن (شعبنا يؤمن بالاعتدال وبطاعة ولي الأمر)!

وأبدى الملك انزعاجه بصورة غير مباشرة من تعاطي ايران مع الملف الفلسطيني: ف (قضية فلسطين المفروضة ان يحلها العرب وليس سواهم، هناك من يتاجر بهذه القضية ويحصل منها قميص عثمان ويعلق عليها كل مبررات تدخله في قضايانا. لا نريد من يلعب ويتاجر بقضايانا ويتقوى بها. لا نريد من يستغل قضايانا ليدعم مواقف في صراعاته الدولية). هذا الكلام يعني بالتحديد: إن قضية فلسطين لا تخص غير العرب، ولو قال هذا الكلام مسؤول غير سعودي لفهمنا الأمر، أما السعودية التي ترفع شعار الإسلام والدفاع عن المسلمين ومصالحهم وتتدخل بناء على ذلك في قضايا إسلامية عامة، لا يجوز لها أن تخالف أيديولوجيتها، ولكن يظهر أن ما هو خلال للسعودية حرام على غيرها. وحول الموضوع المذهبي والصراع السنّي الشيعي الذي أطلقت القوى السلفية الوهابية،

أجرت السياسة الكويتية مقابلة مع الملك عبدالله، وهي مقابلة سنوية معتادة، تكتب الأسئلة ويرد الملك بالجواب كتابة، أي يكتب الأجوبة أحد المساعدين في الديوان. المقابلة نشرت في ٢٧ يناير الماضي، نفى فيها الملك ان السعودية تعمل بسياسة المحاور واعتبر ذلك (مجرد كلام ووهم). وشدد الملك أكثر من مرة أنه (نصح) ايران وطلب من لاريجاني الذي زاره مؤخراً أن يوصل النصيحة. فما هي النصيحة الفلتة: (قلت له كيف يجب أن يكون التعامل مع المجتمع الدولي. قادة المملكة عريقون وحصيفون في التعامل مع المحفل الدولي منذ تأسيس المملكة). هذا كلام لا يباع، لأنه لا قيمة له، ولم نر شيئاً مفيداً من تلك الحصافة لا لفلسطين ولا لقضايا الأمة العربية الأخرى. ومن النصائح الملكية أنه طلب من لاريجاني أن ينقل لحكومته (النجاح والحكمة) في السياسة الخارجية السعودية.

ونفى الملك أمام لاريجاني ما تتناقله وسائل الإعلام (بأن المملكة تتحالف مع آخرين ضدكم. هذا القول قطعاً غير صحيح، وليس من سياستنا اتباع مثل هذا النهج). إذن فليراقب الملك ما يفعله ابن أخيه بندر، فلهذا لا يدري ما تصنع يده الأخرى! ليراقب لقاءاته مع أولمرت، وتشيني، فلعل الملك يعيش عالماً آخر في السياسة الخارجية غير ذلك العالم

والذي عمّق الفواصل بين المواطنين داخل المملكة أكثر من أي وقت مضى في تاريخها، يقول الملك عنه: (إننا نأخذ الأمر على سبيل الحذر ولا نأخذه على سبيل الخطر). وعما سمي بحملة التشجيع قال الملك أن بلاده تتابع الأمر وأنها (على علم بأبعاد عملية التشجيع وإلى أين وصلت) وأن السنة لن يتحولوا عن عقيدتهم ومذهبهم، وأن الكلمة هي كلمة الأكثرية وأن (المذاهب الأخرى غير قادرة على اختراقها أو النيل من سلطتها التاريخية). وزاد طاعناً في التشجيع: (الشعب العربية السلمة والمسلمون من غير العرب غالبية تعرف نقاء هذه العقيدة وتعرف الشوائب الدخيلة عليها من أي مذهب كان).

وأخيراً نفى الملك وجود صراع بين أمراء العائلة المالكة، لا شيء أفضل من النفي، فهذا الصراع ومنذ نحو عقد كامل صار واضحاً لكل ذي بصر، وكل المواطنين يعلمون ذلك ويرونه على الأرض، لكن الملك يقول بأن ما يتردد مجرد (تشقولات تدور في الخارج) وتتخذ المنتديات الإنترنتية التي (تحدث عن تباعد مزعوم بين أبناء هذه الأسرة. على كل حال دعم في غيهم يعمهون، شئنا مذكر ولن تكون مثل هذه الاقاويل لافتة لانتباهه). وتابع: (الأسرة السعودية كلها مترابطة... وبالنسبة لاني أنصحكم كإعلاميين ألا تسمعوا لقصص الفوغانيين فهي أولا كاذبة، وثانياً خارجة عن قلوب ملوؤها الحقد والبغض والكراهية).

شكراً خادم الحرمين على هذه الفتايات!

إقحام (المقدس) لتحقيق ما عجزت عنه الدبلوماسية المجردة

العامل المكي

سعد الشريف

سياسي محدد أريد مباركته دينياً، ولذلك كان نصيبه الفشل.

عاودت القيادة السعودية المحاولة الثالثة، محثوة بالخوف من نفوذ أطراف أخرى (إيران وسوريا على وجه التحديد)، بعد أن أكلت أصابعها ندماً لأنها غابت لسنوات عن الساحة العراقية وصارت تذرف دموع الحسرة أمام الجدار الأميركي لأنه فرط في حلفائه الذين وقفوا معه خلال حربي الثمان سنوات ضد إيران (بين عامي ١٩٨٠-١٩٨٨) وحرب تحرير الكويت (١٩٩٠-١٩٩١) وخلقت بأخطائها التكتيكية والاستراتيجية فرصاً تاريخية أمام النفوذ الإيراني.

القيادة السعودية تبحث عن دور إقليمي حيوي يعيد إليها بعض الزخم الذي فقدته منذ سنوات، ولأنها تخضع تحت ضغط النداءات من قيادات دينية وسياسية من أجل التدخل للعب دور الوسيط في المشكلات الكبرى التي تمر بها المنطقة، فإنها تتحرك الآن تحت غطاء أميركي بعد أن أفادت من تمرير دورها في مناخ طائفي محتقن، بما يجعلها في مأمن طالما أن تحركها يهدف إلى صد النفوذ الإيراني الذي ينسب إلى حين النفوذ بل والاستعمار الأميركي في المنطقة.

لن يكون هناك عامل إنقاذي في مثل هذا التلبيد السياسي المحموم في المنطقة كالمقدس، أي العودة إلى العامل المكي في خدمة السياسة مجدداً، ولن تكون هناك قضية مقدسة تملئ تأكيد حضور العامل المكي كما القضية الفلسطينية، وخصوصاً في ظل الأنباء المتدفقة من مصادر عدة عن لقاءات بين أمراء كبار في العائلة المالكة والقيادات الإسرائيلية، فهذا يصبح (تلبس إبليس) مورداً ضرورياً من أجل فك الطوق الذي فرضته مواقف السعودية في السنوات الماضية من قضايا عربية وإسلامية بالغة الخطورة والحساسية.

القيادة السعودية تبحث عن مخرج لأزمة عميقة في سياساتها الخارجية على المستوى الإقليمي، بعد أن بات العامل الأميركي دائماً والإسرائيلي أحياناً يغشي الدور السعودي، الذي تخلف كثيراً عن القيام بمهام قومية وإسلامية. نذكر هنا عقب انتهاء القمة العربية الأخيرة

قدرة فريدة في صنع عبقرية مستحيلة لدى القيادة السعودية، التي تظل بمسيس الحاجة إلى استعارات دائمة خارج قدراتها الذهنية. تلفت هنا إلى أن العامل المكي كان حاضراً على الدوام في السياسة السعودية، ويجري استعماله حين تتعرض المكانة الدينية للعائلة المالكة للمساءلة والتشكيك، كما يجري توظيفه في الخصومات السياسية التي لا تقدر على خوضها إلا بتميم المقدس. فقد احتضنت مكة المكرمة، التي واجهت أخطر تشويه لمعاملها على يد المتشددین الحلفاء للعائلة المالكة، فعاليات دينية وسياسية هامة.

نتذكر بأن قادة حركات الجهاد الأفغاني قد اجتمعوا في مكة من أجل وقف القتال الداخلي ولكن لم يحقق نتائج المرجوة، وانعقد مؤتمر المصالحة العراقية في مكة في الثامن عشر من

في نظر الأمراء، النفط

والدين عنصران لا يمكن

الاستغناء عنهما في توليد

المشروعية في الداخل

والنفوذ السياسي في الخارج

أكتوبر ٢٠٠٦، تحت إشراف منظمة المؤتمر الإسلامي كوسيط عن العائلة المالكة، وأنهى أعماله بإعلان (وثيقة مكة) ولكن عاد العراقيون إلى وطنهم شيعاً يقتل بعضهم بعضاً. وبعد شهرين على انعقاد المؤتمر بشرت السعودية العراقيين بأنها ستأتيهم تحت غطاء مذهبي، بعد أن فشلت في أن تملئ عليهم شكلاً في التوحد بحسب طريقتها ومقاييسها، وهذت بأنها سترسل وبصورة علنية (بعد أن كانت سرية وما زالت) المال والرجال إلى داخل العراق.

محاولتان فاشلتان قامت بهما القيادة السعودية في رحاب مكة المكرمة، ولم يكن الفشل عائداً بالضرورة إلى الفرقاء الذين اجتمعوا في مكة ولكن لأن توظيف المقدس كان لخدمة مسار

محاولات عدة بذلتها القيادة السعودية من أجل تحريك الجمود الذي أحاط بسياساتها الخارجية على المستويين العربي والإسلامي.. حزمة الرهانات التي وضعها صانعو السياسة في المملكة كانت مكرسة لردم الهوة العميقة التي أحدثتها هجمات الحادي عشر من سبتمبر، الأمر الذي جعل الجهود الدبلوماسية موجبة لترميم التحالف الاستراتيجي مع واشنطن ومع الغرب عموماً. ولكن ما غفلت عنه القيادة السعودية، أن التطورات اللاحقة في منطقة الشرق الأوسط فرضت رزمة جديدة من الالتزامات التي وضعتها الإدارة الأميركية برسم القيادة السياسية السعودية كشرط ضمنى لعودة التحالف التقليدي إلى طبيعته، بدءاً من العراق ولبنان وفلسطين وأخيراً أفغانستان وإيران. ملفتان ساخنتان في الشرق الأوسط وضعت استقلاليتين القرار السعودي على المحك، ودفعت نحو رهانات غير قابلة للتجزئة، بحيث تفرض ألوان السياسة عن بعضها، فما لواشنطن لواشنطن وما للرياض يكون للرياض وواشنطن معاً.

فقد تقاربت وجهات النظر بين العاصمتين إلى حد التطابق، وبات السؤال يدور حول إملاءات أميركية بدرجة أولى بشأن القضايا التي ترى فيها إدارة بوش إمبرازات محتكرة لها.. بعد العدوان الإسرائيلي على لبنان في يوليو ٢٠٠٦، تكشف صورة التطابق السعودي الأميركي في قضايا المنطقة، وجاءت التطورات اللاحقة لتثبيت هذه الصورة، منذ إعلان ريس عن معسكر الاعتدال، والاتصالات المكثفة التي مازال يجريها المسؤولون السعوديون مع نظرائهم الأميركيين والإسرائيليين، وهو ما يبعث هواجس مشروعة حول التحركات السعودية على الساحة الإقليمية، إلى حد اعتبارها الوسيط السياسي لترميم المواقف الأميركية والإسرائيلية.

هنا يعاد إقحام (المقدس) في السياسة على أمل تحقيق ما تعجز عنه الدبلوماسية المجردة، فاستعارة السماء يغدو ضرورياً لزالة الدنس الذي أصاب حكام الأرض السعوديين. من منظور الأمراء، فإن النفط والدين عنصران لا يمكن الاستغناء عنهما في توليد المشروعية في الداخل والنفوذ السياسي في الخارج، فهما ينطويان على



المنظومة في حال فقدت التوازن في نهج الحلول التي تقترحها حول الملفات الملتهبة في المنطقة. ليس هناك من يضمن نجاح خيار حكومة الوحدة الوطنية في فلسطين، كما ليس هناك من يضمن نجاح خيار حكومة الوطنية في لبنان الذي يبدو أن السعودية قبلت به في

التي عقدت في القاهرة والتي نقلت مهمة انعقاد القمة العربية اللاحقة إلى الرياض، وفوجئنا حينها بتصريحات الأمير سعود الفيصل التي نفى فيها أن تكون السعودية على استعداد لاستضافة القمة العربية القادمة، ولكن هذا النفي ما لبث أن تبدل إلى إثبات في الشهر الماضي. لا بد أن نضع هذا التحول في سياق التحرك الخفي الذي يقوم به رئيس مجلس الأمن الوطني بندر بن سلطان، الذي بات يضطلع بأدوار مشبوهة يكاد كثيرون داخل العائلة المالكة لا يدركون أبعادها أو حتى يحيطون علما بها.

الأمير بندر كان ضالعا خلال الشهرين الفائتين بلعب دور الوسيط بين قيادات عربية والقيادة الاسرائيلية حول مبادرة الملك عبد الله حول السلام في الشرق الأوسط، والتي رفضها الجانب الاسرائيلي حين أعلنت أول مرة في بيروت ٢٠٠٢، ولكن هذه المبادرة بقيت تتنفس ببطء طيلة السنوات الماضية إلى أن بدأ الأمير بندر بإجراء مشاورات مع الملك عبد الله وعدد من الأمراء من أجل إجراء تعديلات عليها كيما تكون صالحة للتسويق خلال قمة عربية تحتضنها الرياض. وقد لاحظنا خلال الشهور الفائتة تحولاً تدريجياً في موقف القيادة الاسرائيلية، عقب إطلاع الأمير بندر إيهود أولمرت على التعديلات الحاصلة على مبادرة الملك عبد الله، والتي حظيت بموافقة عدد من القيادات العربية مثل مصر والأردن وتونس والمغرب.

هل ثمة ما يربط هذه التحركات السريّة للأمير بندر لتسويق وضمان موافقة قيادات عربية أساسية على مبادرة الملك عبد الله بنسختها المعدلة مع موافقة الرياض على استضافتها القمة العربية القادمة؟ وهل لما سبق علاقة أيضاً باحتضان السعودية لمؤتمر مكة الأخير بين قيادتي فتح وحماس؟

هكذا يبدو التسلسل المنطقي لمجريات التحرك السعودي السري والعلني، وكل ذلك يتوقف على صمود إتفاق مكة بين قيادتي فتح وحماس لجهة تشكيل حكومة وحدة وطنية، التي تعتبر ضماناً لنجاح تسويق المبادرة السعودية في القمة العربية القادمة.

تريد الرياض تحقيق فتح في سياستها الخارجية عن طريق مبادرة السلام، وبها وحدها تكفل لها خروجاً إلى النور بدور فاعل في قضايا المنطقة عموماً. وفيما تلج الإدارة الأميركية على ربط قضايا المنطقة ببعضها ضمن منظومة حلول موحدة على الطريقة الأميركية في ضوء صراعها مع الأطراف الإقليمية وخصوصاً (سوريا وإيران)، فإنها تخشى من انفراط

مشاوراتها مع طهران من أجل إنجاح مبادرة السلام الشرق أوسطية، خصوصاً إذا كان الغرض من الخيار تهنية مناخات تصالحية في الخارج وليس في الداخل، أو حصر صلاحية الحلول لمدة قصيرة ريثما تلتئم القمة العربية في الرياض في مارس المقبل.

ولكن بالتأكيد، فإن أي فشل يصيب إتفاق مكة للفلسطيني سيعكس أثره المباشر على مكانة السعودية وعلى القمة العربية القادمة في الرياض. إنه، على أية حال، اختبار كبير للوزن السياسي السعودي الذي بقي خارج التجربة لسنوات طويلة بفعل انشغال القيادة السعودية بترميم تحالفها مع واشنطن، أو ترتيب أوضاعها

العامل المكي كان حاضرا

على الدوام في السياسة

السعودية، ويجري استعماله

حين تتعرض المكانة الدينية

للعائلة المالكة للاختبار

الداخلية الأمنية والسياسية. لقد حاولت القيادة السعودية أن توفر ضمانات النجاح لمبادرتها، عن طريق الحصول على تعهدات علنية وربما خفية من القيادات الفلسطينية التي اجتمعت في مكة المكرمة من أجل إنجاح الاتفاق، وفي ذلك ما يلفت ليس إلى حرص القيادة السعودية على الاتفاق بقدر خوفها على فشل المسعى التي قامت به وتداعياته المستقبلية على دورها الاقليمي، خصوصاً وأن تجارب الصالحة السابقة (العراقية والافغانية) لا تقدم دليلاً يسعف على التفاؤل.

ليس بإمكان القيادة السعودية التنصل هذه المرة من مسؤولية الفشل، فهو قد يفسر ولكنه لا يبرر خصوصاً إذا ما وضعنا في الحساب ما

ترجوه الرياض في المرحلة القادمة، حين تقود قمة عربية على خلفية تجارب فاشلة سابقة، ولا سيما في القضية التي تريد أن تكون محوراً لمبادرتها الكبرى التي تريد منها التأسيس لانطلاقة جديدة نحو دور إقليمي فاعل. ثمة خوف مشروع من فشل إتفاق مكة، خصوصاً حين يراد منه رعاية حكومة وحدة وطنية بين طرفين لا تنظر اليهما الرياض بعين واحدة. فمن المعروف، أن القيادة السعودية تكيل لعباس وفتح عموماً ما لا تكيله لهنية وحماس عموماً، وقد أوصدت أبوابها في وجه حكومة حماس، وشاركت في (تجوع) الشعب الفلسطيني تحت قيادة حماس، ومنعت الاموال من أن تصل اليها. بل إن ما أوصل القيادتين في فتح وحماس إلى مكة، هو سياسة الحصار التي فرضتها، إلى جانب الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، حكومات عربية من بينها السعودية على حكومة حماس وأوصلوها إلى نقطة الانسداد السياسي، ما اضطرها للقبول بالتسوية وإن كانت على يد من رفض استقبالها بالأمس.

نجاح (لقاء مكة) بلا شك سيدعم الموقف السعودي في القمة العربية المقبلة، وسيقنع الاسرائيليين بجدوى التعاون مع القيادة السعودية في قضايا أخرى إقليمية، ولكن هذا النجاح بحاجة إلى شروط أخرى مثل رفع الحصار وتقديم المساعدات للشعب الفلسطيني، والطلب من الإدارة الأميركية والاتحاد الأوروبي رفع الحصار وتقديم الاموال والضغط على الدولة العبرية من أجل وقف تدابيرها (حبس الاموال، وبناء المستوطنات، والاعتقالات العشوائية... الخ). تبقى مشكلة جوهرية ترافق المبادرة السعودية في تسوية الخلاف الفلسطيني الفلسطيني أنها لا تقوم على رؤية استراتيجية، فهي تريد حلاً بأي ثمن، وبأي شكل، ولكنها لا تدرک ما هيته، ولا شروطه في ضوء الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وبالتالي فهي ستقبل بدولة منقوصة السيادة ويشعب تحت الاحتلال الاسرائيلي طالما أن ذلك يمنحها دوراً ولو مشوهاً يحظى بقبول أقطاب الاعتدال.

اعتقالات جديدة للإصلاحيين في المملكة

صراع الإصلاحيين مستمر حتى يتحقق الإصلاح

PUBLIC	Al Index: MOE 23/007/2007
05 February 2007	
UA 27/07	Incommunicado detention/fear of torture
SAUDI ARABIA	<p>Suleiman al-Rushudi (m), lawyer Easam al-Basawi (m), lawyer Dr Saud al-Hashimi (m), medical doctor Al-Sharif Saif Al-Ghaili (m) Dr Musa al-Qini, university professor (m) Dr Abdul Rahman al-Shumayr (m), university professor 'Abdelaziz al-Kharji (m) At least three others</p>
<p>At least 10 men, including the seven named above, were arrested in the cities of Jeddah and Madinah on 3 February. They are held incommunicado and are at risk of torture or other ill-treatment. Amnesty International believes that they may have been detained solely for their peaceful activities in defence of human rights.</p> <p>They are reportedly held in the offices of the General Intelligence Service (al-Mabahith al-'Amma) in Jeddah. Relatives of some of the men reportedly asked the General Intelligence Service to let them see the men, but have not yet been able to do so.</p> <p>The Ministry of the Interior is reported to have issued a statement claiming the detainees had been arrested because they were collecting money to 'help terrorism'. However, according to other sources they were targeted because they were active as human rights defenders and advocates of peaceful political change. Some of them had been detained before because of their work in defence of human rights.</p>	
<p>BACKGROUND INFORMATION</p> <p>The Saudi Arabian authorities regularly hold detainees incommunicado, when they are frequently tortured and otherwise ill-treated. This can last for months or years, often until a confession is obtained.</p> <p>In March 2004 a group of reformists signed a petition calling for changes to the system of government. Some members of this group were arrested, including Suleiman al-Rushudi and Al-Sharif Saif Al-Ghaili, but these two were released after some weeks. Others were held for much longer, and were adopted as prisoners of conscience. They were eventually released in 2005.</p>	
<p>RECOMMENDED ACTION: Please send appeals to arrive as quickly as possible, in Arabic or English or your own language:</p> <ul style="list-style-type: none"> - expressing concern at reports that at least 10 men (naming the seven) were arrested in Jeddah and Madinah on 3 February and are held incommunicado; - asking the authorities to ensure that all the detainees are protected from torture and other ill-treatment, and given regular access to their families, their lawyers and any medical attention they may require; - asking why exactly they have been detained, and what if any charges they are facing; - calling on the authorities to release them immediately and unconditionally if they are held solely for the peaceful exercise of their right to express their conscientiously held beliefs; - asking for details of any trial proceedings. 	
<p>APPEALS TO: King Abdullah Bin 'Abdul 'Aziz Al Saud</p>	

بصراوي في الساعة الثالثة من صباح السبت الثالث من فبراير ٢٠٠٧، وأرعبت سكان المنزل، وصادرت جميع الكمبيوترات بما فيها كمبيوتر زوجته، كما وكمبيوترات أبنائه، كما عيبت بمحتويات المنزل، وصادرت بعض الكتب والأوراق.

دوافعه: تعتقد الحكومة السعودية أنها انتصرت في معركتها على الإصلاحيين الراغبين في إصلاح سياسي جزئي يبقّي العائلة في سدة الحكم، ويقدم للشعب بعضاً من مطالبه في الإصلاح، ويحمي البلاد من العنف الذي لم تستطع الحكومة حتى الآن إخفائه بشكل نهائياً، بل على العكس يتوقع أن ينشط في الفترة القادمة.

وبناء على ذلك النصر (المؤقت) الذي تمّ بسبب غياب الضغوط الخارجية، والرشوة المالية السعودية للدول الغربية من البترودولار في صفقات أسلحة وغيرها، يعتقد وزير الداخلية أن اليد صارت مفتوحة أمامه ليعيد عقارب الإصلاح إلى ما قبل زلزال ١١/٩. وما يريده الأمراء بالتحديد: إيقاف أي دعوة أو عريضة تطالب بالإصلاح تتخذ شكل العرائض التي قدّمت سابقاً سواء في السنوات الأربع الماضية أو تلك التي قدّمت في التسعينيات الميلادية من القرن الماضي. أكثر من هذا تريد وزارة الداخلية والأمراء النافذين سدّ الأبواب أمام أي إصلاح، وإعادة المجتمع إلى هامش الحريات الضيق، عبر إسكات مستبدات الإنترنت، وإغلاق الديوانيات بصورة شاملة حسبما عمّمت ذلك وزارة الداخلية الشهر الماضي، وعبر تقليص هامش الحريات الصحافية ومن ثم كتم حتى الأقواء الناقدة بالقول، فضلاً عن منع كل من له رأي أن يتحدث إلى صحيفة أو قناة فضائية

الحدث: اعتقلت السلطات السعودية مساء الجمعة/ فجر السبت (٢٠٠٧/٢/٣) مجموعة من الشخصيات الإصلاحية والحقوقية الناشطة في المملكة العربية السعودية، بعد أن داهمت منزلاً في منطقة بحرة بدة، حيث كان هؤلاء يجتمعون، وأعلنت السلطات فيما بعد أن عددهم عشرة أشخاص وأنها اعتقلتهم من المدينة وجدة. ولم تنشر وزارة الداخلية الأسماء ولكنها أعلنت في بيان للناطق باسمها بأنه وجهت لهم تهمة تمويل الإرهاب.

لكن الذي ظهر أن الحكومة اعتقلت سبعة أشخاص من جدة من الناشطين سياسياً وحقوقياً، ومن المعروفين بالعمل والدفاع عن نشاط حقوق الإنسان، ولا يمكن أن يكونوا من الممولين للإرهاب، خاصة وأن أراءهم المنشورة ضد هذا التوجه.

ومن بين المعتقلين: (١) المحامي عصام بصراوي، وهو مقعد، وهو من خلفية ليبرالية ومن المحامين الذين تولوا قضية الدفاع عن الإصلاحيين الثلاثة المشهورين: علي الدميني، ومترق الفالح، وعبدالله الحامد. (٢) المحامي سليمان الرشودي، وكان ذا منصب كبير في وزارة التعليم، وقاضياً معروفاً، ثم عمل في المحاماة، وكان أحد المحامين عن الإصلاحيين الثلاثة المذكورين. كما كان أحد الناشطين في مجال حقوق الإنسان، ومن الموقعين على عرائض الإصلاح التي رفعت للقيادة السعودية في السنوات الأخيرة. (٣) الدكتور سعود مختار الهاشمي، وهو طبيب، وله مقابلات تلفزيونية وصحافية، ومن دعاة الإصلاح السياسي واحترام حقوق الإنسان. (٤) الشريف سيف آل غالب، إصلاحي ومن الموقعين على عرائض إصلاحية، وقد سبق اعتقاله. (٥) الدكتور موسى القرني، استاذ جامعي، ومن الموقعين على عرائض إصلاحية. (٦) الدكتور عبدالرحمن الشميري، استاذ جامعي، ومن الموقعين على عرائض إصلاحية سابقة. (٧) عبد العزيز الخريجي، من دعاة الإصلاح والموقعين على عرائض المطالبة به.

بعد اعتقال المجموعة ببضع ساعات، هاجمت قوات المباحث منزل المحامي عصام

خارجية عربية أو أجنبية عن شأن محلي، أو حتى المشاركة في مؤتمر خارج المملكة أياً كانت صيغته بدون موافقة من وزارة الداخلية. والاعتقالات الأخيرة جاءت حينما علمت وزارة الداخلية أن بعض الإصلاحيين قد أعدوا عريضة جديدة بنفس المطالب القديمة، وأنهم بصدد جمع التوقيعات المؤيدة لها ومن ثم رفعها إلى الملك عبدالله. فجاءت الاعتقالات استباقية لمنع ذلك من جهة، ولإشاعة الخوف والرعب من جهة ثانية في صفوف المواطنين، ومن جهة ثالثة استخدمت الداخلية ورقة (مكافحة الإرهاب ومموليه) لئلا تتصلق ذلك بالإصلاحيين الذين هم أبعد ما يكونوا عن دعم العنف.

المتوقع: كما حدث على أرض الواقع، يبدو أن العالم لم يصدق التهم التي قدمتها الحكومة، أولاً لأن المعتقلين معروفون بالإصلاح والدعوة إليه والدفاع عنه وعن القانونين عليه، وثانياً لأن أهم المنظمات الحقوقية الدولية والعربية تعرف

منظمات حقوقية تندد باعتقال الإصلاحيين

أعربت اللجنة لحقوق الإنسان، وجمعية الكرامة للدفاع عن حقوق الإنسان، ومنظمة العدالة العالمية، وجمعية حقوق الإنسان أولا، عن استنكارها لحملة الاعتقالات، وأصدرت بيانات طالبت السلطات السعودية بسرعة الإفراج عن الإصلاحيين وقالت جمعية حقوق الإنسان أولاً: رغم أننا لا نعلم سبب هذه الاعتقالات، فإن خلفيات المعتقلين أنهم من الناشطين في مجال حقوق الإنسان ودعاة الإصلاح إذ أنهم من أبرز الموقعين على خطاب المطالبة بالملكية الدستورية. وأضافت بأن الإجراء يدعون أن ننظر بعين الريبة لهذا الأمر، ونطالب الحكومة بالالتزام بالقوانين السعودية وخصوصاً نظام الإجراءات الجزائية، وتمكين المعتقلين من الاتصال بعائلاتهم، وتقديمهم للقاضي خلال المدة المنصوص عليها نظاماً، وتمكينهم من توكيل محام وأن يحضر المحامي كافة جلسات التحقيق، كما ينص على ذلك نظام الإجراءات الجزائية. وأضاف البيان أن جمعية حقوق الإنسان أولاً، ومن منطلق حماية والدفاع عن حق المواطن السعودي في التعبير عن رأيه، وحقه في إنشاء والدعوة لإنشاء مؤسسات المجتمع المدني، تدعو الحكومة السعودية للإفراج فورا عن هؤلاء المعتقلين إذا لم توجه لهم تهمة تنص عليها القوانين السعودية.

من جهته، قال المحامي باسم عالم الذي يمثل عدداً من المعتقلين الإصلاحيين أن وزارة الداخلية حذرتهم في الآونة الأخيرة، وطالبتهم بوقف اجتماعاتهم وعرائضهم التي يتقدمون بها. وأضاف بأن المعتقلين أصلاحيون صميميون ولا علاقة لهم من قريب أو بعيد بالارهاب، مذكراً بحساسية السلطات الأمنية المفرطة بخصوص الالتماسات والالتماعات. أما منظمة العفو الدولية فقد أصدرت أمراً مستجلاً لكل المنظمات الحقوقية والمؤسسات السياسية وأتصاها في كل العالم للضغط على الحكومة السعودية من أجل الإفراج عن المعتقلين. جاء ذلك في بيان لها صدر في الخامس من فبراير الماضي، أوردت فيه أسماء المعتقلين، وقدمت خلفية عن الحدث وما يتطلبه من فعل من كشابة رسائل إلى المسؤولين وغيرهم.

الأمر ذاته فعلته منظمات حقوقيتان من جنيف وباريس وهما من أكبر المنظمات الحقوقية في أوروبا وعلى مستوى العالم، وهما المفوضية الدولية لحقوق الإنسان، والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب. وقد صدر بيان المنظمين المشترك في السادس من فبراير ٢٠٠٧.

THE OBSERVATORY

for the Protection of Human Rights Defenders

L'OBSERVATOIRE
pour la Protection des Défenseurs des Droits de l'Homme

EL OBSERVATORIO
para la Protección de los Defensores de Derechos Humanos

URGENT APPEAL - THE OBSERVATORY

SAT: 001 / 0207 / OBS 015
Incommunicado detention / Fear of ill-treatment
SAUDI ARABIA
February 6, 2007

The Observatory for the Protection of Human Rights Defenders, a joint programme of the World Organisation Against Torture (OMCT) and the International Federation for Human Rights (FIDH), requests your urgent intervention in the following situation in Saudi Arabia.

Brief description of the situation:

The Observatory has been informed about the incommunicado detention of at least ten human rights defenders in Saudi Arabia.

According to the information received, on February 5, 2007, at 1 am, at least ten human rights defenders, including Messrs. *Salim al-Shahrani, Ezzat al-Barwani, Isywan, Mr. Saad al-Harithi, a doctor, Messrs. Mounir al-Qirbi and Abdul Rahman al-Shamari, university professors, and Messrs. Abdelaziz al-Kharji and Al-Sharif Saif al-Ghathbi, whose professions remain unknown, were arrested and placed in incommunicado detention, where they are at risk of ill-treatment. While some were arrested in Madiinah city, others were arrested by officials of the General Intelligence Service in a residential area called "Bakur", in Jeddah city, where they had met to discuss the organisation of peaceful activities in favour of political and democratic reforms in the Kingdom. The same officials also searched the house of Mr. Ezzat al-Barwani and confiscated several books and computer units belonging to him and his family. The officials would also have destroyed some furniture and some personal belongings to the family.*

All men are well-known for their peaceful activities. In particular, they engaged in the past in signing petitions addressed to King Abdullah II (Abdullah Al Saud) calling upon him to initiate political and democratic reforms in the Kingdom and to respect human rights.

The men would reportedly be suspected of "illegally collecting money and passing them on to suspicious elements outside the country".

Since their arrests, the detainees' relatives asked, in vain, the General Intelligence Service to allow them to visit them and to appoint lawyers. On February 5, 2007, Mr. Ezzat Barwani's son was denied the right to visit his father, ordered to return home and warned to never ask again to meet his father. He wanted to hand him some medicine, as Mr. Ezzat Barwani is ill and a disabled person.

At the time of issuing this appeal, all detainees remain in detention in the offices of the General Intelligence Service (al-Mukhabarat al-'Amma) in Jeddah.

The Observatory expresses its deep concern about the incommunicado detention of these ten men, and fears for their physical and psychological integrity. The Observatory considers their detention, which appears to be only aimed at monitoring their human rights activities, as arbitrary and urges the Saudi government to release them immediately.

Action requested:

Please write to the authorities of the Kingdom of Saudi Arabia urging them to:

الإصلاحيين مدعوون إلى دراسة تجربتهم الماضية للإستفادة منها وجعل قضية الإصلاح عملاً مستمراً، وعدم الإكتفاء بالمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين. يجب أن تكتب عرائض جديدة، وتطور وسائل جديدة للمواجهة السياسية، حتى وإن أدى ذلك إلى اعتقال ناشطين حقوقيين وإصلاحيين.

النظام السعودي عصي على الإصلاح السهل، وفي ظل غياب الضغوط الأميركية عليه، فإن هذا يجرد الحكومة السعودية من مزاعمها بأن الإصلاحيين يحملون أجندة أجنبية كما زعمت في السابق. الإصلاح في المملكة بمثابة موج قد يهدأ أحياناً وقد يرتفع بشدة، ولكنه لن يتوقف حتى وإن تمّ ترحيل الموضوع إلى المستقبل كما هي عادة آل سعود. إن العريضة التي أعدت مؤخراً - انظر نصها في هذا العدد - يجب دعمها والدعوة إلى التوقيع عليها، وهي تثبت أن مهما كان آل سعود أقوياء، ومهما كان رأيهم في حراك الداخل والنظر إليه بشئ، فإن النشاط الإصلاحي في المملكة المتواصل سيعيد يوماً إلى آل سعود بعض الرشد، أوليتحملوا غائلة العنف الذي يسببه سد المنافذ الإصلاحية في كل الاتجاهات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والقضائية.

هؤلاء ولها صلة بهم بنحو أو بآخر بل والتقت بهم أو ببعضهم، وقد أصدرت تلك المنظمات بيانات سريعة وخشنة ضد الحكومة السعودية، ولم يعد أحد لا في الداخل أو في الخارج يصدق مزاعم وزارة الداخلية التي أرادت من الاعتقالات أن تكون بصمت ولا يحس بها أحد. ومن شأن الاعتقالات ثالثاً أن تثير الرأي العام المحلي والدولي، وأن تحرك الحديث عن الموضوع الإصلاحي بعد ركود منذ الصيف ما قبل الماضي حين أفرج عن الإصلاحيين بعد وصول الملك عبد الله إلى الحكم. وبهذا فإن الحكومة السعودية فتحت على نفسها النار من الخارج، وحسرت أوتار اللعبة الإصلاحية المحلية. زيادة على ذلك، فإن الاعتقالات جاءت في أسوأ

وضع للمواطنين، الذين تحول الكثير منهم إلى فقراء بين ليلة وضحاها بسبب انهيار سوق الأسهم المحلية، وهو ما قد يدفع ببعض المواطنين إلى تبني العمل السياسي الصدامي مع الحكومة، فالآفاق الإقتصادية والسياسية إذا ما سدت بوجه المواطن فقد يلدأ لخيارات العنف، أو على الأقل يصبح العنف ضد آل سعود مشرعناً عند بعض الفئات.

المستقبل: أعطت قضية الاعتقالات للإصلاحيين فرصة للتحرك من جديد، وستبقى الحكومة السعودية تحت الضغط لفترة طويلة إلا إذا أطلقت سراح المعتقلين (وهو ما لا يبدو في الوقت الحاضر أن في نيتها فعله). وبالتالي فقد توفرت مادة إضافية تجعل الحكومة السعودية ووزارة الداخلية بالذات في فوهة المدافع الإعلامية والمنظمات الحقوقية الدولية والعربية بما يحمل ذلك من انعكاسات في اتجاهات عدة.

وحتى لو أطلقت السلطات سراح المعتقلين الإصلاحيين، فإن دعوة الإصلاح لن تتوقف على أية حال، والإصلاح يحتاج إلى ثمن يجب دفعه، ومن الواضح أن ليس في نية الأمراء السعوديين أن يتنازلوا ولو عن القليل من صلاحياتهم بدون ضغوط، وبالتالي فإن

هيومان رايتس ووتش في بيان حول الإصلاحيين المعتقلين:

المباحث السعودية تعتقل سبعة إصلاحيين بارزين في تكرار لأحداث ٢٠٠٤

على السعودية الإفراج عن دعاة الإصلاح المحتجزين



المحامي المعتقل سليمان الرشودي

المحتجزين. والظاهر أن ضباط المباحث يمتنعون عن التقيد بالقانون السعودي عند تنفيذ عمليات الاعتقال والتفتيش: فهم لم يبرزوا أية أوامر تفتيش على الرغم من أن المادة ٤١ من نظام الإجراءات الجزائية السعودي تنص على أن تفتيش المنازل يتطلب وجود (أمر مسبب من هيئة التحقيق والادعاء العام). كما منعت المباحث المعتقلين من الاتصال بالخارج ولم يتمكن محاميهم وأفراد عائلاتهم من زيارتهم أو تلقي معلومات حول التهم الموجهة إليهم. وأما ما يدعوا إلى قلق أكبر فهو عدم معرفة مكان وجود سعود مختار الهاشمي.

وتنص المادة ١١٦ من نظام الإجراءات الجزائية السعودي على الحق في أن (يبلغ فوراً كل من يقبض عليه أو يوقف بأسباب القبض عليه أو توقيفه) وعلى المحقق. وهو الادعاء العام أيضاً في السعودية. إبلاغ الموقوف بالتهم (عند حضور المتهم لأول مرة في التحقيق) (المادة ١٠١)، وهو ما يجب أن يحدث خلال ٤٨ ساعة (المادة ٣٤). ويتنص ذلك النظام أيضاً على أن للمحتجز (الحق في الاتصال بمن يرى إبلاغه) (المادة ٣٥). وأما التوقيف لمدة تتجاوز ٢٤ ساعة فيقتل (أمراً كتابياً من المحقق) (المادة ٣٣). ويمكن أن يصدر هذا الأمر (إذا لم يأت [الموقوف] بما يبرئه) (المادة ٣٤). ويجعل هذا المعيار القانوني السعودي مخالفاً للمعايير الدولية التي توجب احترام الحق الأساسي في افتراض البراءة.

وقالت سارة ليا ويتسن: (يبين عدم التزام المباحث بالمواثيق السعودية عند اعتقالها إصلاحيين معروفين استناداً إلى أسس مشكوك فيها أن الاعتبارات السياسية في المملكة مازالت تعلق على سيادة القانون).

مغربي.

وتعرض سليمان الرشودي، وهو قاض سابق متقاعد في السن، للاعتقال أيضاً في ١٦ مارس/آذار ٢٠٠٤ على يد المباحث، ومعه ١٣ آخرين من دعاة الإصلاحات السياسية والدستورية البارزين. ومن بين الذين تعرضوا للاعتقال مؤخراً الطبيب الهاشمي الذي يدير ديوانية معروفة للنقاش الثقافي في منزله بجدة، وقالت زوجته لـ هيومن رايتس ووتش إن المباحث كثيراً ما استدعته وأمرته بالكف عن دعوة شخصيات إسلامية بارزة إلى منزله للمشاركة في النقاشات، وقالت إنه شارك قبل اعتقاله بثلاثة أيام فقط في حوار تلفزيوني دار حول مطالب الإصلاحيين السياسيين.

وفي ١٢ إبريل/نيسان ٢٠٠٦، كان موسى القرني، وهو واحد ممن تعرضوا للاعتقال هذا الشهر، من بين أربعة رجال قدموا طلباً للملك عبد الله من أجل السماح بافتتاح منظمة مجتمع مدني إسلامية تهدف إلى مناقشة (الحرية والعدل والمساواة والمواطنة والتعددية والشورى، ودور المرأة). لكن ذلك الالتماس لم يلق إجابة لا من الديوان الملكي ولا من أية جهة حكومية غيرة.

وقال باسم عالم لـ هيومن رايتس ووتش، وهو محامي أربعة من المحتجزين، إن السلطات منعت من مقابلة موكله على الرغم من إرساله برفقيات متكررة إلى مساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية، الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز آل سعود. وفي ٣ فبراير/شباط، نقلت وسائل الإعلام عن الناطق باسم وزارة الداخلية الفريق منصور التركي زعماء مفاده أن المعتقلين متورطون في جمع الأموال من أجل إرسال شباب سعوديين إلى (مناطق مضطربة)، لكن شيئاً لم يُعرف بعد حول وجود اتهام رسمي.

وقال مصدر أن حسان بصراوي، ابن عصام بصراوي، يحاول يومياً زيارة سجن المباحث لمقابلة أبيه المقعد الذي يعتمد على مساعدة الشخص في التحرك، إلا أن محاولاته لم تُصَب نجاحاً، وقالت أسماء (زوجة الهاشمي) لـ هيومن رايتس ووتش إن ضابطاً في السجن قد أنكر اعتقاله لزوجةها عندما ذهبت إلى السجن في ٥ فبراير/شباط. ولم تلتق أية معلومات عن مكانه. كما احتجز ضباط المباحث في ٣ فبراير/شباط، ولمدة قصيرة، أسامة الهاشمي شقيق سعود، عندما رفض السماح لهم بدخول منزل سعود من غير مذكرة تفتيش.

وهيومن رايتس ووتش تدعو وزير الداخلية السعودي إلى إخلاء سبيل هؤلاء الإصلاحيين

(نيويورك، ٨ فبراير/شباط). قالت هيومن رايتس ووتش (٢٠٠٧/٢/٨) أن على المملكة العربية السعودية أن تفرج فوراً عن عشرة أشخاص اعتقالهم شرطتها السرية في ٢ فبراير/شباط، وأن توجه إليهم اتهامات رسمية وتبرز ما لديها من أدلة ضدهم.

والرجال جميعاً على صلة بالدعوة إلى الإصلاح: كما أن السرية التي تحيط باعتقالهم واحتجازهم بموجب مزاعم غامضة حول تمويل الإرهاب في العراق توجي بأن للاعتقال بواحد سياسية. وترفض المباحث السماح لعائلات المحتجزين بزيارتهم، وكذلك تمنعهم من الاتصال بمحاميهم. ولم تؤكد بعد مكان احتجاز أحد هؤلاء الرجال.

وقالت سارة ليا ويتسن، مديرة قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش: (من جديد تحاول السلطات السعودية إسكات الإصلاحيين بدلاً من الدخول في حوار حول القضايا الجدية التي يعمل عليها هؤلاء الرجال). وأضافت: (ويعتبر سبعة من هؤلاء المحتجزين من دعاة الإصلاحات السياسية والاجتماعية البارزين منذ زمن طويل).

وفي ٢ فبراير/شباط، داهمت قوات المباحث السعودية فيلا المحامي عصام بصراوي في جدة حيث كان يجتمع مع خمسة من رفاقه المعروفين على نطاق واسع بدعواتهم المتصلة بالإصلاحات السياسية والاجتماعية في السعودية: واعتقلت المباحث الرجال الستة جميعاً إضافة إلى مساعد لبصراوي الشخصي. كما تم اعتقال رفيق آخر لبصراوي في سيارته بجدة، وتعرض رجلان آخران للاعتقال في المدينة المنورة. وقيدت المباحث أيدي من كانوا في الفيلا ثم نقلتهم إلى سجن جديد للمباحث بعد ٣٠ كيلومتراً إلى الشمال الشرقي من جدة قرب عسفان، وذلك طبقاً لما قاله شخص من جدة تلقى معلومات عن الاعتقال من زوجة بصراوي. وخلال بعثة لتقصي الحقائق في المملكة العربية السعودية خلال شهري نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول، التقت هيومن رايتس ووتش أربعة من المحتجزين العشرة، وهم سليمان الرشودي، وعصام بصراوي، وعبد الرحمن الشمري وعبد العزيز الخريجي، وكذلك محاميهم باسم عالم. ومن بين الآخرين الذين تم اعتقالهم في جدة سعود مختار الهاشمي، وموسى القرني، والشريف سيف الدين شاهين، ومساعد بصراوي حسين الصادقي، وهو

لقاءات متواصلة بين الأمير بندر وأولمرت

تعويل إسرائيلي على (حكمة) السعودية!

خالد شبكشي



الي أي مدى يعرض التحالف؟

السعوديين يشجعون الاسرائيليين على تشكيل قوة ضغط على ادارة الرئيس الأمريكي من أجل توجيه ضربة عسكرية الى ايران. ونقلت المصادر بأن السعوديين كانوا يقولون لنا لا ترددوا في قرار الحرب، وقدموا لنا ضمانات بتغطية جزء من تكاليف الحرب من أجل ازالة مصدر التهديد

المشترك المتمثل في ايران. وقد أبدى المصدر الاسرائيلي استغرابه من حماسة الأمير بندر التي تفوق حماسة الاسرائيليين في المضي في قرار الحرب ضد ايران، وأنه يكرس لقاءاته بالاسرائيليين ويفريق ديك تشيني من أجل الإسراع بتنفيذ قرار الحرب الذي شارك في صناعته مع فريق من المسؤولين الأميركيين والاسرائيليين.

في هذا السياق، يبدو أن معهد جينسا قد حصل على معلومات كافية من الأمير بندر في تصور العلاقة مع السعودية، وهو، أي المعهد، يوفر تحليلاً موجهاً لطبيعة العلاقة بين الجانبين الاسرائيلي والسعودي، كما لا يخفي الهواجس التي يرى المعهد بأنها جذية في النظر الى النهج السياسي السعودي، الذي ينطوي على غموض وتعقيدات غير قابلة للتنبؤ.

وقد نشرت جينسا مؤخراً مقالة بعنوان (حكمة العربية السعودية) جاء فيه:

لم يعد سراً أن إسرائيل والعربية السعودية كان لديهما إتصالات بما يخص قلقهما المتبادل حول إيران. ولم يعد سراً بأن الولايات المتحدة تريد من السعوديين المساعدة باستقرار العراق وبذل الجهد ضد إيران وسوريا وحما. إلا أن الحد الذي ستميل إليه العربية السعودية في مساعدتها سيكون لدواعي سعودية - وليس لدواعي أميركية وإسرائيلية، مع ملاحظة بأن السعوديين لم يقولوا بأن حرب حماس - فتح تخدم مصالح إسرائيل او المصالح الكافرة، إنما قالوا بأنها (تؤدي) المصالح الاسلامية والعربية، أي المصالح السعودية.

قلّة من المراقبين خارج الولايات المتحدة والشرق الاوسط على وجه التحديد تملك معلومات كافية عن دور المعهد اليهودي للأمن القومي Institute for National Security The Jewish المعروف بـ (جينسا). فهذا المعهد يعمل كمكتبى اسرائيل المفتوح على المؤسسة السياسية في الولايات المتحدة، ولا يقل من حيث أهميته ونفوذه عن لجنة الشؤون العامة الأميركية الاسرائيلية (إيباك) من حيث دورها في توضيح مناخات سياسية ملائمة لصناعة قرارات متناغمة مع التوجهات الاسرائيلية. وقد لعبت جينسا دوراً كبيراً في دفع الادارة الاميركية لاحتلال العراق، وهي تدافع الآن عن العمل العسكري ضد الدول التي تعتبرها إسرائيل تهديداً لها، بما في ذلك سوريا وإيران.

وكان يضم مجلس المستشارين في جينسا كلاً من نائب الرئيس ديك تشيني، وجون بولتون، ودوغلاس فيث قبل دخولهم إدارة بوش. ولا يزال في عضوية هذا المجلس محافظون جدد بارزون مثل ريتشارد بيرل، ومايكل ليدين، وستيفن براين، وجوشوا مورافتشيك، ومدير المخابرات المركزية الأميركية السابق جيمس وولسي.

وفيما يبدو فإن هذا المعهد بات يضطلع بمهمة أخرى، ذات طبيعة سياسية أجنبية، فقد التقى بعض أعضائه بمسؤولين سعوديين من الدرجة الثانية في الولايات المتحدة بالتوازي مع سلسلة لقاءات أخرى على مستويات عليا بين أمراء في العائلة المالكة (مثل الأمير بندر بن سلطان) ورئيس الموساد داغان ورئيس الحكومة الاسرائيلية إيهود أولمرت.

وقد ذكرت مصادر دبلوماسية إسرائيلية بأن لقاء جرى بين رئيس مجلس الأمن الوطني الأمير بندر بن سلطان ورئيس الوزراء الاسرائيلي إيهود أولمرت في عمان في منتصف يناير الماضي، بحضور الملك عبد الله الثاني ودار اللقاء حول تحضيرات لمرحلة الحرب ضد إيران. وذكر مصدر دبلوماسي إسرائيلي بأن زيارات متواصلة تجري بين الاسرائيليين والسعوديين في كل من واشنطن وعمان، وأن

فالدخلة الآن قد تكون بعدم تسكين مخاوفهم قبل الأوان، وبالتأكيد عدم الدفع مقدماً مقابل خدمات لم تقدم بعد والتي قد لا تقدم. ليس هذا وقت إعلان قرينا من العرب (المعتدلين) الذي هم بالحقيقة غير معتدلين على الإطلاق. ليس هذا الوقت بالنسبة للولايات المتحدة لإعلان تصميمها الدفاع عن المملكة، التي تقوم بتمويل الإرهاب الاسلامي السني، بما في ذلك القاعدة وكذلك المدارس والمساجد الوهابية في بلادنا. ليس هذا وقت إعادة درس (الخطا السعودية) لحل المشكلة الفلسطينية. الاسرائيلية التي قد يود الاسرائيليون حلها لأسبابهم الخاصة.

هذا أمر صعب (حقاً حقاً) لكل من أميركا وإسرائيل، اللتان لديهما إستعداد للإرتواء في أحضان حلفائنا - أو حلفائنا المحتملين - أو البلدان التي هي غير حليفة لنا بالتأكيد، لكن لديها هواجس فردية مشابهة والتي قد تقوم ببعض الأشياء لإراحتنا لأسبابهم الخاصة. إن إرتواء كهذا هو بمثابة قبلة الموت. (ففي استطاع فلسطيني جديد، مثلاً، قال أكثر من ٥٠ بالمئة من الفلسطينيين بأن الترسيعات الأميركية والاسرائيلية بدعم أبو مازن (يقال) ثقة الشعب سياسات هذا الأخير. وقال ٣٠ بالمئة فقط أن ذلك زاد من ثقتهم به).

أن السعوديين قلقون، ويجب أن يكونوا كذلك. أما أنهم سيجعلون الولايات المتحدة واسرائيل سعيدتين، فإنهم لن يتمادوا بذلك حتى لا يقضوا على حكمة العربية السعودية المتزايدة.

خلافاً داخل العائلة المالكة

عبد الله .. والعرش المتصدع

محمد شمس



الملك الخليفة

بطائرات هليكوبتر. وفي قرار أحيط بسرية تامة، استدعى الملك السعودي مسؤول حرسه الشخصي حينما كان ولياً للعهد، وعهد إليه بمنصب الرجل الثاني في (الحرس الملكي)، الذي ما يزال تابعاً لوزارة الدفاع ولو أن الملك عبدالله يعزّم إعادة النظر في هذا المسألة.

ويبدو مغزى هذه المناورات واضحاً وسط الهندسة المعقدة للسلطة السعودية. فبتعزيزه القوة الضاربة للحرس الوطني، الذي يقوده متعب بن عبدالله، والذي يتولى حماية المرافق النفطية الإستراتيجية، فإن (عبدالله يسعى لتعديل التوازن لصالحه بمواجهة الفروع الأخرى للعائلة الحاكمة)، حسب تعليق أحد الاختصاصيين. وفي الجهة المقابلة (هناك محمد بن نايف، المسؤول عن عمليات مكافحة الإرهاب في وزارة الداخلية. كذلك يشغل ابن الأمير سلطان، موقعين أساسيين). فلأمير خالد بن سلطان هو نائب وزير الدفاع، في حين أن بندر، رئيس مجلس الأمن الوطني، يمثل (عنصراً مستقلاً) يُقال أنه اجتمع مع الإسرائيليين سراً في شهر سبتمبر في الأردن، وليس بالضرورة أن تكون إجتتماعاته هذه قد تمت بموافقة الملك عبدالله.

ويُعتقد أن إرادة الملك عبدالله في تعزيز سلطته سوف تتأكد لمناسبة التعديل الوزاري المرتقب في نهاية شهر مارس. ويظل الموضوع الملتبس هو موضوع وزارة الشؤون الخارجية، التي يرأسها الأمير سعود الفيصل، المقرب من الملك، منذ ٢٣ سنة. ولكن سعود الفيصل مريض. وقد سجل الملك نقطة حينما عين، في الأسبوع الماضي، مستشاره الديبلوماسي عادل الجبير سفيراً في واشنطن. ولأول مرة، فالسفير السعودي لدى الحليف الأمريكي ليس أميراً، مما يعني أن ضبطه سيكون أسهل.

ويندرج تعزيز نفوذ عبدالله ضمن منظور خلافته على رأس المملكة. وحرصاً منه على إضفاء طابع مؤسسي على آليات عمل الدولة، فقد أنشأ الملك (٨٢ عاماً) في العام الماضي مجلساً للأسرة، عهد إليه

بمهمة تسلمة مقاليد الحكم في الثلاثين من أغسطس ٢٠٠٥. كان يتوقع كثيرون بأن الملك عبد الله سيحدث تغييرات جوهرية في موازين القوى داخل العائلة المالكة بعد أن نجح الجناح السديري في إحكام القبضة على مقاصل الدولة. وبالرغم من أن كلاماً طويلاً قيل عن خلاف بين عبد الله ونايف حول سير القرارات الخاصة بالشؤون الداخلية، إلا أن ثمة خلافاً كان يستتر خلف غمامة التفاهات التي صاحبت فترة التدهور الأمني بين عامي ٢٠٠٣ - ٢٠٠٥، والتجاذب الطويل بين عبد الله ونايف بخصوص التعامل مع الملف الأمني.

خلاف الملك عبد الله وولي عهده الأمير سلطان ليس جديداً ولا بسيطاً. فهو يعود إلى سنوات سابقة، ترجع إلى عهد الملك فهد، وتجسدها في الظاهر احتفاظ كل منهما بمؤسستين عسكريتين منفصلتين: الجيش والحرس الوطني، والتنافس الشديد على تعزيز قوة كل منهما عسكرياً وسياسياً. ما جعل الخلاف بين الملك عبد الله وولايته سلطان يتسم بالسرية يعود إلى قدرة الأمير سلطان في المراوغة وفي إخفاء خلافاته مع الملك عبد الله، فهو، أي الأمير سلطان، يفضل الضرب تحت الحزام، والخفق بمندبل ناعم، ولكنه لا يتنازل عن موافقه، وقد جدد معركته مع الملك عبد الله في قضايا ثلاث أساسية: التسلح، والنفط، والعلاقات الدبلوماسية. فقد نجح في تقييض زيارة شريك إلى رياض العام الماضي والتي انتهت إلى فشل المباحثات حول صفقة طائرات Rafal التي لم يكن جزءاً فيها. ثم نجح في وقت لاحق في الانفراد بها في يونيو الماضي، وساهم في تخريب علاقات الملك بدول الجوار، ونجح في استعمال النفط لخدمة صغفاته العسكرية.

من جانبه، حاول الملك عبد الله منذ اعتلائه العرش اختراق القلاع الحصينة التي بناها الجناح السديري خلال عهد الملك فهد، وكان يقتض الفرصة بعد الأخرى لتثبيت موقعه في القضايا المضللة. فبعد استقالة الرجل الثاني من وكالة الاستخبارات العامة الأمير تركي الفيصل قام عبد الله بتعيين أحد رجاله في الوكالة. وبعد موت الملك فهد، عمل على فرض سلطته على العائلة المالكة من أجل تخفيض امتيازات الأمراء السعوديين وإقام تقسيم ثروة سلمه، ووقف الامتيازات المالية لدى أبناء فهد من خزينة الدولة. ولكن تلك الإجراءات لم تحقق قدراً كبيراً من النجاح بفعل تغلغل الجناح السديري في الجهاز الإداري للدولة، وقد كشف إعلان الملك عن (محنة البعثة) عن ضعف مركز الملك في حسم الخلافات في

وكان الملك عبد الله قد ذكر في مقابلة صحفية مع جريدة السياسة الكويتية بأن (الاستقبال كان الرد على أي تقولات تدور في الخارج حول ترابط وتلاحم أبناء هذه الأسرة وكان الرد أيضاً على كل هذه المنتديات والمواقع الإلكترونية التي تبث من أوكار لا يعرف أحد عناوينها وتتحدث عن تباعد مزعوم بين أبناء هذه الأسرة). وقد علق الملك على خبر الخلافات بالقول (شعبنا مدرك ولن تكون مثل هذه الأقاويل لافتة لانتباهه.. الأسرة السعودية كلها مترابطة. انصحكم كاعلاميين ألا تسمعوا لقصص الغوغاليين).

وعلمت رويترز على تصريحات الملك بالقول: ولم يتضح ما هو الشقاق المحتمل الذي كان يشير إليه العامل السعودي. ونقلت الوكالة بأن حديثاً تردد بين دبلوماسيين وسعوديين من أصحاب النفوذ عن وجود خلافات سياسية بين أفراد العائلة الحاكمة بخصوص العراق.

وكانت صحيفة (لي فيجارو) قد نشرت في السادس من فبراير مقالاً للكاتب الصحافي جورج مالبورنو بعنوان (الملك عبدالله بن عبد العزيز يعزّز سلطته ويسعى للحدّ من نفوذ سلطان ونايف) جاء فيه:

قبل أيام، أبرم الحرس الوطني السعودي، الذي يمثل القوة الضاربة الحقيقية للملك عبدالله بن عبد العزيز، والمؤلف من ٧٥ ألف رجل ينتمون إلى العناصر الأكثر ولاءً، عقداً مع فرنسا لشراء ٧٥ قطعة مدفعية متنقلة عيار ١٥٥ ملم من فئة (سيوزار). ويدرس الحرس الوطني لأول مرة فكرة التزوّد

منذ تسلمه مقاليد الحكم في الثلاثين من أغسطس ٢٠٠٥. كان يتوقع كثيرون بأن الملك عبد الله سيحدث تغييرات جوهرية في موازين القوى داخل العائلة المالكة بعد أن نجح الجناح السديري في إحكام القبضة على مقاصل الدولة. وبالرغم من أن كلاماً طويلاً قيل عن خلاف بين عبد الله ونايف حول سير القرارات الخاصة بالشؤون الداخلية، إلا أن ثمة خلافاً كان يستتر خلف غمامة التفاهات التي صاحبت فترة التدهور الأمني بين عامي ٢٠٠٣ - ٢٠٠٥، والتجاذب الطويل بين عبد الله ونايف بخصوص التعامل مع الملف الأمني.

خلاف الملك عبد الله وولي عهده الأمير سلطان ليس جديداً ولا بسيطاً. فهو يعود إلى سنوات سابقة، ترجع إلى عهد الملك فهد، وتجسدها في الظاهر احتفاظ كل منهما بمؤسستين عسكريتين منفصلتين: الجيش والحرس الوطني، والتنافس الشديد على تعزيز قوة كل منهما عسكرياً وسياسياً. ما جعل الخلاف بين الملك عبد الله وولايته سلطان يتسم بالسرية يعود إلى قدرة الأمير سلطان في المراوغة وفي إخفاء خلافاته مع الملك عبد الله، فهو، أي الأمير سلطان، يفضل الضرب تحت الحزام، والخفق بمندبل ناعم، ولكنه لا يتنازل عن موافقه، وقد جدد معركته مع الملك عبد الله في قضايا ثلاث أساسية: التسلح، والنفط، والعلاقات الدبلوماسية. فقد نجح في تقييض زيارة شريك إلى رياض العام الماضي والتي انتهت إلى فشل المباحثات حول صفقة طائرات Rafal التي لم يكن جزءاً فيها. ثم نجح في وقت لاحق في الانفراد بها في يونيو الماضي، وساهم في تخريب علاقات الملك بدول الجوار، ونجح في استعمال النفط لخدمة صغفاته العسكرية.

من جانبه، حاول الملك عبد الله منذ اعتلائه العرش اختراق القلاع الحصينة التي بناها الجناح السديري خلال عهد الملك فهد، وكان يقتض الفرصة بعد الأخرى لتثبيت موقعه في القضايا المضللة. فبعد استقالة الرجل الثاني من وكالة الاستخبارات العامة الأمير تركي الفيصل قام عبد الله بتعيين أحد رجاله في الوكالة. وبعد موت الملك فهد، عمل على فرض سلطته على العائلة المالكة من أجل تخفيض امتيازات الأمراء السعوديين وإقام تقسيم ثروة سلمه، ووقف الامتيازات المالية لدى أبناء فهد من خزينة الدولة. ولكن تلك الإجراءات لم تحقق قدراً كبيراً من النجاح بفعل تغلغل الجناح السديري في الجهاز الإداري للدولة، وقد كشف إعلان الملك عن (محنة البعثة) عن ضعف مركز الملك في حسم الخلافات في



وكانت الحكومة البريطانية قد دعت إلى تقديم توضيحات من قبل ٢٥ حكومة أوروبية فيما يتحيز الديموقراطيون الأميركيون الفرصة للانقضاض على هذا الملف من خلال استجواب الكونغرس لشخصيات رفيعة في شركة BAE. وقد دخل بلير في مواجهة مع جهاز الاستخبارات البريطاني الخارجي MI6 الذي يحض ادعاء الحكومة بأن تحقيق مكتب مكافحة الفساد في صفقة الأسلحة السعودية (اليامة) كان يهدد الأمن القومي، لافتة إلى أن رئيس الجهاز جون سكارليت رفض التوقيع على ملف حكومي يقول أن جهاز الاستخبارات يؤيد هذا الرأي.

ويبدو أن هذا ملف التحقيق الذي يصر رئيس الوزراء البريطاني على إقفاله خوفاً من توتر العلاقات مع المملكة العربية السعودية التي يتورط عدد من أفراد أسرته الحاكمة فيه، سيكون الضربة القاضية التي تنهي حكم بلير الذي يترنح تحت سيل من الفضائح والمواقف السلبية التي تسببت في خسارته لأي تأييد أو شعبي.

ونكرت مصادر حكومية حينها أن أجهزة الاستخبارات البريطانية الخارجية والداخلية MI6 و MI5 لا تملك أية معلومات استخباراتية تشير إلى أن السعوديين كانوا ينوون إلحاق الضرر بالعلاقات الأمنية، وأن الأجهزة سلت فقط إذا كان التحقيق سيضر بمصالح بريطانيا القومية، وقد أجابت بأن هذا أمر طبيعي وقد حصل.

وقد أبسلت مصادر وأبوت حول صحيفة (الغارديان) مطلع الشهر الجاري بأن البيان الذي عرض على اللوردات غير صحيح وإن MI6 و MI5 ليس ليهما أي معلومات استخباراتية مفادها أن السعوديين يعززون قطع أوامر التعاون الأمني، وأن ما حدث هو أن الأجهزة الاستخباراتية سلت عن مجرد رأيها فيما إذا كان الأمر سوف يضر بالأمن القومي للمملكة المتحدة إذا حصلت مثل هذه الهفوة وقد أجابوا بأن ذلك أمر طبيعي.

وتضيف الصحيفة: تعذرت الأمور بعد أكثر من شهر من توقيع بروتوكول تفاهم بين الأمير سلطان وزميله وزير الدفاع البريطاني لتزويد الرياض بـ٧٢ مقابلة (بيروقراطية) بقيمة ١٥٢ مليار دولار وكان سبب التعثر هو التحقيق البريطاني حول (عقد اليامة). وكان تم توقيع هذا العقد في العام ١٩٨٥ وبلغت قيمته ٨٥ مليار دولار تم تسديد معظمها في صورة شحنات نفط وأسفر هذا العقد عن مليارات الدولارات من العمولات. وتروج معلومات بأن قسماً من هذه العمولات (تسرب) لصالح تمويل شبكات إرهابية محلية. ولا يرغب الملك عبدالله في (عقد يامة) جديد. ومن جهتها، وضعت العدالة البريطانية، بناء على توصية من طوني بلير، حداً لتحقيقاتها حول قعد اليامة. ومع ذلك، ما يزال توقيع العقد الجديد قيد الانتظار.

وفي سياق صفقة اليامة المثيرة للجدل، إتهم رئيس جنوب أفريقيا ثابو مبيكي رئيس الوزراء البريطاني توني بلير باعتماد سياسة مزدوجة المعايير، وذلك تعقيباً على قراره الأخير وقف تحقيق فساد في صفقة بين شركة BAE البريطانية للأسلحة والسعودية مقابل عدم تدخله لوقف التحقيق بشأن صفقة أخرى بين الشركة ذاتها وجنوب أفريقيا.

وأضاف في حديث لصحيفة الصنداي تايمز نشر في الثامن والعشرين من يناير على هامش منتدى دافوس الاقتصادي، أن القرار أساء لسمعة بلاده، قائلاً أنه سيبحث هذه المسألة مع بلير شخصياً. وكشف عن أنه تلقى أخيراً طلباً من لندن لتزويدهم بالمعلومات، مؤكداً أنه لم يلبى طلباتهم رغم أنه يشكك بقوة في أسس هذا التحقيق.

وعبر الرئيس الجنوبي أفريقي عن مخاوفه بأن تحقيقات الفساد تركز على الدول الأفريقية بدلاً من الشركات الغربية، معرباً عن حيرته من موقف بلير، متسائلاً لماذا تظهر المصالح الاستراتيجية مع دولة ولا تبرز مع دول أخرى.

ولفتت الصحيفة بسخرية من المعايير المزدوجة للسياسة البريطانية في هذا الملف، إلى أن المدعي العام البريطاني أشار إلى أن هناك عدداً من القضايا التي يتم التحقيق فيها مؤخراً والتي تكشف أنشطة شركة BAE في رومانيا وجنوب أفريقيا وتنزانيا وجمهورية تشيكيا وشيلي.

وكانت معلومات تكشف عن أن رئيس مكتب مكافحة الفساد البريطاني روبرت واردلي، تعرض ٧ مرات على الأقل للضغوط من أجل وقف تحقيقه المتعلق بقضايا الفساد بشركة BAE Systems البريطانية في صفقة اليامة للأسلحة السعودية التي دعت فيها رشاوى ضخمة لأفراد في العائلة المالكة السعودية، مما دفعه إلى إيقافه بالفعل.

وأضافت المعلومات أن واردلي تعرض لضغوط رئيس الوزراء توني بلير نحو ٣ مرات، كما تعرض لضغوط سفير بريطانيا لدى الرياض، شيرارد كويرير - كول، نحو ٣ مرات أيضاً، ومرة لضغوط شركة BAE.

بالبت بهذه المسألة الحساسة. ويضم المجلس ٣٠ أمراً من أبناء عبد العزيز، ستكون لهم كلمتهم، كما أنه يسمح بتخفيف نفوذ (السديرين)، أي الفرع الأقوى في العائلة، برعاية سلطان وناف وسلمان. ويعكس فيه، الذي خلفه في العام ٢٠٠٥، يتمتع عبدالله بشعبية أكيدة. كما أنه غير (متهم) بالولاء المبالغ للأميركيين. وقام عبدالله بجولة في مناطق المملكة بهدف تجديد العقد الاجتماعي في أعقاب العمليات الإرهابية التي قامت بها الفرع السعودي (للقاعدة) في العامين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤. ويعلق دبلوماسي غربي بأن (شعبية الملك مضافاً إليها إهتمامه بشؤون وحاجات المجتمع السعودي تجعل موضوع سقوط الحكم السعودي أمراً بعيد الاحتمال حالياً). ولكن الإصلاحات بطيئة جداً، وما تزال المرأة السعودية محرومة من حقها في قيادة السيارة. كما تسهر سياط (المطوعة) على تطبيق نظام أخلاقي ينتمي إلى عصر آخر. وتنتظر السلطة بعين الحذر إلى موضوع الإنفتاح السياسي: فقد اضطر مجلس بلدية الرياض للانتظار ١٥ شهراً بعد انتخابه قبل أن يعقد إجتماعه الأول.

ويبدأ من تحقيق إنفتاح سياسي في بلد يحكمه نوع متشدد من الإسلام، فإن (الملك يسعى لخلق ولاء وطني حول العائلة الحاكمة، بغية مواصلة تحديث السعودية، حسب دبلوماسي آخر. ولهذا الغرض، يبدو أن الملك شرع بعملية (مكافحة فساد) مصغرة. فهو ينيو الحد من إمتيازات أمراء معينين، عبر مركزة الإنفاقات في ميزانية الدولة.

ويضيف الدبلوماسي نفسه: (لقد استخلص عبدالله درس عملية غسيل الأموال الهائلة التي مثلتها (عقد اليامة) المعقود مع الإنكليز، وقام بإصلاح نظام توزيع عقود التسلح. وما يزال الأمير سلطان مكلفاً بالتفاوض، ولكن الملك هو الذي يوقع العقود العسكرية إذا تجاوزت سقفاً معيناً. وتعزيزاً للشفافية، بات إلزامياً أن تحظى عقود التسلح بموافقة وزير المالية المقرب من الملك، إبراهيم العساف. ويعلق رجل أعمال بأن (عبدالله أثبت أنه هو الرئيس، وهو لا يقبل أن يقوم أمراء آخرون بالاستفادة من نفوذهم، مع أنهم ما يزالون مقبدين على القائمة المدنية لشركة أرامكو). وهذه الإشارة إلى القائمة المدنية في أرامكو هي تلميح إلى النسبة (١٠ بالمئة على الأقل) التي تدفع للعائلة الحاكمة في كل عام من مداخل شركة النفط الوطنية السعودية.

ولكن عبدالله يرغب في وضع حدٍ للتسبب حتى في هذا النطاق. فاعتقاداً منه أن قسماً من العائلات التي نجحت من عقود التسلح من الغرب في نهاية الثمانينات، قد تمّ التنازل عنها، من جانب أمراء رغبوا في تحسين سمعتهم، إلى منظمات إرهابية أو إجرامية، يرغب الملك في تسليط الضوء على الشبكات المبهمة التي تتولى إعادة توزيع الأموال الفدرة. ويعلق الإصلاح محمد سعيد طيب قائلاً: (يتمّ الملك عبدالله عن رغبته بتخفيف إصلاحات، ولكن هل سيتمّ بالوقت اللازم والمشاربة للإستمرار في مواجهة كل خصوم الإصلاح).

الخليج لم يعد عربياً

واشنطن.. والأمن الأحادي

حسن الدباغ

الذهاب في حرب ضد العراق للمرة الثانية، ومن ثم احتلال البلاد في مارس ٢٠٠٣ حوّلت هذه الهيمنة إلى مسؤولية أميركية مباشرة عن مستقبل الشرق الأوسط.

وما لا يدعوا للدّهشة، فإن الولايات المتحدة ينظر إليها من قبل الكثيرين في المنطقة بوصفها (عاصية) وتعمل ضد إرادة المجتمع الدولي. وفي الحقيقة فإن (الوادية الأميركية) قد أضعفت موقع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية مثل مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية التي أصبحت هيئات مشلولة. وهناك نداء من قوى سياسية متعددة لهذه الهيئات من أجل تطوير آليات لتشجيع الإصلاح وتسوية المشكلات في المنطقة.

الرئيس السوفييتي الأسبق ميخائيل جورباتشيف كتب مقالاً في صحيفة الجارديان اللندنية في الثامن عشر من يناير الماضي، نبّه فيه إلى الخطر الحقيقي للانقسام الجديد في العالم، واحتمالية اندلاع حرب باردة جديدة فيدون حسابان دور مجلس الأمن أو رأي الدول الأخرى بما فيها شركاء الولايات المتحدة وحلفائها، فإنها قامت بغزو العراق بنتائج الكارثية. إن غطرس القوة العسكرية قادت إلى أزمة خطيرة، وإلى تناقص دور الولايات المتحدة ونفوذها.

النتيجة الأخرى للسياسات الواحدية ومحاولات ادعاء قيادة فريدة وخاصة هي أن معظم المؤسسات الدولية أصبحت غير قادرة على تحديد بصورة فاعلة التحديات العالمية للبلد الجديد. الأزمة البيئية ومشاكل الفقر: إن التصاعد غير المسبوق في وتيرة الأرهباب الدولي وانتشار النزاعات الاثنية والدينية هي مؤشرات اضطراب لمشاكل قائمة.

إن الولايات المتحدة كعامل إقليمي مباشر، حيث أن احتلالها للعراق، يعني أنها باتت تتناقص بصورة فاعلة الحدود مع سوريا وإيران وتركيا. وقد أصبحت عاملاً إقليمياً مباشراً ومن المحتمل أن تبقي كذلك في المستقبل المنظور. ويجادل البعض بأنه حتى لو أن الولايات المتحدة اختزعت من الناحية الاستراتيجية المنطقة وبنائها، فإنها مازالت غير مدركة كيف تدير المنطقة. فهي بحاجة إلى إطار استراتيجي مستقر إذا ما فكرت في أن تخطي بتأثير دائم في المنطقة.

إنها حقيقة تامة بأن الاستقرار يتحقق في حالة الانسجام في المنطقة. وهناك طريق واحد فحسب وهو الحوار حيث أن الحروب الإقليمية تقدّم دليلاً صلباً على أن الحرب لا تزيل أسباب التوتر وعدم

الأمن الإقليمي هو مسؤولية جماعية، وأن تقسيم المنطقة إلى معتدلين وأشرار فتح الباب على صراعات ذات طبيعة عنيفة وقد تنجم عن تبديل الخارطة الجيوبوليتيكية للمنطقة. إن إقصاء إيران، وسوريا، وتركيا من الترتيبات الأمنية وخصوصاً في ضوء أزمة العراق، يمنع فرصة تجزئة الأمن لخدمة مشاريع أميركية وإسرائيلية، ولن تفلت من آثار التدهور الأمني في المنطقة الأطراف الإقليمية العربية التي تشارك بصورة مباشرة في تحضيرات الحرب.

إن إطار الأمن الجماعي يحكم إستراتيجية الأمن القومي الأميركي الجديدة والتي تقضي استعمال هجمات ابتدائية ضد التهديدات الحقيقية والكامنة بما يفرض التحدي الأكثر خطورة لهذا الإطار والذي كان قائماً منذ أكثر من خمسين عاماً. فهذه الاستراتيجية التي أفضت إلى احتلال وزعزعة العراق والتي يمكن أن تؤول إلى تدخلات إضافية في عدة دول أخرى في المنطقة، تمثل أكبر تهديد للمنطقة.

إن استعمال القوة لـ (حل) مشاكل المنطقة سينتهي إلى تعقيد هذه المشاكل بدرجة غير قابلة للسيطرة ويقود إلى المتطرف وعدم الاستقرار في المنطقة. إن المقاربة الضرورية تلمي معالجة جذور المشكلة، وليس مجرد مظهراتها، كما هو الحال في النهج الذي حكم رؤية واشنطن وحلفائها الإقليميين لملفات الأزمة في المنطقة.

في حرب الخليج سنة ١٩٩١، كانت الولايات المتحدة في موقع فريد حين نجحت في تحشيد الجهود الدولية لاضفاء شرعية على تدخلها العسكري في الخليج، بهدف تحرير الكويت من الغزو العراقي تحت قرار الأمم المتحدة. لقد خدم الانجاز العسكري الاجندة الاستراتيجية عبر اتفاقيات دفاعية مع دول الخليج، والتي وضعت نهاية في سعيه لدور مجلس التعاون الخليجي في الأمن الإقليمي. وفي مارس ٢٠٠٣، فإن الوضع الأمني في المنطقة أصبح مختلفاً، حين قررت الولايات المتحدة وحليفها بريطانيا الحرب على العراق مخالفة القانون والمؤسسات الدولية، والقيام بصورة منفردة بإعلان الحرب على العراق واحتلاله.

يوشكا فيشر، وزير خارجية الماني في الفترة ما بين ١٩٩٨ - ٢٠٠٥ وأحد زعماء حزب الخضر، كتب مؤخراً مقالة حول ما يجري في دول الشرق الأوسط في الوقت الراهن، وقال: بأن قرار الذهاب إلى الحرب ضد العراق لتحرير الكويت في العام ١٩٩١ يمثل بداية الدور الأميركي بوصفه القوة العسكرية المهيمنة والوحيدة في المنطقة. فقرار

يكشف المشهد السياسي في منطقة الخليج، بأن هذا الجزء من العالم بات الأقل أمناً، واستقراراً في العالم. وعليه فإن التحديات السياسية والأمنية التي تواجه المنطقة في الوقت الراهن ستسهم في تشكيل مستقبل أمن وهوية المنطقة.

وفيما تتواصل لهجة التصعيد بين واشنطن وطهران بدعم من أطراف إقليمية ومخاوف عربية ودولية وغياب شبه تام لشعوب المنطقة في قرارات مصيرية يجري طبخها على نحو عاجل من أجل إقحام المنطقة في أتون المجهول، فإن ثمة انفراداً في التسلسل المنطقي لأولويات الأزمة وسبل التعامل معها.

قوة الدفع الأمامي نحو الحرب تحظى بدعم غير مسبوق من السعودية التي كانت تنأى فيما مضى عن التورط في المجهول الذي قد يحمل في باطنه نتائج كارثية، ولكنها اليوم تخضع تحت تأثير عناصر ضغط جديدة يشارك فيها أشخاص تأهّلوا في واشنطن وجاءوا للقيام بأدوار تخدم مشروع الحروب الأميركية في المنطقة.

في الوقت الراهن، تواجه منطقة الخليج منظومتين من التهديدات:

- تهديدات خفية: مثل الحروب، وسباق التسلح، والتوترات الطائفية، وانتشار السلاح النووي، والتدخل الأجنبي.

- تهديدات ناعمة: التطرف الديني، الزعزعة الثقافية، الحكم التسلطي، النمو السكاني المتزايد، شحة المصادر الطبيعية والصراعات العننية والكامنة حول الأراضي ومصادر المياه.

وتتطلب هذه التهديدات ردود فعل من كافة الفقاء في الخليج، من أجل الاتفاق على آليات أمن جماعي، ولكن فيما يبدو فإن اختزالاً خطيراً لمصادر التهديد ولشركاء المعنيين في هذا الموضوع ليس بين المتخصصين فحسب، بل وبين الحلفاء، فالإدارة الأميركية وقلة ضئيلة من حلفائها الأوروبيين تنسّق المواقف مع قلة ضئيلة من الحلفاء الإقليميين (إسرائيل، السعودية ومصر والاردن) في إطار التحضيرات لحرب الأشرار وليس ضد إيران فحسب، وإنما لتغيير معالم المنطقة برمتها.

النزوع المتعاظم لدى دول المنطقة نحو (العسكرة) على حساب برامج التنمية الاقتصادية والصناعية باتت تخدم أهداف الاقتصادية والسياسات الأميركية في المنطقة فيما تتسبب العسكرة في نتائج كارثية على الصعد الأمنية والاقتصادية والسياسية في المنطقة.

الاستقرار. فالحضور العسكري الكثيف في منطقة الخليج يساهم في تصعيد الوضع الأمني، وسيكون له تأثير خطير على الأوضاع الاقتصادية والسياسية. أن القوة الخارجية لن تكون وحدها قادرة على جلب الاستقرار بدون تعاون القوى الاقليمية مجتمعة.

هناك تركيز على أهمية الترتيبات الأمنية الجماعية والحاجة الى تعزيزها على المستويين الاقليمي والدولي. وهناك رأي يقول بأن الصراعات الاقليمية بطول في عمر العنف وعدم الاستقرار في المنطقة ويمثل العوائق الرئيسية أمام الإصلاح. فالأنظمة العربية مسؤولة عن الأزمات والتحديات التي تواجه المنطقة، وهي مسؤولة عن الانتشار الواسع والمستمر للفقر والتخلف.

هناك إجماع على أن الحكومات العربية مطالبة بإصلاح دساتيرها، وأنظمةها التشريعية والانتخابية، وتشكيل نظام محاسبة وشفافية. فهذه الحكومات بحاجة الى خلق آليات لإدخال الإصلاحات المرغوبة والحاجة الى مساهمة المؤسسات المحلية والدولية في العملية الإصلاحية. في المقابل، هناك كثيرون يلقون باللوم على الغرب بشأن عديد المشاكل السياسية والاقتصادية في المنطقة. وهناك رأي يشدد على إمكانية تسوية هذه المشاكل بالتعاون مع الغرب، حيث أن لدى كل من الجانبين مصلحة في السلام والاستقرار في المنطقة.

تتوحد القوى السياسية الناشطة حول رفض (المعايير المزدوجة) من قبل المجتمع الدولي بخصوص التعاطي مع قضايا العرب في مقابل قضايا الآخرين وبخاصة الدولة العبرية، ويشيرون الى الاحباطات التي تخلقها هذه الازدواجية بين شعوب المنطقة، مما يزرع شكوكاً عميقة حول المبادرات الاصلاحية التي تأتي من الخارج ومصادقة أولئك الذين يقترحونها.

إن الخلاف حول الاطر المفهومية لبعض القضايا المتعلقة بالأمن، وخصوصاً مفهوم الارهاب بكونه تستغل لشرعنة الاعمال العسكرية ضد الجماعات والدول. وفي الشرق الاوسط، هناك تفريق بين الارهاب والمقاومة المشروعة، وبين الاسلام والتطرف، وفي تشديدها، فإن الادارة الاميركية ستقع في معضلة خطيرة في حال أعلنت حرباً أخرى بدون أخذ بنظر الاعتبار المعيار المعرف للارهاب.

وفيما تجنح بعض الأطراف في الحكومة السعودية نحو خيار الحرب ضد إيران، كجزء من الالتزامات الجديدة في التحالف الاستراتيجي بين الرياض وواشنطن، فإن ثمة استحقاقات مؤجلة على العائلة المالكة لمواجهةها في المرحلة القادمة، ولن تكون بمنأى عن مطالب داخلية ودولية خصوصاً بعد أن استنزاف العائلة المالكة لفرص إعادة بناء الدولة على أسس وطنية، وتبني خيار الإصلاحات السياسية والاقتصادية.

تتقرب العائلة المالكة خطأً قاتلاً في حال قررت السير في الخيار الاميركي الاسرائيلي لخوض حرب جديدة في المنطقة، فليس هناك صدقات دائمة، وتذكّر التصريحات الاميركية التي أعقبت سقوط بغداد، بأن العراق سيكون مطلقاً لتغييرات جوهريه في المنطقة وكائنات السعودية في ائمة الاهتمام الاميركي لمهندسي التغيير في واشنطن. لن تنجو الرياض، شأنها شأن عواصم أخرى، من الموجات الارتدادية لما بعد الحرب الجديدة، بصرف النظر عن الرابع والخاسر فيها. ففي الحالتين ستخرج العائلة المالكة خاسرة، ولكنها ستتكبد خسارة فادحة على يد حليفها الاستراتيجي الذي يملك أجنحة شبه معلنة للشرق الاوسط الجديد أو الكبير، والتي تتضمن إعادة تشكيل الخارطة السياسية، والتي تقوم على تقسيم الدولة على أساس إثني وقومي وبني.

الغطرسة الاميركية ترافقها غطرسة سعودية كالتي لدى رئيس مجلس الأمن الوطني الامير بندر، الذي صوّره الاعلام الاميركي بأنه يملك نكأً سياسياً فريداً، بما جعله يتصرف على هذا الأساس في مقاربة أزمات المنطقة، وقد يسوق البلاد الى هيكله قاصمة، والتي يتحتم بين عواصم (المعتدلين) كصانع قرار رئيسي وربما وحيد في موضوع الحرب على إيران، وقد أحدثت تحركاته زعزعة داخل العائلة المالكة، وأثار إستياء الاجنحة الأخرى التي تنظر بريبة الى ما يطمع به من أدوار خطيرة.

السعودية ضمانة لامدادات الوقود للقوات الاميركية بالخليج

قالت مصادر تجارية بالشرق الاوسط أن السعودية زادت بشدة إنتاجها من وقود الطائرات المخصص للجيش الاميركي الذي يعزز وجوده في الخليج.

وأضافوا أن شركة النفط الحكومية أرامكو السعودية ربما جنت ما لا يقل عن مليون طن من وقود الطائرات يمكن استخدامها من جانب الجيش الاميركي هذا العام مقارنة مع حوالي ٢٠٠ ألف طن في ٢٠٠٦.

وقال مصدر اعتقد أن السعودية أخطرت مقدماً بزيادة النشاط العسكري الاميركي من أوائل ٢٠٠٧ ولعلها خصصت مليونين الى ١.٢ مليون طن من وقود الطائرات من الممكن أن يستخدمها الجيش الاميركي في ٢٠٠٧.

ونشرت وزارة الدفاع الاميركية (البنتاغون) في يناير الماضي مجموعة ضاربة تضم حاملات طائرات ثانية في الخليج. وقال مركز دعم الطاقة التابع لوزارة الدفاع والذي يشرف على مشتريات البنتاغون من الوقود أن تعزيز الوجود العسكري ينطوي على زيادة الطلب على الوقود. وقال باتريك جونز المتحدث باسم المركز في فرجينيا نتوقع ارسال ٢٠ ألفاً الى ٢٥ ألف جندي اضافي الى الشرق الاوسط في المدي القريب ومن ثم ستكون هناك زيادة ملموسة في الطلب على الوقود. وقال

ان الامدادات الاضافية من وقود الطائرات فضلا عن غيره من المشتقات النفطية ستأتي من عقود قائمة مع موردين في الشرق الاوسط.

وقال المتحدث بإسم الأسطول الاميركي الخامس في البحرين أن كل طائرات البحرية تستخدم وقوداً من نوع جيه بي-٥ ذو نقطة الوميض المرتفعة. وفي حين تنتج مصافي التكرير عادة وقود الطائرات المعيارى من نوع إيه ١.٠ للطائرات المدنية إلا أن هذا يسهل تطويره الى جيه بي-٥ وقال خبير تجاري بالشرق الاوسط لا يمكن العثور على الكثير من إمدادات وقود الطائرات الفاضلة في الخليج لأن كميات كبيرة جذبها لهم (البنتاغون) أرامكو وأدنوك وبابكو مشيراً أيضاً الى مصافي تكرير في أبوظبي والبحرين. وأضاف أنها ملزمة بإنتاج ما يسمنه جيه بي-٥ وكميات الوقود العادي ستأتى.

وأقرت أرامكو السعودية بخفض إمداداتها من وقود الطائرات لأسواق التصدير لكنها عزت ذلك الى زيادة الطلب في السعودية. وقال المتحدث بإسم أرامكو أن خفض صادرات وقود الطائرات الذي أخطرننا زبائننا به ناجم عن زيادة الطلب المحلي على القطرات. وقالت مصادر بصناعة النفط السعودية في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي أن أرامكو تعزمت خفض صادراتها من وقود الطائرات

والذيزل بمقدار النصف هذا العام. وعزاو خفض أنذاك الى أعمال صيانة مكثفة كانت مزمعة لمصافي التكرير في السعودية فضلاً عن زيادة الطلب من زبائن في المنطقة بما في ذلك صعود الطلب على وقود الطائرات من المطارات في أنحاء الخليج.

وقال استشاري نفطي مطلع على أنماط المعروض في الخليج أن إمدادات أرامكو من وقود الطائرات لزبائننا من أصحاب العقود بأجل جرى خفضها الى ٢.٢ مليون طن هذا العام مقابل ٤.٤ مليون طن في ٢٠٠٦. وأضاف أن صيانة المصافي وزيادة الطلب المحلي على وقود الطائرات مسؤولة عن أقل من نصف تراجع الصادرات مع تجنب معظم الكمية الباقية لاستخدام الجيش الاميركي. وقال متعاملون في المنطقة أن الزيادة المتوقعة في الامدادات الى القوات الاميركية ستضاف الى كميات وقود الطائرات للاستخدام العسكري من الموردين التقليديين للولايات المتحدة مثل شركة بترول أبوظبي الوطنية (أزبادك) وشركة نفط البحرين (بابكو) ومؤسسة البترول الكويتية وقطر للبترول. وقال متعاملون في وقود الطائرات أن التحرك السعودي لتحويل صادرات وقود الطائرات سيسبب على الأرجح فائض المعروض في آسيا. وقال متعامل في نواتج التقطير بالشرق الاوسط آسيا الآن مغورة بإمدادات وقود الطائرات. وقال متعامل آخر الامدادات التي كانت ستجبه الى الشرق خفضت.

المحرزون والرابعون

تحضيرات أميركية لحرب خليجية أخرى

الطاقة الذرية محمد البرادعي.

هناك بلا شك خوف مشروع بأن الفشل في العراق سيؤدي إلى انتقال العنف إلى المنطقة وبإمكان المرء تخيل ماذا سيحدث لو أن عملاً عسكرياً فاشلاً حصل ضد إيران فإن دائرة العنف والاضطراب ستستعقب لتشمل المنطقة الواقعة بين أفغانستان وصولاً إلى الخليج. ولا ننسى بأن دول الخليج هزيلة البنية ولا تتحمل حرباً كبيراً قد تؤدي إلى تفكيكها.

خطأ الحسابات المتبادل

إن نفوذ إيران في الشؤون العراقية غير قابل للأنكار، ولكن السؤال هنا ما هو حدود هذا النفوذ ومسؤوليته عن تدهور الوضع الأمني، سيما وأن هذا الوضع بقي على حاله منذ سقوط بغداد في التاسع من أبريل ٢٠٠٣، وبالتالي فإن التركيز حالياً على النفوذ الإيراني لا علاقة له بالتدهور الأمني، وإنما يندرج في سياق التوظيف السياسي الأميركي للمشكلة مع الملف النووي الإيراني، وهو توظيف يخدم مخاوف السعودية التي نأت خاتمة عن العراق منذ سقوط بغداد وشعرت بأنها لم تحصل على حصة في الكعكة العراقية!!

وفيما يرتبط بالوضع الأمني والعوامل المتسببة في تدهوره، فإن المسؤولين العراقيين تحدثوا في مناسبات عدة إلى دور المقاتلين العرب. وذكر رئيس الوزراء العراقي السابق ابراهيم الجعفري خلال زيارته إلى لندن العام الماضي بأنه تحدث مع القيادة السعودية وخصوصاً الملك عبد الله والأمير نايف عن تورط جماعات سلفية سعودية في دواية العنف داخل العراق. في المقابل، سئل عضو برلمان عراقي في يوليو من العام الماضي عن طبيعة النفوذ الإيراني في العراق فقال إنه نفوذ مالي واستخباراتي، وهي مهمة تقوم بها دول الجوار العراقي وعلى وجه التحديد السعودية والإمارات ومصر والأردن.

في حال نشوب حرب ضد إيران، سيكون هناك نوعان من التداعيات:

على المدى القصير: ستخلق نتائج الحرب فوضى سياسية عارمة، وتصدعات في البنى السياسية والأمنية والاجتماعية وقد تمهد إلى إحداث انقسامات بالغة الخطورة في الدول، وربما تقود إلى اضمحلال عدد من الدول وتقسيمها إلى أجزاء وهو ما ترغب الدولة العبرية في رؤيته من أجل ضمان

مع إيران لا لأنها شيعية بل لأنها ستكون مظلومة، وقال رجل دين شيعي بأن (ما تعلمناه من الإمام الحسين أن نقف مع المظلوم بغض النظر عن دينه أو مذهبه)، وقال بأننا لسنا ملزمين بموقف الدولة في هذه القضية، وهو ما حدث أيضاً في لبنان حيث تبني رجال الدين الشيعة في المنطقة الشرقية موقفاً معارضاً لموقف الحكومة التي وصفت اختطاف حزب الله لجنديين إسرائيليين بالمغامرة. ونقل بعض المصادر بأن الصحافيين الأجانب سمعوا جواباً مماثلاً.

ثالثاً: التنامي المتزايد للتهرة الطائفية في المنطقة والتي تستهدف بدرجة أساسية عزل إيران في العالم الإسلامي قبل بدء الهجمات. ويمكن إرجاع بدء التدابير المذهبية الأميركية ضد إيران كجزء من تحضير مناخ الحرب، إلى:

١ - إتهام إيران بتفجيرات الخبر عام ١٩٩٦. ٢ - الهجوم على المكتب الإيراني في إبريل ٣. قتل الإيرانيين في العراق، واختطاف الدبلوماسيين الإيرانيين المتركز خلال شهري يناير وفبراير ٤ - التآجيج الطائفي بطريقة غير مسبوقة، بتحريض أميركي.

نشير إلى أن الطائفية تستعمل الآن من قبل لاعبين سياسيين في داخل وخارج الشرق الأوسط، وقد تم تفجيرها بصورة مفاجئة. ونقلت هنا إلى أن هذا التآجيج يتطابق مع الرؤية الإسرائيلية، حيث تقدم الصراع الدائر في المنطقة على أنه جزء من صراع الحضارات (الخليج، العراق، إيران، لبنان)، وبالتالي فإن مواجهة المحور الشيعي يملئ على إسرائيل الانضمام إلى المعتدلين العرب لاستعمال القوة. الرؤية الإسرائيلية تقوم على تقسيم الشرق الأوسط إلى محورين: المعتدلين العرب والأشراق العرب، والشيعة والسنة.

لاشك أن الاسرائيليين يرغبون في رؤية تفكيك النية الجيوبوليتيكية لدول الشرق الأوسط وخصوصاً المحيطة بها والقريبة منها، ولذلك فإنهم يرغبون أن تغادر القوات الأميركية العراق، وأن تترك للعراقيين مهمة تسوية مشكلتهم بأنفسهم عن طريق (البلقنة) أي التقسيم. وفي السياق نفسه، فإن الاسرائيليين يقوموا بتعمير معلومات خاطئة من أجل تضخيم الخوف من إيران لجهة دفع الأميركيين للقيام بعمل عسكري. وقد تقع الحكومات العربية ضحية لعملية تضليل كهذه، بالرغم من أن هذه الحكومات قد تملك معلومات تؤكد بأن أي عمل عسكري سيكون (كارثة) كما وصفها مدير وكالة

هناك عدد من المؤشرات تفيد بأن الحرب على إيران باتت وشيكة، وهي ذات المؤشرات القابلة للاستعمال متعدد الأغراض، بما في ذلك تشكيل قوة ضغط إقليمية ودولية لكسر الإرادة السياسية الإيرانية.

أولاً: تعتبر هذه السنة الحاسمة في إدارة الرئيس الأميركي بوش من أجل القيام بعمل ما في المنطقة، حيث سيتم تكريس العام القادم للحملات الانتخابية الرئاسية والتي تتطلب تجميعاً لحصاد السنوات الماضية، بما لا يدع فرصة للمغامرات الخطيرة التي قد تهلك الحرث والنسل في المنطقة وفي العالم بأسره. وقد تهدد الوجود الأميركي في المنطقة والعالم بأسره. وبخلاف ما نقلته صحيفة الجارديان في العاشر من فبراير بأن واشنطن تعترم القيام بعمل عسكري في العام القادم، فإن صناع السياسة في إدارة بوش يصرون على أن الفسحة الزمنية المتاحة للقيام بعمل عسكري ضد إيران لا يحتمل تأجيله إلى العام القادم حيث يصعب التنبؤ بتداعيات والأمد الزمني الذي قد تستغرقه الحرب، الأمر الذي يتطلب وقتاً احتياطياً لتفادي أية تداعيات سياسية على الحزب الجمهوري في العام المقبل، وأن توريط الحزب الديمقراطي في تحمل مسؤولية الاستمرار في يكون مضموناً، خصوصاً مع نوايا الحزب بجدولة انسحاب القوات الأميركية من العراق حال نجاحه في انتخابات العام القادم.

ثانياً: الزيارات المنظمة التي يقوم بها السفراء الأميركيون في دول الخليج وخصوصاً السعودية والبحرين والكويت لرجال الدين والشخصيات الشيعية. وقد ذكر بعض أولئك الذي دعوا من قبل السفراء الأميركيين بأن السؤال المركزي الذي كانوا يتقرونه يدور حول رد فعل الشيعة في حال إعلان الولايات المتحدة الحرب على إيران. وبالرغم من أن المسؤولين في دول الخليج يوجهون انتقادات مبينة لسلوك السفراء الأميركيين لتجاوزهم حدود المهام الدبلوماسية الموكلة اليهم، فإن ذلك السلوك يعكس أجندة الحرب الموجهة أميركياً.

وقد علمت (الحجاز) أن الفضل الأميركي في الظهران شرقي المملكة قام بجولة على المناطق الشيعية على خلفية التعرف على طبيعة الطقوس الدينية التي تجري خلال أيام عاشوراء لدى الشيعة، وقد طرح أسئلة صريحة عن موقف الشيعة من الاختلاف مع إيران، وسألهم إن كان سيخوذون موقفاً متطابقاً مع موقف الحكومة في حال اندلاع حرب ضد إيران، وكان الجواب بأن الشيعة سيفقون

أمنها واستقرارها من خلال قيام كيانات هشة وهزيلة تعتمد على الخارج بصورة شبه كاملة. على المدى البعيد: زيادة وتيرة التطرف الثقافي والديني كرد فعل على ضياع الكرامة والهوية، بما يجعل المنطقة برمتها مسرحاً لظواهر عنيفة ذات طابع إثني ووطائفي، وربما تقود إلى اندلاع حروب داخلية طويلة المدى، تهدد فرص الوحدة القومية والدينية.

وستترك تداعيات الحرب أثرها على العلاقات الدولية، سواء بين أوروبا والولايات المتحدة وبين الأخيرة وروسيا والصين والدول الإقليمية حيث سيكون صراع المصالح على أشده بما يطيح بالمعادلات الإقليمية والدولية.

وستفتح الحرب أفقاً الراديكالية بين مجموعات جديدة تستشعر بأنها مهددة من قبل الولايات المتحدة وحلفائها على المستويين الإقليمي والدولي. فحين يأتي الحديث عن السلام والحرب، فإن الشعوب تتصرف بصورة مختلفة، فالمعلومات التي يتم الحصول عليها قبل الحرب لا تساعد بالضرورة على فهم أفضل لمسار الحرب حين تندلع، حيث سيتغير المناخ السياسي والمزاج الشعبي بصورة دراماتيكية، وعليه فإن الوضع النفسي سيتغير بالضرورة.

إن خطأ الحسابات، وانعدام الثقة، والهواجس المتبادلة تعتبر ميزات رئيسية للعلاقة بين دول الخليج كافة والولايات المتحدة. وهذه الميزات قد تشكل أساس المصالحة حيث الأمل والثقة بالذات قد تقدر أحياناً شرارة الحروب.

لا شك أن الولايات المتحدة تأمل في تحقيق أجندتها في العراق والمنطقة بصورة عامة، بدون اعتبار لردود الفعل، والمصالح والخاوف لدى شعوب وحكومات الخليج.

تنظر شعوب الخليج إلى الولايات المتحدة والغرب عموماً بوصفها قوى استعمارية، إنهم يدركون صورة الغرب العسكري فيما تتلاشى الجوانب الحضارية والديمقراطية. وما نلاحظه حالياً، أن سلوك الولايات المتحدة في المنطقة لم يحدث أدنى تغيير في مشاعر ومواقف شعوب المنطقة تجاه أميركا، بل على العكس أصبح الشعور الخصامي لدى سكان المملكة أكبر.

إن مشروع الديمقراطية قد توقف لأسباب معلومة. وأن تبني إدارة بوش لمواقف مناهضة للديمقراطية أفضت شعوب الخليج بأن النفط قد انتصر على الديمقراطية. وأن الأخيرة باتت تستعمل كسلاح تخوف به الإدارة الأميركية حلفائها في الشرق الأوسط، بنفس الطريقة التي يخوف بها حكومات الشرق الأوسط عن طريق إشهار سلاح التطرف الديني، فالديمقراطية مختلفة من قبل الحكومات الغربية كما أن الإسلام مختلف من قبل الحكومات الشرق أوسطية.

القوات العسكرية الأميركية في الخليج منشغلة في الدفاع عن المصالح الأميركية الحيوية وليس لتطبيق قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالعراق.

وبصورة عامة، فإن هذه القوات لا تساعد على حفظ الاستقرار الإقليمي عن طريق مساعدة دول المنطقة على التوصل إلى ترتيبات جماعية.

سلوك الحكومة الأميركية في العراق والمنطقة بصورة عامة يؤثر سخط ليس إيران فحسب ولكن دول الخليج كافة. فالولايات المتحدة الفاقدة للشعبية والمصادقية قد تشجّع بسلوكها العصياني التطرف في الخليج، والذي يقود إلى أشكال جديدة من العنف. باختصار، أن حكومة الولايات المتحدة ستخلق خصوماً جدد، كانوا فيما مضى على الحياد. في المقابل، قد تلعب إيران دوراً تدميراً على أساس ذريعة أن دول الخليج متورطة فيما تعتبره طهران مؤامرة أميركية ضد المصالح الإيرانية.

في تقديرنا، هناك حاجة شديدة للألحاح بالنسبة لصنّاع السياسة الأميركيين للقيام بتحول حاد في الاستراتيجية الأحادية الأميركية في المنطقة من أجل إحلال السلام والتخفيف الاستراتيجي. في مقالته الموسومة (لعنة الأحادية) يرى يوشكا فيشر بأنه (بدون تحول أساسي في الوعي السياسي الأميركي، فإن فقدان الذاكرة الأحادية لسياسة الخارجية الأميركية سيكون له تداعيات بعيدة المدى، وستترك فراغاً هائلاً في النظام العالمي. فليس هناك أمل - لا الصين ولا

أوروبا أو الهند أو روسيا - لديها السلطة والاحساس بالمهمة كما تحل مكان أميركا. فأمريركا وحدها كانت ومازالت قادرة على صهر الواقعية في المثالية والمصلحة الذاتية والأخلاق في سياساتها الخارجية. ويبقى أن تقوم الولايات المتحدة بتطبيق سياسة خارجية تنظر إلى الحرية والديمقراطية كمهمة لها. فهناك حاجة إلى وعي، وعودة جازمة للسياسة الخارجية الأميركية نحو التعددية. إن هذا التحول الذهني، هو في واقع الأمر، جوهرى إذا ما أريد تحسين الظروف، لأن الوضع في العراق يمثل، فوق كل ذلك، هو هزيمة للتوجه الأحادي الأميركي.

وإذا كانت الولايات المتحدة على وشك التورط في حرب أخرى، فإنها ستفعل ذلك ضد إرادة دول وشعوب الخليج. ففي بيان مشترك صادر في السابع عشر من يناير الماضي، شدّد وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي ومصر والأردن على مبدأ القانون الدولي وشرعة الأمم المتحدة. وهذا يستلزم رفضاً صاعداً لانتهاكات الولايات المتحدة لسلطة الأمم المتحدة. وهذا واضح بجلاء في اتفاقهم على أن السلام والأمن في الشرق الأوسط بما في ذلك منطقة الخليج بالغالبية المطلقة على صحة الاقتصاد العالمي والاستقرار الدولي، وأن زعزعتهم سيهدد المصالح الحيوية القومية لكل الأطراف، وهذا يقضي تعاوناً دائماً وجميعاً ضد التهديدات المشتركة. كما أكد بيان وزراء الخارجية على أن الخلافات بين الدول يجب أن تسوى سلمياً وفق المعايير الدولية، وأن العلاقات بين البلدان يجب أن تقوم على الاحترام المتبادل للسيادة والوحدة الترابية لكل الدول، على أساس مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

هذا يعني باختصار أن إيران جزء من المنطقة، وأن الولايات المتحدة قادرة من وجهة براغماتية على ضم إيران للترتيبات الأمنية في العراق والمنطقة بصورة عامة. إن الخصام السني الشيعي يجب أن يحل بالتنسيق بين دول المنطقة وعليها العمل معاً لوضع حد لاهراق الدم السني الشيعي في العراق بدلاً من إعلانات الدعم لهذا الطرف أو ذاك. ويوجه خاص، فإن على إيران والسعودية تغادي أي عمل يصبّ الزيت على الحرب الأهلية المذهبية القائمة في العراق وعليهما استعمال موقعهما الإقليمي للدفع معاً لقيادة العراق نحو السلام.

على إيران أن تتفاهم مع الإمارات العربية المتحدة للتفاوض بصورة جديدة من أجل تسوية الخلاف حول الجزر الثلاث (دنب الكبرى، ومطب الصغرى، وأبو موسى). ثمة تصريحات إيرانية تصدر في مناسبات متفرقة تبعث على التفاؤل بخصوص حلحلة هذه القضية، ويجب على إيران أن تتبع هذه التصريحات بعمل صلب. في المقابل، يجب على الولايات المتحدة وحلفائها العرب الاعتراف بالآل الذي سبّوه إيران في الحياة الإنسانية وعاطفياً، بسبب دعم بعض البلدان العربية لحرب صدام حسين الثماني سنوات بتحريض أميركي ضد إيران، ويجب تقديم طمئنات لإيران حول العلاقة المستقبلية مع الولايات المتحدة ودول الخليج.

زيارة وزيرة الخارجية الأميركية راباس وتائب الرئيس الأميركي ديك تشيني إلى المنطقة تستهدف تويرير الدول العربية في العمل العسكري الأميركي ضد إيران. وسيكون لذلك تأثير سلبي على هذه المهمة، فبإمكان دول الخليج رفض الحرب عن طريق عدم السماح باستعمال أراضيها من قبل القوات الأميركية في هجومها ضد إيران.

هناك تنحازان ناشتان عن الدول الاميركي كسلطة نهائية في الشرق الاوسط وفيما تنجح الولايات المتحدة في استعمال القوة العسكرية فإنها قد تخلق شرق اوسط ديمقراطيا جديداً، ولكن في حال، بالرغم من قوتها العسكرية، مثلت فإنها ستخلق فراغ سلطة وتزعزع الاستقرار في المنطقة. إن السيناريو الثاني، الذي كان ينظر إليه بوصفه ممكناً في البداية قد أصبح الآن واقعاً في العراق. فالهدف من الحرب في العراق قد انتقل من مهمة الديمقراطية إلى مهمة إحلال الاستقرار الأمني، بعد ارتفاع أعداد الضحايا والتكاليف. وبدلاً من تصحيح علاقات السلطة في المنطقة، فإن الهدف الآن هو بيساطة المطلقة على الوضع القائم.

السياسة الشرق أوسطية الجديدة ستتركز بصورة أساسية على أربع جوانب: الأول، تقديم عرض شامل لسوريا لفصلها عن التحالف مع إيران وتسوية المشاكل القائمة بين الغرب وسوريا. الثاني: عرض آخر لإيران بإجراء مباحثات مباشرة حول أفق تطبيع شامل للعلاقات، الثالث: مبادرة واقعية وحاسمة لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي، والرابع: هندسة الأمن الإقليمي الذي يتمركز على إحلال الاستقرار في العراق وأفغانستان.

تفاهات الرياض وطهران حول لبنان

تمرير الوقت أم احتواء الأزمة

يجي المفتي

رسائل الي الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون يحثه فيها على الاسراع بإقرار المحكمة الدولية وإن تطلب إدراجها تحت البند السابع، وهو ما زاد في توتر الوضع الداخلي.

عربياً، كانت زيارة الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى الى دمشق في الثاني عشر من فبراير محاولة للحصول على المزيد من الضمانات من أجل دعم مبادرة الجامعة العربية، التي يدرك أمينها العام بأن العامل الأميركي يلعب على الضد من نجاحها، ولذلك فهو يسعى الى تحشيد أكبر دعم عربي من أجل كسر الاحتكار الأميركي لقرار فريق السلطة في لبنان، أو إنقاذه من قبضة الأطراف الدولية التي تتحكم في إيقاعه السياسي.

الاتصالات السعودية الإيرانية تواصلت، وقد يكون الملف اللبناني مدخلاً لمزيد من الاتصالات. إذا ما أراد الطرفان سحب فتيل الأزمة في المنطقة. لقاءات السفير السعودي عبد العزيز خوجة ونظيره الإيراني محمد شهباني يأتي في سياق إبقاء حالة التواصل بخصوص الملف اللبناني، بالرغم من وجود أطراف في فريق الرابع عشر من آذار (وليد جنبلاط وسمير جعجع بدرجة أساسية) تتخوف من هذا التواصل في غياب العامل الأميركي أو الفرنسي الذي ترى فيه هذه الأطراف عضداً لها.

بل هي تعول على المواجهة المرتقبة بين طهران وواشنطن من أجل جني ثمارها لبنانياً وإقليمياً. التطور الإيجابي الوحيد كان في العاشر من فبراير حيث بادر سعد الحريري بالاتصال برئيس مجلس النواب نبيه بري قبل أربعة أيام من الذكرى السنوية لاعتقال والده الرئيس رفيق الحريري، والذي يأتي في سياق تهدئة الوضع الداخلي اللبناني وسط أنباء عن توصل الجهود السعودية الإيرانية الى إتفاق أولي يعطي للمعارضة الثلاث الضامن إضافة الى إصدار قانون جديد للانتخابات النيابية، ويعطي لفريق السلطة أقرار المحكمة الدولية. ولكن السؤال: هل هو اتفاق مبدئي أم صوري كجزء من عملية تقطيع الوقت على الطريقة اللبنانية؟

ولبنان وأخيراً إيران، باتت ساحات مكلومة بفعل الخطاب الطائفي السعودي الذي حظي برعاية أميركية، وأن ما ينشأ عن ذلك الخطاب من تداعيات سيصيب الجزء الحيوي من الدولة السعودية.

إيران هي الأخرى، تجد نفسها محاطة بطوق عربي على وقع الشحن الطائفي والقومي، بما يفضيها أمام تحديات أزمة خطيرة خصوصاً مع استرسال واشنطن في البحث عن رزمة ذرائع لشروع حربها على إيران، وبالتالي فطهران تحاول تبديد الاحتقان السياسي والمذهبي في المنطقة الأمر الذي جعل اللقاء بين الجانبين السعودي والإيراني ممكناً بل وضرورياً. من أجل مصلحة الطرفين. المشكلة تبقى دائماً أن الأمير بندر الذي يقدم نفسه على أنه مفوض أميركي مطلق الصلاحية لا يبدو كذلك حين يتعلق الأمر بإيران، فواشنطن تهمس في أذن الأمير بندر بأن التفاوض مع إيران حول لبنان هو ورقة أميركية لا يجوز التفريط فيها، أو استعمالها لأغراض متعددة، وهو ما دفعه الى الانتقال سريعاً من طهران الى واشنطن لإطلاع الجانب الأميركي على طبيعة المشاورات التي جرت مع الجانب الإيراني حول الملف اللبناني، وليست باريس بمنأى عنه التي مازالت ترى في لبنان جزءاً من مجال نفوذها التاريخي الحيوي.

بندر سمع كلاماً من الأميركيين بأن لبنان جزء من المقايضة مع طهران، ولكن ليس على حساب الخلاف حول الملف النووي الذي تنفرد واشنطن به بعيداً عن كل حلفائها الإقليميين والأوربيين الذين لم يخفوا قلقهم من الأحادية الأميركية الكارثية.

في ضوء هذا التباين، لا ترغب السعودية أن تخسر كل شيء حين تقرر واشنطن تفجير الأزمة مع طهران، ولذلك فإن الأمير بندر لم يحصل على غطاء أميركي بشأن التفاهات مع طهران بخصوص الملف اللبناني، ولذلك مالبث أن تبدلت اللهجة السعودية حيال المقترحات التي كانت موضع تداول مع طهران حول تشكيل حكومة وحدة وطنية والمحكمة الدولية، ما عكسه أيضاً لاحقاً هجوم رئيس تيار المستقبل سعد الحريري على رئيس مجلس النواب نبيه بري، وتحمله مسؤولية تعطيل إقرار المحكمة الدولية، ثم قيام رئيس الحكومة فؤاد السنيورة وبصورة منفردة ببيع

بعد يوم واحد من الاضراب العام الذي أعلنت عنه المعارضة اللبنانية في الثالث والعشرين من يناير الماضي، برزت حقيقة جديدة لم تكن الأطراف الداخلية والخارجية مستوعبة لأبعادها، فقد تمكنت المعارضة من إحداث شلل تام للدولة، وكان سقوط الحكومة قاب قوسين أو أدنى بما دفع فريق السلطة الى القيام بتدبير استثنائي يحول دون إنهيار السلطة بالكامل، حيث لجأ بعض المناصرين الى إحقاق السلاح في التجاذب الداخلي، وقاموا بغرض حصار على طلبة جامعة بيروت العربية على طريق مطار بيروت الدولي، ثم إطلاق النار على عدد منهم، ما أسفر عن سقوط ثلاثة من الطلبة المصنفين على المعارضة.

لا شك أن إنزال السلاح قد أخرج المعارضة التي تعهدت بإجهاض أية محاولات الاستدراج للحرب الأهلية، ولكنه في الوقت نفسه أوصل لبنان الى نقطة إنسداد سياسي خطير، ما دفع بالسعودية الى التحرك العاجل درءاً لخسارة محققة لفريقها اللبناني الذي لم يعد قادراً على وقف إيقاع الاحتجاج السياسي المتصاعد. أولكت العائلة المالكة الأمير بندر، رئيس مجلس الأمن الوطني، الضالع حتى النخاع في الملف اللبناني، الذي قام بجولة مكثفة بين عواصم إقليمية ودولية بدأت بطهران ووصلت الى موسكو وواشنطن وباريس. وبالرغم من أن بندر بات معروفاً لكل اللبنانيين، كما للإيرانيين والسوريين والروس، بأنه طرف غير محايد، وأنه ذو سمات سياسية أميركية، إلا أن دوره يبقى مهماً. فحين ذهب الى طهران، كان يدرك الإيرانيون بأنه جاء حاملاً رسالة مزدوجة سعودية - أميركية، فهو الوحيد بين أمراء العائلة المالكة الذي بإمكانه أن يتحدث كممثل أميركي وسعودي في آن واحد.

وصل بندر الى طهران بعد أن بلغ الوضع اللبناني درجة سخونة عالية، وقد يصل الى نقطة الغليان ثم الانفجار، وهو ما لا تريده السعودية، لأنها بالتأكيد ستخرج كما فريقها في السلطة خاسرة، لأن ذبول الأزمة في لبنان ستتمدد لتطال أماكن أخرى، والسعودية من بينها، التي تتشن حالياً المناخ العربي والإسلامي بلغة خصامية مذهبية، خصوصاً وأنها باتت تدرك خطورة هذا الشحن كون ارتداداته ستأتي من مصادر عدة هذه المرة، وسيترك تأثيراته على الداخل، فالعراق

المدارس السعودية تشيع الكراهية الدينية

التعليم السعودي: ولّاه لال سعود وشتم بقية المسلمين:



إفادته، بـ (ذكر بعض خصائص مسخ اليهود) ويستل الطلبة في الصف الأول بـ (إعطاء أمثلة عن الديان الباطلة، مثل اليهودية والمسيحية وعبد الأصنام وغيرهم).

ويزعم كوك بأنه حين تقدّم بشكوى إلى المسؤولين في الأكاديمية حول محتوى المناهج وتساائل ما إذا كانت متطابقة مع القوانين البريطانية، تم إبلاغه بأن (هذه ليس إنجلترا. إنها السعودية).

لقد تم إنشاء الأكاديمية في الأصل من أجل أبناء الدبلوماسيين السعوديين في لندن، وهي الآن تغذي أبناء المسلمين البريطانيين وتخصص نصف الدروس للتعليم الديني التي تدرّس في الغالب كافة الفصول باللغة العربية.

وقد سلّطت مجموعة فريدوم هاوس الحقوقية الأميركية على بعض الكتب المدرسية المناهضة للغرب والسامية في تقريرها الصادر العام ٢٠٠٦ والتي وصفت (مناهج الكراهية السعودية) ونقلت عن

كتبت كارولين ديفيز وإجرايم باتون في السادس من فبراير مقالاً في صحيفة الداييلي تلغراف حول المدارس الإسلامية الممولة سعودياً في لندن والتي تواجه تهمة تسميم عقول الطلبة الذين تبلغ أعمارهم الخمس سنوات بمنهج الكراهية.

كولين كوك، ٥٧ عاماً، يرى، بحسب الصحيفة أن الكتب المدرسية التي يتم استخدامها من قبل الأطفال في أكاديمية الملك فهد في منطقة أكتون، غرب لندن، تصف اليهود بأنهم قردة (ممسوخين) والنصارى بأنهم (خنزائير).

البيعض يقول بأنهم أرادوا (قتل الأميركيين)، ويباركون الحادي عشر من سبتمبر، ويمجدون أسامة بن لندن بوصفه (بطلاً).

كوك، الذي كان يدرّس اللغة الانجليزية في أكاديمية الملك فهد مدة ١٨ عاماً، قد تم فصله من وظيفته في ديسمبر الماضي بزعم سوء إدارته لما يرتبط بإجراء الاختبارات.

في أوراق القضاء التي قدّمت لمحكمة توظيف واتفورد، يقول كوك بأن الأكاديمية تستعمل مناهج دراسية مقرّرة من قبل وزارة التعليم السعودية، والتي تدرّس الكراهية الدينية.

وتصف الكتب المدرسية، التي يتم تدريسها حالياً، اليهود بالقرود والمسيحيين بالخنزائير، حسب إفادته في الوثائق التي قدّمها. ويستل الطلبة، حسب

أحد الكتب التي توجّه الطلبة لإعلان الجهاد ضد (الكفار) من أجل (نشر العقيدة).

لقد أقرّت الحكومة السعودية في وقت ما أن بعض الكتب المدرسية غير مبررة ولكنها أنكرت بأنها تستعمل خارج السعودية. الأكاديمية السعودية في بون، التي تحمل نفس الاسم، قد تم إدراجها من قبل جهاز المخابرات الألمانية كونها مكاناً لتجمع المتطرفين.

يقول السيد كوك أن الأكاديمية كانت تسير بصورة جيدة للغاية حتى وقت مغادرة غالبية المدرسين البريطانيين العام ٢٠٠٥، ويغيد كان هناك توجه نحو (الاجندة السعودية). ويضيف (من الواضح أنها تقسيمية. فالغالبية العظمى من المسلمين، بمن فيهم أنا شخصياً، ملتزمون بالقانون، ومتسامحون مع الآخرين ومسالمون).

وقد رفضت الأكاديمية التعليق، ولكن المديرية الجديدة النسائية، الدكتور سميه اليوسف، أبلغت ديلي تلغراف في يناير الماضي بأن الأكاديمية ألغت المنهج السعودي عقب شكاوى من الأهالي بأن هذا المنهج أخفق في تأهيل أبنائهم للحياة في المملكة المتحدة.

هذه الخطوة جاءت عقب تحقيقات في سنة ٢٠٠٤ والتي وجدت بأن الأكاديمية تدرّس الأبناء البريطانيين الإسلام (الاصولي) وتوفّر للطالبات تعليماً دونياً، وقد نفت الأكاديمية كون الطلبة يخضعون للتعليم المتشدد.

تقرير من قبل أوفسند (لندن) وهي منظمة لمراقبة التعليم، الصادر في مارس العام الماضي دعمت المدرسة لتقديدها تعليمياً متوازناً للطلبة وفرصاً لتطوير إمكانياتهم الذهنية ومهاراتهم.

شروط الإصلاح السياسي وأعمدته

وهذه الحقيقة يجب أن تنعكس في مؤسسات الدولة وتشريعاتها.

- الشراكة السياسية/ التمثيل: يمكن القول بأن النظام السياسي السعودي بدائي، ومغلق وغير استيعابي. ويعتمد بصورة متزايدة على الولاء والروابط العائلية أكثر من اعتماده على الكفاءة والجدارة والأهلية. إن زيادة عدد أعضاء مجلس الشورى من ٦٠ إلى ١٢٠ عضواً لم يغير من النظرة العامة حول طبيعة عمل المجلس وكونه مؤسسة لم تضطلع بدورها التشريعي حتى الآن، أو المشاركة الحقيقية في عملية صناعة القرار.

- اللامركزية: أي نقل جزء من سلطة الحكومة المركزية إلى الإدارات المحلية في المناطق الأخرى، وهو قرار يكتسب أهمية بالغة لجهة مواجهة خطر تركيز السلطة، والفساد، والنخر السياسي.

- اللبرلة: وتلمي وضع حد لسيطرة الدولة على الصحافة، والنوادي الأدبية، والجمعيات الخيرية، ومؤسسات المجتمع المدني مثل الجمعيات النسائية، والنوادي الثقافية، والمنظمات الحقيقية، والاتحادات العمالية.

- تغيير شكل النظام السياسي: أي تحويل نظام الحكم من ملكية مطلقة إلى حكومة تمثيلية شراكة. ويجب أن يبدأ ذلك بإحداث تغييرات جوهرية في النظام الأساسي ويمتد إلى وظائف كل من مجلسي الشورى والمناطق.

الاصلاحات السياسية في المملكة يجب أن تأخذ بنظر الاعتبار الحقائق والميزات التالية:

- التعددية: فالمجتمع القائم في المملكة تعددي، حيث الاختلافات المناطقيّة والذهبيّة والاجتماعية لم يتم الاعتراف بها من قبل الدولة.

في عهد الخليفة عبد الله

سرقة شوارع جدة تواصل!

ونظراً لتراخي قبضة الملك الخليفة، انتشرت فئران الأمراء بحثاً عن أراضٍ يستولى عليها، وكثرت تعدياتهم على أملاك المواطنين الخاصة، وتوسّعوا في نهب الأراض الحكومية المخصصة للمدارس والمستشفيات والمرافق العامة، ولا يزال نحو ٧٠٪ من المدارس الحكومية بيوتاً مستأجرة.

وخلال عهد الخليفة المهيب؛ وبرغم قلة الدقائق العامة والمساحات الخضراء في كل البلاد، نهب الأمراء كثيراً منها وحولوها إلى أراضٍ تباع بالقطعة على المواطنين الباحثين عن ملجأ يسكنون فيه، ونظراً للإحتكار الأميري زادت أسعار الأراضي في بلد المليونين والربع مليون كيلومتر مربع لتصل إلى أرقام جنوبية فاقت أسعار أراضي لندن ونيويورك في كثير من الأحيان.

وفي عهد الخيفة برزت الظاهرة الملكية العجيبة، وهي سرقة الشوارع؛ أي والله، سرقة الشوارع؛ وهذا لم يحدث في تاريخ البشر على حد علمنا، وهي ليست حادثة واحدة نادرة، وإنما عذّة حوادث أخذ في التوسع كظاهرة في جدة، عروس البحر، الظمأى، والغارقة في بحيرات مياه المجاري، والتي شهدت أمراضاً عجيبة هي الأخرى، حتى

إلى فنادق وشركات استثمار، وفرض عديد من الأمراء أنفسهم على ملاك الشركات فصاروا مساهمين رئيسيين فيها بلا مقابل، فضلاً عن الإستحواذ على الوكالات المشهورة، وعلى المناقصات الحكومية.

زيادة على ذلك، رأينا التلاعب بالمال ونهبه بصورة فاضحة من خلال تخصيص مليارات الدولارات على القضايا الأمنية الغيبية، مثل تخصيص عشرين مليار ريال لإنشاء سور بين العراق والسعودية بطول مئات الكيلومترات، وشراء صفقات أسلحة أزمكت سمسرتها العالم كصفقة اليمامة السابقة، والتأليف الحالية التي يعتقد أنها ستنبئ من البلاد نحو ٤٠ مليار دولار، سيكون حصة ولي العهد وخواسته منها ما يقارب الثلث.

وخلال عهد عبدالله (عهد الخيفة) انحدر وضع الناس الإقتصادي رغم تعافي الإقتصاد بسبب فورة أسعار النفط وزيادة إنتاجه، وبدل أن يتقلص عدد الفقراء زادوا، وانهار سوق الأسهم السعودية ليجرّد نحو نصف المواطنين من مدخراتهم، وليفتح لهم عدداً من المصحات النفسية (الجديدة) لمن لم يقدم حتى الآن على (الإنحجار) حيث زادت نسبة المنتحرين حسب بعض الإحصاءات الرسمية إلى ٣٠٪.

وصلت السعودية إلى الدرك الأسفل في الفساد والفلتان.

نشهد ذلك في تصاعد الجرائم وخوف الناس على أنفسهم وأملأهم وأعراضهم من القتل والنهب والإختطاف لهم ولأبنائهم.

ونشهد من خلال تزايد عدد الأحياء في جدة والرياض وغيرهما التي صارت (مغلقة) على رواد الرذيلة والخارجين عن سلطة الدولة، فلا يدفعون فواتير ماء أو كهرباء أو غير ذلك، ولا تستطيع في بعض الأحيان أن تصل إليها حتى قوى الشرطة، وغالباً ما يستعان بكتيبة من الحرس الوطني لكي تتعامل مع تلك الأحياء التي تنتشر فيها المصدرات والدعارة وكل شيء يخطر على البال.

كما نشهد من خلال هدر المال العام على الأمراء وزبائنهم، والإستيلاء على شحنات نطف تباع لهذا الأمير أو تلك الأميرة، ومصادرة الأملاك العامة من حدائق وأراضٍ بمساحات شاسعة تصل إلى آلاف الكيلومترات المربعة، فضلاً عن مصادرة البر والبحر، حيث يجري دفن مساحات هائلة منه وتحويلها إلى أراضٍ يملكها الأمراء. وزاد الطين بلة أن الأمراء أيّاهم صادروا بيوتاً وأراضٍ للمواطنين خاصة في مكة، وحولوا تراثاً معمارياً عمره مئات السنين

مراسل رويترز كتب من جدة عن الأمراء المصوص

ابنة سلطان سرت أرضاً لمواطن وسجنته

واعقل لمدة ثمانية ايام. وابلغ أن وزارة الدفاع منحت أميرة سعودية ثلاثة أرباع مساحة الأرض البالغة ١٦٨ ألف متر مربع. وتفتح قصة الشريف نافذة على الصفقات المشبوهة والفوضى القانونية التي يقول خبراء الصناعة انها تصيب سوق العقارات في المملكة بالشلل حيث تتنازع اطراف مختلفة ملكية قطعة واحدة من الأرض. وبالنسبة للشريف فان التعقيدات القانونية محبطة ومكلفة. فقد لجأ إلى مسؤولين ومحاكم وجماعات حقوق انسان لاستعادة ارضه بلا طائل وفي العام الماضي بيعت قطعة الأرض محل النزاع مقابل ٨٨ مليون ريال (١٥.٥ مليون دولار).

يقود سليمان الشريف سيارته حول قطعة كبيرة من الارض كانت مملوكة له من قبل ويحس على ملايين الدولارات التي سلبت منه وتقف سيارات فاخرة أمام مبان لم ينته العمل فيها تصطف على جانبي طرق مدت حديثا في قطعة الأرض التي يقول الشريف انه اشتراها مع بعض اصدقائه في عام ١٩٩٥ بمبلغ خمسة ملايين ريال (١.٣٣ مليون دولار) فقط. وقال: في أحد الايام سمعت أن أصوات البلدوزرات تهدر في الأرض وتهدم الاسوار فتوجهت الى هناك وطلبت منهم التوقف. وحين اشتكى للشرطة القي القبض عليه

وأكد الممثل القانوني للأميرة ان الوزارة منحتها قطعة الأرض بعد ان اعتبرت ملكية الخاص بالشريف باطلا. والان يقول الشريف ان الاميرة عرضت عليه ١١.٦ مليون ريال لانهاء المشكلة ولكنه رفض. وقال بعناد يعتقدون انه لا بأس اعطوه بضعة ملايين.. ولكن الامر يتعلق بالحقوق.

وأضاف انه لن يخاطر بعد الآن، فقد تخلى طواعية عن ملكية اربعين بالمئة من قطعة الأرض المتبقية لاميرة سعودية اخرى، واحتفظ بالستين بالمئة. وتابع انها حماية حتى لا يتكرر ما حدث من قبل.

بقي أن نعرف بأن الأميرة المذكورة هي (ساحبة السمو الملكي) الأميرة عتاب بنت سلطان بن عبد العزيز آل سعود، أي ابنة ولي العهد. ومن شابه أباه فما ظلم!

الأيوبلا وصلها مؤخرًا!

يا له من إنجاز عظيم من الخيخة، الملك بلا ملك، والأمير بلا منفذ!

وقد تناولت منتديات الإنترنت بعضاً من قصص استيلاء أمراء آل سعود على الشوارع مؤقتة بالصور والتعليقات. من بين ذلك:

* سرقة شارع يؤدي إلى طريق الكورنيش في جدة، ويصل بينه وبين الشارع الموازي له، وقد قررت ابنة أحد المسؤولين من الأمراء الكبار أن تتقاسم مع الناس الشارع، فتستولي هي على نصفه بالتام والكمال لتتمكن من توسيع ساحات قصرها المطل على طريق

الكورنيش، وتترك - لا جزأها الله خيراً - النصف الآخر من الشارع للناس، وقد تنازلت سموها عن نصف الشارع حتى لا يقال أن الشارع اختفى من الخريطة. كلا! فالشارع موجود، وكل ما في الأمر أنه (كش شوي) فضاقت بمعدل النصف، ربما بسبب الغسيل وكثرة النظافة وقرط الامانة! بنس الامانة والأمناء أصحاب المخازي!

ومن خلال الصور المنشورة يمكن ملاحظة الحفرة التي كانت صاحبة السمو تريد تمديد قصرها إليها، بحيث تكون الحفرة نقطة زاوية السور للقصر، وكانت رغبة سموها فيما يبدو التوسع والزحف شمالاً وغرباً وأن يتم الإستيلاء على جزء من طريق الكورنيش أيضاً! ولكن مندوب البلدية (الامانة) رأى أن الأمر لا يمكن تحمّل صفاقته، فتوسّل إلى سموها على ما يبدو بأن ترفع يدها عن طريق الكورنيش مؤقتاً، وتكتفي حالياً بسرقة نصف الشارع الشمالي، إلى أن تحين فرصة أخرى!

هناك سرقتان على الأقل في حي الشاطئ بجدة في شارعين ليسا بعيدين عن بعضهما. وأن ما يحدث في جدة وصل حدا لا مثيل له في أي بلد آخر، فاطربوا وغنوا للبلد أغنية:



لقطة أخرى للشارع المسروق مأخوذة من الطرف الآخر للشارع أي من الشارع الموازي لشارع الكورنيش



صورة للشارع (حالياً) بعد الإنتهاء من عملية الشقط والتخسيس للجزء الأيمن من الشارع وهو المطل على شارع الكورنيش

(ما مثلك بلد) و(جدة غير) فعلاً المهم أن أحد المواطنين رفع دعوى على أمانة جدة لدى ديوان المظالم، كما بعث ببرقية إلى الملك الخيخة، ولكن شيئاً لم يتغيّر، ولا يبدو أن أحداً قادر على إيقاف الأمراء اللصوص عند حذم، ما لم يكن هناك تحرك شعبي واسع ضد العائلة الفاسدة المفسدة.

* ومن المواقع التي تمّ تداول سرقتها ما جرى لإحدى الحدائق العامة بجدة (نقول حديقة تجاوراً فليست هناك حدائق)، وهي سرقة تدعو للضحك أكثر من البكاء على حال البلاد وما وصلت إليه - فالأمير الحرامي مستعجل هنا، وهو في سياق مع مقاول مكلف بتحسين وتجميل حدائق (جدة غير) كان قد وضع لوحته التي تفيد بأنه مكلف بالعمل على تحسين وضع الحديقة، فباتي الأمير الحرامي المستعجل ويضع لوحة أعلى وأوضح من لوحة المقاول، معلناً عن رغبته في بيع الحديقة، والسعر معقول ٤١٠٠ ريال للمتر المربع، أي بقيمة إجمالية للحديقة قدرها ملايين الدولارات حسب سمسار بيع أرض الحديقة الذي وضع اسمه على اللوحة.

لقد أصاب الأمير الحرامي المستعجل القلق من استمرار المقاول بتنفيذ العمل، فأخضر لوحة أخرى تحمل هذه المرة (سيفين ونخلة) ليفهم المقاول والمواطن جميعاً أن المسألة ليست (لعب عيال) بل (شغل رجال) رجال عصابات منظمة، وماقيا مسيطرة محمية (بالسيفين والنخلة) أخذت تعلن أن الحديقة صارت من (الأماك الخاصة) والسيفين والنخلة والأماك الخاصة كلها تؤكد على أن أميراً كبيراً قرّر الإستيلاء على الحديقة، وكل



الحديقة التي يراد بيعها، أو هي بيعت فعلاً

صحيفة لوفيغارو الفرنسية:

انقسام داخل الأسرة المالكة حول الحرب على إيران

كتب مراسل (الفيغارو)، جورج مالبرونو (في السادس من فبراير) أن موضوع التهديد الإيراني يطغى على إفتتاحيات الصحف وتعليقات المسؤولين ونقاشات المجالس في السعودية. وأضاف أن 'العون المالي الذي تقدمه طهران لحركة حماس، ودعمها العسكري لحزب الله اللبناني وللمليشيات الشيعية في العراق، وطموحاتها النووية تمثل المشاغل الرئيسية للسعودية. وينقل عن وزير الشؤون الإجتماعية السعودي، عبد الحميد العكاس، أن (الموضوع لم يعد تصدير الثورة كما في بدايات نظام الخميني، ولكن تصدير التشيع، كما نلاحظه اليوم، ليس مقبولاً بدوره). ولم يتورع الملك عبدالله بن عبد العزيز، في مقابلته الأخيرة مع صحيفة كويتية، عن التذيد بعمليات (التشيع) الجارية في عدد من البلدان العربية. وداخل حدودهم، يخشى السعوديون من أن تستفيد الأقلية الشيعية (١٠ بالمئة من الشعب، بدون نفوذ يذكر) من هذا الوضع للمطالبة بمزيد من الحقوق. ويقول مراقب غربي عاد لثوّه من المناطق الشيعية التي شهدت إحتفالات حاشدة هذا العام بذكرى عاشوراء: (إنهم يشعرون أن الوضع مؤات لهم).

ويستطرد قائلاً: يضيف عبد الحميد العكاس: (كل هذه الإشارات تدلّ على أن طهران لا تسعى إلى التعايش بسلام مع جيرانها). مع ذلك، يعقد الأمير بندر بن سلطان لقاءات دورية مع زميله الإيراني الذي يرأس مجلس الأمن الوطني، علي لاريجاني. ووفقاً لمبعوث سعودي زار طهران ٦ مرات خلال عام، فإن جواب إيران واضح: (لا ينبغي النظر إلى الأمور على هذا النحو، فهذه رؤية صهيونية وإمبريالية). والواقع أن طهران تتعهد بدفع حزب الله إلى الاعتدال وضبط المليشيات الشيعية العراقية. ويقول أحد الشهود: (أمام الملك عبدالله بن عبد العزيز (في شهر يناير الماضي)، أمضى لاريجاني نصف الوقت في إبداء قلقه من العواقب التي ستترتب على إيران من جراء الانقسام المتزايد بين الشيعة والسنة. وبدأ مخلصاً في كلامه). ولكن الرياض لم تلحظ أية أفعال تضفي مصداقية على هذا الكلام.

وقد نفذ صبر السعوديين بسبب هذه (اللغة المزدوجة). وإذا كان كل المسؤولين يجمعون حول هذه النتيجة، فهناك خلافات حول الردّ الذي ينبغي إعتماده لمواجهة إيران: إعتماذ سياسة هجومية أو مواصلة النقاش مع إيران؟ ويحبذ الملك المنحى الدبلوماسي، ولا يرغب في إعطاء الغلبة لانتلاف عربي يبدو أنه مستعد لمساندة تدخل عسكري أميركي. لن يسفر سوى عن مزيد من زعزعة الإستقرار في الشرق الأوسط بالمقابل، يتزعم بندر فريقاً من الأمراء السعوديين الذين يدعون لسياسة أكثر هجومية. ويقول أحد هؤلاء: (لسنا أمام مشكلة شيعية-سنية، وإنما، ومجدداً، أمام الصراع المزمّن بين العرب والفرس).

وإذا كان التفاوت في وجهات النظر ما يزال يسمح للرياض بأن تلعب كل أوراقها في الملف الإيراني، فإن هذا الخلاف كان أحد الأسباب الرئيسية لاستقالة الأمير تركي الفيصل، الذي يُعتَبَر قريباً من الملك عبدالله، من منصبه كسفير في واشنطن. وحسب مصدر مطلع في الرياض: (قبل أيام من استقالة تركي، دخل بندر إلى مكتب ديك تشيني لإقناعه بضرورة الردّ العسكري على طهران). ويحتفظ بندر، الذي خدم ٢٣ عاماً كسفير في واشنطن، بنفوذ كبير لدى إدارة بوش، الأمر الذي طالما أثار إستياء الأمير تركي إلى أن وصلت به الأمور إلى الإستقالة. ولكن رحاب مسعود، وهو أحد مستشاري الأمير بندر، يقول أنه (بمواجهة إيران، ليست هناك سوى سياسة واحدة، وهي السياسة التي يرسها الملك). ويضيف: (لا يمكن لإيران أن تصبح زعيمة العالم الإسلامي. ومثل هذا الطموح يشبه طموح التشيلي لإنتاج نبيذ يتفوق على النبيذ الفرنسي).

ذلك يجري في عهد (الإصلاح السعودي) ووجود مجلس شورى نائب أو متواطئ أو جبان، ومع وجود (صحافة سعودية حرّة) * ومن الطريف أيضاً في هذا السرقة أن هذه الحديقة كان



كل البلاد أملاك أميرية خاصة وليست فقط هذه الحديقة

بجوارها مواقف للسيارات شاسعة، وقبل أكثر من سنة أتت الجرافات والمعدات بعد دوام يوم أربعاء (وما بعد الأربعاء عطلة الأسبوع) وبدأت تمكسر وتجرف في المواقف، وأزالت الإسفلت، وحولت المواقف إلى أرض ترابية، ثم تم تسوير الأرض وأعلن تملكها للأمير.. كل ذلك جرى بسرعة لا نحلم بنظرها للمشاريع العادية التي تنفذها الأمانة، وزيادة في المكر واستهبال الناس، وخبث الحرامية، تم على وجه السرعة فتح شارع بين الأرض المستولى عليها والتي كانت مواقف سيارات وبين الحديقة التي تم الإستيلاء عليها هي الأخرى وذلك لتتمويه بأن لا صلة بين السرقنتين (انظر الصورة).



صورة لما تبقى من الحديقة في حي الشاطئ بـ (جدة غير)

هذا ما حدث لحي واحد من أحباء (جدة غير) والذي لا يمثل شيئاً ذا بال بالنسبة للشوارع والأحياء الأخرى، فهناك ميادين تم الإستيلاء عليها، وهناك مجسمات جمالية في تلك الشوارع والميادين نقلت الى مواقع أخرى (يا لها من أمانة!) باعتبارها ملكاً للمجتمع المسعود!

جدة التي نعشقها: (جدة غير)!

عروس البحر .. مدينة تحتضر



بحيرة المجاري (المسلة) بجدة

نوعيات (أمسك لي وأقطع لك) تقوم بخيانة جدة كل يوم (وشارع المكرونة من أدناه إلى أقصاه خير دليل على فساد الضمير). (مطبات) تقصم ظهور الرجال والنساء والأطفال والسيارات، بل وحتى الحمير والبغال والجمال التي تورطت حين غادرت أخفافها نعومة الرمال لتنتعل حرارة الإسفلت ومقابل الطريق.

جدة!

(الحواجز الحديدية والأسمنتية والكباري وغيرها) دقق النظر جيداً في حواجز الكباري والجسور الحديدية والأسمنتية وكذلك الشبك الذي يحيط ببعض الطرق أو الدائقات أو الأراضي في جدة.. ستجدها حتماً مهملة منذ قوم عاد، أو كأنها أسنان طلاب الصف الثاني الابتدائي، وإذا رأيت يوماً ما شاحنة جائية على (شاصها) فتأكد أن أحد أنياب الكباري قد التهم عجلايتها دون رحمة.. فقد أصبحت شبيهة هذه الجسور والكباري مفتوحة وتشكل خطراً على السيارات والركاب والمارة، وأكلتها المفضلة المطاط مع القليل من المقصات وقدر لا بأس به من الأذرع! مخلوطة جميعها بدم بشري!

(الشكل الجمالي للشارع) بعد كل تلك العيوب ما ذا سجد من شكل جمالي في جدة!؟

٢. الشوارع الداخلية

وهي عبارة عن تراب.. تراب يذكرنا بعهد ما قبل اكتشاف البترول، وفي دول الحضارة كانوا يرصفون الشوارع بالحجارة لتغطية التراب والطين حتى قبل اكتشاف البترول الذي تزرع به هذه البلاد ولله الحمد. تراب ما زال يسد أنوفنا، ويعمي عيون أطفالنا، ويتكدس

(الأرصعة) المهشمة المكسرة طولاً وعرضاً (فوق وتحت) وبطريقة عبثية وهمجية، وتلك المرتفعة والمنخفضة والتي أصبحت دون مستوى الشارع، والتي أصبحت في وسط الشارع، والتي أكبر من الشارع (رصيف شارع الستين أمام عرفان) وكأن الناظر ينظر إلى مشط خشبي قديم فقد معظم أسنانه ومازال الشعر عالقاً به، وليس إلى رصيف في مدينة في القرن الحادي والعشرين.

(الإشارة) (ويا عيني على الإشارة) عمود بدون إضاءة، وعمود يكاد يلتصق بالأرض، وعمود خرجت أحشاؤه من بطنه، وعمود أصابه الحول فأرسل إضاءته إلى الجهة الأخرى من الشارع، وعمود مصاب بـ (الالتهاب الكهربائي) وعمود مصاب بـ (حمى الضنك) التي تصيب كل شيء في جدة! (التشجير) يقولون: إن الأشجار تكبر مثل

الإنسان، وإنها إذا لم تشرب الماء تموت، وإنها إذا سقطت لا تستطيع القيام بمفردها، وإنها إذا ماتت فلن تعود، وإنها تهللت وتكسرت وكسرت السيارات والبيوت والأرصعة، وإن بعضها لم تعد تقوى على حمل الأوراق أو تحمل نسمة هواء تهب بها فضلاً عن إعصار، وإنها أصبحت خشباً مسندة، وإن المستولين عن التشجير لم يدركوا هذه الحقائق حتى الآن وكأنهم هم الخشب المسندة وليست أشجار

جدة التي نعشقها.. التي تغنى بها الشعراء في زهرة شبابها قبل خمسين عاماً من الآن.. (أم الرخاء والشدة).. والمتنفس الوحيد الرائع البريء لسكان المملكة.. بوابة الحرمين الشريفين.. والصورة الأولى التي نطبعها في ذهن كل زائر عن مدنتنا. جدة التي يسكنها قرابة الثلاثة ملايين إنسان.. المدينة الثانية في وطننا العزيز.. (عروس البحر الأحمر).. أصبحت لا تطاق، أصبحت لا تطاق للأسف!

فعروس البحر أضحت عجوزاً شمطاء تحاول جاهدة إخفاء آثار السنين على وجهها المتهاكك ببطقة سمكية وبغيضة وصارخة من الماكياج المقزز، وترتدي فستانها ذاك الذي ارتدته قبل خمسين عاماً حين كانت عروسا على جسد مترهل وأديم قديم. وقبل أن تكمل ارتدائه، تشفق عن عورة الشيخوخة وتجاويد الزمان، فلطم كل العيون الطامحة إلى الجمال بأقبح منظر! جدة التي ما زالت تضع في يديها المتيسبتين بقايا أساور من نحاس صدئ وخواتم من حديد أسود ما زالت تتباهى بكل هوان أمام العرائس من المداخن الحديثة المقابلة لها على ساحل الخليج، ولم تدرك بعد أن قرنيها قد شابا وتهشما وأصبحا تراباً نثرته رياح الخيانة والخذلان، بعد أن نهب أبنائها جسدتها وكسوتها وشبابها وبراءتها وجمالها وتركوها تواجه مصير العجائز من مدائن الفقر في بلد الغنى والخير. لقد شابت جدة مبكراً على غير عادة المدن التي كلما تقدم بها الزمان اشتد عودها وازدادت جمالاً وبهاء.

١. الشوارع الرئيسية والفرعية

(خفر) يصل عمقها إلى نصف متر أحياناً، وغالباً ما تكون الحفر بعمق ربع متر وفي معظم الشوارع، ثم تغطي بطلاء رقيق من الإسفلت لمدة يومين، وبعدها تتشكل الحفر بأسلوب آخر، بأسلوب يبنى عن اعتدال الضمير لدى المقاول والذي تقاوم معه. وشركات من

٧. الأحياء

بإمكاننا إعادة تسمية أحياء جدة إلى: حي مومباسا.. حي تعز.. حي كشمير.. تلك بعض من أسماء الأحياء في جدة التي تميزت عن غيرها من مدن خلق الله بالتجمعات السكانية المخيفة لجنسيات محددة بعينها أو مقاربة، تمارس فيها كل أنواع الرذيلة والإرهاب جهاراً نهاراً (في عز الظهيرة). وتلك الأحياء عبارة عن مجموعة جمهريات داخل مدينة في دولة (ملكية).. فهناك جمهورية اليمن في البغدادية والسبيل وما جاورهما، وهناك جمهورية النيجر في الكرنيتية وغيليل وما جاورهما، وجمهورية باكستان الإسلامية في بني مالك، وجمهورية الصومال في البوادي، وجمهورية الهند وبنجلاديش ونيبال والواق والواق وغيرها كثير. وتتشترك هذه الجمهريات جميعاً في كونها منازلها شعبية ومتهالكة، وشوارعها ترابية مفخخة بالنفايات وكل ما يطرأ على بالك من مظاهر التخلف والفقر والسواخة، ولوحات محللاتها التجارية تكتب بلغات ساكنيها وليس بلغة العرب في ديار العرب!

٨. الأراضي

تبني منزلك في حي جديد فتحتاج إلى شق الشارع ودفنه عشر مرات: مرة للكهرباء، ومرة للماء، ومرة للهاتف، ومرة للصرف الصحي، ومرة للعمود الإنارة، ومرة من أجل عيون مقاول البلدية فقط. وبعد أن تكمل عمارتك وتهتم بالراحة أنت وأسرته يأتي جارك العزيز ليبنى بجانبك، فيدفن منزلك الجديد بالتراب، ويصمم أذنينك وأذان أطفالك وأبيك وجدك بالحدادين والتجارين. أما جارك الآخر فهو مستثمر مشهور في قطاع الأراضي، وقد ترك أرضه خالية ولم يقم بتسويرها كعادته مع بقية أراضيه، فتصبح مكباً للقمامة، ومصدراً للحشرات والغباء، أو ملعباً للأطفال الذين يشوهون سيارته خلال يومين، والبلدية لم ولن تطلب منه تسوير أرضه تلك المحتكرة من عشرات السنين. وهناك أراضٍ كبيرة هي بمثابة مدينة كاملة ما زالت تترعب داخل المدينة الأم، لأن صاحبها لا يترقب عليه أي مبالغ مالية تذكر ولا يقوم بدفع أي شيء مقابل احتكارها لها، ولا يمكن أن يسورها حتى ولو شبك غنم؛ طالما أن البلدية لم (تخترع)

يقابلونك فيه بمنتهى الأخلاق المتردية والعنجهية الجاهلية من موظفي الجوازات والجمارك، فيعكسون صورة عن بلد ما كنت لتتناما أبداً أبداً وأنت ترى في وجوه الأجانب الذين يساقون كقطيع الأنعام أمارات الاستهجان والاستغراب والقهر من هذه المعاملة اللا إنسانية واللا إسلامية في بلد الإنسانية والإسلام.

نعود للمطار الذي يقع في وسط جدة تماماً تماماً بكل ضجيجيه وأثارة البيئية، بينما مدينة الملك عبد الله الاقتصادية في رابغ والقرية جداً تحتاج إلى مطار، ومطار رابغ الحالي لا يفي بالغرض، وهناك إمكانية بناء مطار دولي كبير شمال جدة وجنوب المدينة الجديدة بخدم المدينتين بدلاً من إنشاء مطار جديد أو تحديث الحالي. طبعاً إذا حدث التخلي عن المطار القديم، فستشتري أرض المطار الجديد من أمير كبير مثل سلطان أو سلمان أو نايف. لا تنسى أن سلمان بالذات اهتبل الحصة الأكبر لمطار الرياض القديم وحوله إلى قطع أراضٍ بيعت على المواطنين، وسيكون مصير مطار جدة نهياً للأمر لا غير.

٦. الميناء: ثامنة العجائب

لا يزال ميناء جدة الإسلامي يعكس الصورة البهية لمدى التقدم الذي وصلنا إليه ولكن قبل خمسين عاماً من الآن. إن أذى الميناء يدرسه كل من يشم روائح جدة بمجرد دخوله إليها من جهة مكة المكرمة. فالميناء وسوق السمك والبحيرات الراكدة من المياه النتنة مياه الجاري، في تلك المنطقة، ومنها بحيرة الأربعين وبحيرة قصر السلام، كلها أسهمت في طبع رائحة كريهة لجدة في أنوف السكان والزائرين. كما لا ننسى أبخرة المنطقة الصناعية التي تعتبر اليوم داخل جدة. لا نفهم الحكمة من بناء ميناء عالمي الآن في مدينة الملك عبد الله الاقتصادية وهو قريب جداً لميناء جدة ولم يفكر أحد في الانتقال إليه والغاء هذا الميناء القديم؟ هل يعود السبب إلى كون رائحة ميناء جدة أصبحت تراثاً إنسانياً وثامنة العجائب؟ أم أن هناك سبباً آخر؟ حيث يقال: إن البحارة لا يحتاجون أبداً إلى الأقمار الصناعية أو الأجهزة الحديثة لتحديد موقع جدة، إذ يستطيعون الاهتداء إليها من خلال رائحة مينائها التي تشم من أبعد مكان، فهل يعقل أن يكون هذا هو السبب؟

داخل بيوتنا، حتى مكيفاتنا انسدت شرايينها فأصبحت تنفث الغبار بدل الهواء. وجدة هي المدينة الوحيدة في العالم التي ما إن تفتح شباكاً في أحد بيوتها حتى يهجم عليك الغبار من كل جانب، ويغمر ويغمر بيتك بالتراب حتى من دون إحصار أو نسمة هواء تهب في الأرجاء!

٣. الحدائق

أي مدينة في العالم بحجم جدة، سواء كانت في العالم الثالث أو العاشر أو حتى الحادي عشر، تنبأها بحدائقها إلا جدة، فإنها تطأ براسها وتصيبها الرعشة والخوف والغبن حين يأتي ذكر الحدائق. نتحدّى أن يذكر أحد اسم حديقة في جدة.. إنها أشياء منسية.. الحدائق ليست جزءاً من ثقافة الإنسان في جدة. كانت هناك حديقة إسمها حديقة الأمير ماجد، ولكنها الآن في عداد المفقودين، وأخذت تنقص من أطرافها كالدينا تماماً. وفي كل يوم نفقد حديقة أو شارعا في جدة بسبب (الأمانة والأمرأة) أو لنجمعهما (أمانة الأمراء)؛ إسم على غير معنى!

٤. الكورنيش

وهو عبارة عن أربعين متراً في الشمال ومثلها في الجنوب من الماء الأسن المتسخ كريه الرائحة، ويعود الفضل في ذلك إلى مجاري الغلل والقصور المجاورة في الشمال، وإلى مجاري القاعدة البحرية والميناء ومجرى الصرف الصحي في الجنوب، وبفضل الأسوار التي أصبحت تحجب رؤية السماء فضلاً عن رؤية البحر. وهناك اقتراح على رجال الأعمال بإنشاء شركات خاصة للطيران تنقل سكان جدة ليتمكنوا من رؤية البحر الأحمر عشرات الكيلو مترات من الأسوار الاسترقراطية العالية والخالية والمحكمة الإغلاق، ومجموعة بحيرات راكدة شرق الأسوار تزخر بالعوض والذباب وروائح الطور الجداوية الممتنة؛

٥. المطار

دولة فقيرة مثل (بوركيينا فاسو) لديها مطار أجمل من مطار جدة المتهترئ القديم جداً. وليس أسوأ منه ولا أقدم إلا أولئك الأشخاص المنحطين والمنحطين الذين

إلى الآن نظاماً ينظم وضع الأراضي الخالية المملوكة للمواطنين أو الدولة حتى!

ينبغي التذكير أن معظم أراضي جدة هي أراض (رحمانية) أي أملاك دولة.. لم توزع على الناس رحمة بهم، بل وزعت على الأمراء لبيعوها لك بأعلى الأثمان لكي تترحم على أبيك وجذك وتمتني لو أن قبراً يضمك معهم.

٩. محاضن الاستهلاك

في جدة.. ما بين كل سوق وسوق يتم إنشاء سوق جديدة. إنها تتكاثر كالذباب، وكلها محاضن لاستهلاك منتجات الدول الأخرى، إغراءات تجعل جيوبنا تنزف باستمرار، وندخلنا يطير إلى جيوب الشركات الغربية والشرقية بأجنحة سعودية. إنها مؤامرة .. فبدلاً من توجيه الأموال إلى بناء المصانع والمعامل المنتجة والمفيدة للوطن بشكل عام، يخرج التصريح تلو التصريح دون عناء لإنشاء أسواق نستهلك فيها منتجات الشعوب الحية، بينما تموت فوق الأرفف وتخفى بين المكاتب وتضيع في تعقيدات البيروقراطية كل المعاملات التي تطلب التصاريح لإنشاء المشاريع المثمرة. ولا نستغرب أبداً أن يقسم رجل أعمال سعودي رأس ماله إلى نصفين: نصف يبني به مصنعاً في دبي، والنصف الآخر يبني به سوقاً في جدة ليسوق فيه منتجات مصنعة ذاك!

١٠. الزحام في جدة

إذا كان مشوارك يستغرق عشر دقائق في مدينة أخرى، فإنه سيستغرق بالتأكيد ساعة على الأقل في مدينة جدة. وأظن - والله أعلم - أننا لو قمنا بإحصائية (من نوع أكثر وأكبر وأفضل التي نجحها وتعلق صحافتنا بها كثيراً) عن أكثر المدن في عدد الإشارات في العالم لوجدناها جدة وبدون منازع. ومن زار منكم مدينة القاهرة المصرية مؤخراً - والتي يتجاوز عدد سكانها سكان المدن الرئيسية عندنا بما فيها جدة - سيلاحظ فرقاً من النوع الميكاني: فقاهرة المعر ذات الاثني عشر مليوناً لا تعاني ربع ما تعانيه مدينة جدة من الزحام، فقد تم إنشاء الطرق الدائرية السريعة حول المدينة، والكباري والجسور، وقيل ذلك (مترو الأنفاق) وأصبح بإمكانك التحرك في تلك المدينة الضخمة من أقصى الشمال إلى أقصى

الجنوب بمنتهى السهولة والسرعة.

بينما في جدة ذات الثلاثة ملايين إنسان فقط، يصل انتظار أحدنا في إحدى (الزحافات) في يوم من الأيام إلى ثلاث ساعات. ولعل طريق المدينة هو أكثر الطرق ازدحاماً، فلو عطست سيارة ما في ذلك الطريق، أو ذهبت قطعة لتعطل الطريق كله. وحتى المرور لا يستطيع الوصول إلى موقع القطة الميتة إلا بعد أن يبعثها الله من جديد وتغادر هي بنفسها الطريق: ثلاث مسارات من السيارات المنظومة كخز المسبحة مسجونة بحاجزين إسمنتيين من اليسار واليمين. وحتى لو اقترحنا على المرور استخدام الطوافات لك اختناق طريق المدينة لما استطاع، لأن الهليوكوبتر لن تجد لها موطئ قدم هناك. يضاف إلى طريق المدينة كل الشوارع العرضية والطولية الصغيرة والكبيرة التي تزخر بالإشارات الضوئية المتجاورة، وبعض الشوارع لا يفصل بين الإشارة والأخرى أكثر من عشرة أمتار. ويبدو لي أن مسئولي الشوارع في جدة يريدون أن يخصصوا إشارة لكل مواطن (وما فيه أجد أحسن من أحد) ولكن الأسئلة التي تحتاج إلى إجابة هي: كم تبلغ عقود تركيب وتشغيل تلك الإشارات وصيانتها؟! ومن يملك الشركات المنفذة؟! وكم مبلغ العمولات التي يقبضها المعنيون بالأمر؟!

وماذا بعد؟

لا تنتهي الكتابة عن هموم جدة وساكنيها، فما زالت هناك مشاكل لا يمكن إحصاؤها، ومنها: النظافة، وحمى الضنك التي تنتشر في ظل المكافحة المزعومة أكثر من انتشارها بدون مكافحة، وبحيرة (المسك!) التي أصبحت خطراً على البيئة والإنسان والحيوان، إضافة إلى الفساد الإداري والمالي الذي ينخر جسد البلديات والجهات الرقابية، وانسياس الخدمات الصحية، والمدارس المستأجرة، والمرور الحاضر الغائب، والشرطة وفعاليتها في مكافحة الجريمة.. إلخ. ولكنني ركزت على أبرز المشاكل في نظري .. وقد لاحظت أن معظم مشاكل جدة متعلقة بالأمانة والبلديات .. والسؤال الذي أريد طرحه :

أين مسئولو الأمانة والبلديات وماذا يفعلون؟ أين الأموال التي خصصت لهذا القطاع؟ ولماذا حكموا على جدة بالإعدام؟ أين

أمير المنطقة الذي يعتبر كبير اللصوص؟! لقد غاب عن المملكة لأكثر من عام مريضاً يشافى في الخارج دون تعيين أحد مكانه، وحين عاد بقي في الرياض وينوي إدارة جدة بالشنط الغادية والشنطة الرائحة! من المعيب أن يكتشف مئات الآلاف من الحجاج والمعتمرين والزائرين مدى الانحدار الذي وصلنا إليه. إن جدة تحتضر.. جدة تستغيث.. جدة لم تعد تنفع معها عمليات التجميل والترقيع والماكياج. ننتمى أن تسلط صحافتنا التي حققت المركز الأول من الأخرى! الضوء على (موت مدينة)، أو أن يتولى أحدهم إنتاج فيلم عن إعدامها لا يكتبه المطبلون المناقون الناقون فكراً وأمعاراً!

أصبح المواطن يمد لسانه استهزاءً بكل أمير حرامي، وكل مسئول في أمانة وبلديات مدينة جدة يتأمر مع الأمراء على مدينته، حتى أنه صدر حكم شعبي على كل الأثماء المتعاقبين على هذه المدينة بأنهم لصوص يسرقون لأنفسهم أو لبعضهم البعض ومن ورائهم أمير كبير ينهب حصة الـ ٨٠٪ من السرقات. صار المواطن يكره كل عبارات التسويف التي يسمعها، ويحتقر كل أفعال المضارع المسبوبة بالسئين من هؤلاء المسئولين: سوف نعمل، وسنقوم وستنعد، وسنطور وسننتظر. قتل المواطن كلمة (بصد) وكلمة (تشكيل لجنة). فنحن (بصد) إنشاء وبناء الأوامر منذ أربعين سنة، ونحن (بصد) إزالة أحلام الناس في التطوير.. فيما المواطن (بصد) البكاء.. وقد (تم تشكيل لجنة) لدراسة الجوانب الفنية والتقنية ومستلزمات تأخيرنا قرنين إلى الورا، كما (تم تشكيل لجنة) أخرى (للهف) كم بند من الميزانية! واللجنة تنبثق عنها لجان: (اللجنة العليا، اللجنة السفلى، لجنة المستشارين والخبراء، اللجنة التنفيذية، ولا تنسى لجنة العم حسين باع المنتو، واللجنة المشتركة، ولجنة التطبيل والتضليل والإعلام)!

ثم نكتشف أن البنود الأخرى المتبقية لا تكفي لبناء المشروع، ولذلك سيتم إلغاؤه، وسيتم تفريق بقية البنود على (الحباب) الذين تعبوا في اللجان. كما (تم تشكيل لجنة) للنظر في سبب بكاء المواطن (غير المبرر) ودراسة سبب كرهه لموظفي الأمانة والبلدية، وما إذا كان هذا الكره يعود (لأسباب سياسية) وبالتالي (خروجاً على ولي الأمر) المشغول (حتى الآن) في تطبيق (الإسلام)!

الحكومة السعودية استخفت بالعدالة

وضع سجين مريض عقلياً في الحجز الانفرادي

بدلاً من تقديم الرعاية الطبية المناسبة لسجين مصاب باضطراب نفسي، رمت السلطات السعودية هادي آل مطيف في الحجز الانفرادي

الثاني أخطر الملك عبد الله هيومن رايتس ووتش أن المحكمة الملكية تتابع القضية.

في عام ١٩٩٦، حكم القاضي محمد العسكري في محكمة نجران على آل مطيف بالإعدام لأنه تلفظ في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٢، على حد ما زعم، بعبارة اعتبرتها المحكمة مهينة للنبي محمد، وأبدى هذا القاضي، مع غيره من القضاة في دعوى الاستئناف في العربية السعودية التي يحكمها السنة، معاملة تمييزية ضد الأقلية الإسماعيلية الإسلامية التي ينتمي إليها آل مطيف، وهي أحد اتجاهات إلى الملك: وكانت محاكمة آل مطيف غير منصفة إلى حد كبير ولم يلتزم القضاة فيها بأهم معايير المحاكمة العادلة المنصوص عليها في القانون الدولي.

فعلى سبيل المثال، لم يتلق آل مطيف حكماً مكتوباً يبين أسباب الحكم عليه بالإعدام. وبعد أن أخبرته المحكمة الملكية هيومن رايتس ووتش في أواخر نوفمبر/تشرين الثاني بأن هناك حكماً مكتوباً، طلب أخوه علي من المحكمة الملكية نسخة منه في أوائل ديسمبر/كانون الأول. ولكن رغم أن مسؤولي المحكمة أخبروه أن هناك ملف باسم آل مطيف في المحكمة (رقم ١٠٩٣٦، بتاريخ ١٢ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦ (٢٠/١٠/١٤٢٧ هـ)، إلا أنهم لم يسلموه أي حكم.

وقالت سارة ليا ويتسن: (لقد استخفت الحكومة السعودية بالعدالة في محاكمة آل مطيف)، مضيفة بأنه (بدلاً من التصدي في هذا، على الحكومة الإفراج عنه فوراً).

وتنص القانون الإنساني الدولي على مبادئ تكفل تلقي السجناء المرضى عقلياً على علاج نفسي مناسب وتسمح لهم بالتواصل مع العالم الخارجي، كما تفرض هذه المبادئ قيوداً على الإجراءات التأديبية مثل الحجز الانفرادي. وعليه فإن وضع آل مطيف في الحجز الانفرادي وعدم تقديم عناية نفسية تخصصية له يشكل انتهاكاً لهذه المبادئ.

وقد كررت هيومن رايتس ووتش دعوتها الملك عبد الله العفو والإفراج عن آل مطيف. وعلى الحكومة السعودية إخراجه فوراً من الحجز الانفرادي وتقديم العناية الطبية له أثناء وبعد الاعتقال، كما جددت هيومن رايتس ووتش دعوتها الملك عبد الله العفو عن آل مطيف: لأن محاكمته لم تكن عادلة.

في ديسمبر/كانون الأول قال آل مطيف لـ هيومن رايتس ووتش عن طريق الهاتف أن أمه ضعیف في الإفراج عنه. وفي أكتوبر/تشرين الأول، كتبت هيومن رايتس ووتش رسالة إلى الملك عبد الله توثق لمحاكمته غير العادلة، وطلبت من الملك العفو عنه. وفي مطلع نوفمبر/تشرين الثاني، بدأ آل الملك قد أعفى عن آل مطيف: وبدأت سلطات السجن إجراءات الإفراج عنه، لكنها أعادته بعدئذ إلى الزنزانة دون أي تفسير، وأفرجت عن سجين آخر في قضية مشابهة بدلاً عنه. وفي أواخر نوفمبر/تشرين

قالت هيومن رايتس ووتش في ٢٠٠٧/٢/٢ أن على سلطات السجن السعودية أن توفر فوراً الإشراف والرعاية الطبية التخصصية لهادي آل مطيف، وهو إسماعيلي نال الحكم بالإعدام عام ١٩٩٦ في محاكمة غير عادلة؛ بسبب مزاعم بتحقيره النبي محمد. وقد سبق لهادي، الذي أكد التشخيص الطبي بأنه مصاب باضطراب نفسي، أن حاول الانتحار مرتين الشهر الماضي بعد وضعه في الحجز الانفرادي.

في ١٣ يناير/كانون الثاني قامت سلطات سجن نجران العام بوضع هادي في الحجز الانفرادي، كعقوبة بسبب اتصاله مع قناة الحر الفضائية التي تدعمها الحكومة الأمريكية، وإرساله لها شريط فيديو عن حالته، تم بثه في ٢٢ يناير/كانون الثاني.

وبعد خمسة أيام من الحجز الانفرادي، في ١٨ يناير/كانون الثاني حاول آل مطيف الانتحار لأول مرة بإتلاع أجسام معدنية، وبعد ثلاثة أيام من خضوعه لعملية جراحية لإخراج تلك الأجسام، أعاده مسؤولو السجن إلى الحجز الانفرادي؛ وفي ٢٥ يناير/كانون الثاني حاول الانتحار ثانية وتم نقله إلى المستشفى على وجه السرعة. وبعد يومين أعادته سلطات السجن إلى الحجز الانفرادي مرة أخرى. وتغيد التقارير بأنه لم يتلق علاجاً نفسياً لا في المستشفى ولا في السجن، رغم أن أحد المستشفيات الحكومية شخصته عام ١٩٩٩ بالإصابة باضطراب نفسي.

وقالت سارة ليا ويتسن، مديرة قسم الشرق الأوسط في هيومن رايتس ووتش: (بدلاً من تقديم الرعاية الطبية المناسبة لسجين مصاب باضطراب نفسي، رمت السلطات السعودية هادي آل مطيف في الحجز الانفرادي)، وتابعت تقول بأن (على الحكومة إطلاق سراح هذا الرجل فوراً وأن تسمح له بطلب العناية الطبية التي يحتاجها).

وقد تدهورت حالة هادي العقلية كثيراً منذ سجنه عام ١٩٩٦. وفي عام ١٩٩٩، وجد فريق متخصص في مستشفى الطائف النفسي، الذي أقام فيه هادي ستة أشهر أن هذا الأخير (غير مسؤول عن تصرفاته)، وتم تشخيصه بأنه مصاب بالاكنتاب منذ طفولته. ومنذئذ، حاول هادي الانتحار عدة مرات، ولكنه لم يتلق أية عناية نفسية. كما رفض مسؤولو السجن أن يسمحوا لأبويه وأخوته بزيارته في المستشفى أو في السجن طوال السنوات الماضية.

رسالة من نجران إلى الملك:

نستغيث ونطلب العدالة

بعثت ست عشرة شخصية من نجران برسالة إلى الملك عبد الله مطالبة بإيأه بإطلاق سراح هادي سعيد آل مطيف الذي (يقع في غياهب السجن منذ خمسة عشر عاماً ضحية أحكام متطرفة وعنصرية متمثلة في رئيس محاكم منطقة نجران السابق محمد أحمد العسكري) وهو من أصدر حكماً عليه بالإعدام ولم يصادق الملك عليه، (بل أمرتم بإطلاق سراحه وحتى الآن لم ينفذ أمركم) كما قالت الرسالة.

وأشارت إلى أن المعتقل (أقدم على الانتحار عدة مرات بإتلاع قطع حديد ومسامير رغبة في الموت مما يعاني، حيث ونحن تقدمنا عدة مرات بخصوص هذه القضية وأوضحنا حيثياتها وملاساتها والأمر يمر ولم يلتفت له)، وتابعت: (كنا نشم رائحة العنصرية البغيضة بإستغفران طائفي مقصود، والآن نلمسها على أرض الواقع، وخير مثال قضية هادي سعيد آل مطيف اللذي قضى زهرة شبابه خلف أسوار السجن مظلوماً مكلوماً، وهذه رسالة قوية من صناع العنصرية المنهجية البغيضة لأبناء الطائفة الإسماعيلية بنجران، كما هو ثابت على أرض الواقع. ولم يفت الأمر عند قلب الحقائق الملقاة على شناعة الشرع للإيقاع بين المواطن والقيادة الحكيمية). وأنتهت الرسالة طلبها: (نرجو ونلتمس ونستغيث ونستعطف أمركم العادل العاجل بإطلاق سراحه وعدم الإنتلاف لمغرضي ومسوقي هذه القضية ضداً).



حكام مصر والسعودية والاردن

هؤلاء المعتدلون متعصبون ومعذبون وقتلة

د. ميماني

بأن التعذيب أي سوء الظروف داخل مراكز الاعتقال قد تكون تسببت أوسامته في موته). استخدام كلمة "معتدل" لوصف قادة هذه الدول ضروري للتعطيل على موت أجندة الحرية الخاصة ببوش في الشرق الأوسط، بالنظر إلى الهدف المتفرط لدمقرطة المنطقة. وفي واقع الأمر، فإن زيارة رايس إلى مصر في يناير الماضي ركزت على كلمة معتدل وتجاهلت بصورة كاملة كلمة ديمقراطية.

المعتدلون ليسوا ديمقراطيين، لكنهم نافعون سياسياً لأنهم ليسوا فرساً وليسوا شيعة وليسوا جريئين ولا يمكنهم التحرك باستقلالية عن الولايات المتحدة. إنهم معتدلون فقط لأنهم ليسوا بحاجة لأن يكونوا أكثر راديكالية لحيازة سلطة مطلقة. فمبارك يمارسها، وآل سعود راضون بالمستوى الحالي للتعصب في المملكة. بعضهم جهاديو الأريكة، ولكن إسلاميتهم تخدم فحسب دعم مشروعاتهم الداخلية. ما يحتاجه المعتدلون هو غطاء مالي وعسكري غربي مستمر، كيما يبقوا راسخين الأيمان أبديولوجياً. فإذا كانت الشيوعية عدو الولايات المتحدة، فإنها كانت عدوهم. وإذا كان شاه إيران عدو أميركا اليوم، فإنه أيضاً عدو حلفاء أميركا المعتدلين.

إن العلاقة مع الغرب هي طريق بمسارين. يستمر السعوديون في الولايات المتحدة، ويشترن الأسلحة المتقدمة يحتاجونها أو لا يستطيعون استعمالها، ويوفرون سوقاً ناجحاً للبضائع الغربية. ولكن، مثل مبارك، فإن الحكام السعوديين كبار في السن وفي موقع الدفاع ضد شعبهم. فكما قامت الولايات المتحدة بحمايتهم، كلما تعرضت شعبيتهم للتآكل، وطالما أن واشنطن ولندن تطلبان أمد حالة الإنكار بدعم من الكلمات البليغة والغامضة، يصبح الشرق الأوسط أكثر قابلية للانفجار.

مجال حقوق الإنسان يقتصر إلى الشفافية، وأن القمع يضعهم بين الدول الأقل اعتدالاً في العالم. فهل هناك ما يسمى (قطع رأس معتدل)؟ بالنسبة لحكومتى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، فإن من الواضح كذلك، لأن منطلقات مثل الديمقراطية الليبرالية والعدالة الاجتماعية متجذرة في (التقليد). وعليه فإن الرشاوى، وقطع الرؤوس، واضهاد المرأة والأقليات هي تقليدية، وكل ما هو تقليدي ليس راديكالياً، ولا بد أن يكون معتدلاً. لاشي، كما يبدو، أكثر اعتدالاً من القصور الذاتي. ولذلك فإن القصور يبرر نفسه. فقد تلقت مصر معدل ١.٣ مليار دولار سنوياً كمساعدة عسكرية من الولايات المتحدة منذ العام ١٩٧٩، و٨١٥ مليون دولار سنوياً كمساعدة اقتصادية. وتعتمد السعودية على المدخول النفطية والشرعية الدولية التي تحصل عليها من خلال عضويتها في واجهات معتدلة مثل منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي.

ولكن في الداخل، فإن كافة علامات الاعتدال تغدو مفقودة. نصف منظمة العفو الدولية السعودية كبلد حيث (لا توجد أحزاب سياسي، ولا انتخابات، ولا سلطة تشريعية مستقلة، ولا اتحادات نقابية.. ولا سلطة قضائية مستقلة، ولا منظمات حقوق الإنسان مستقلة. ولا تسمح الحكومة لمنظمات حقوق الإنسان الدولية للقيام بالتحقيق في أوضاع حقوق الإنسان في البلاد.. وهناك رقابة صارمة على وسائل الإعلام داخل البلاد، وسيطرة صارمة على الانترنت، والتلفزيون الفضائي وأشكال أخرى من الاتصالات في العالم الخارجي).

ونفس الشيء يقال عن تقرير منظمة هيومان رايتس ووتش عن مصر، حيث يصف التقرير حكومة مبارك بأنها تستعمل (قبضة صارمة ضد المعارضة السياسية في العام ٢٠٠٦. وفي أبريل ٢٠٠٦، فإن الحكومة جذبت العمل بنظام الطوارئ لسنتين قادمتين، بما يؤسس لقاعدة مستمرة للاعتقال والمحاكمات العشوائية أمام المحاكمات العسكرية والامنوية. ويبقى التعذيب على أيدي قوات الامن مشكلة خطيرة). تقرير منظمة العفو الدولية حول مصر يؤكد على أن (التعذيب مازال مستمراً بصورة منتظمة في مراكز الاعتقال.. وأن عدداً كبيراً من الناس ماتوا خلال فترة الاحتجاز في ظروف تفيد

نشرت صحيفة الجارديان في السادس من فبراير مقالاً للباحثة الحجازية الدكتورة ميماني جاء فيه:

يتبنى السياسيون، وخصوصاً في أوقات الانسداد الجيوبوليتيكي، كلمة أو مفهوم لتسويقها للرأي العام. في العام ١٩٧٣، وفي ذروة توترات الحرب الباردة، صاغ وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر مصطلح (detente) (أي تنفيس التوتر بين الخصوم. كلمات كهذه حظيت بأهمية وأصبحت أدوات سياسية ناجعة للهروب من مآزق السياسة. وفيما ينتقل الشرق الأوسط من أزمة إلى أخرى، يعيد توني بلير وجورج بوش وكونداليزا رايس بصورة مفاجئة كلمة (معتدلين) لتوصيف حلفائهم في المنطقة. ولكن مفهوم الاعتدال هو مجرد محاولة متأخرة لتسويق السياسة الفاشلة، فيما تعرض حماية سطحية ضد اتهامات الخوف من الاسلام (اسلاموفوبيا) والسياسات المناهضة للاسلام.

لقد اختار القادة الغربيون ببساطة قلة من الحكام العرب الذين يعتقدون بأنهم مازال بالإمكان تسويقهم إلى الرأي العام الغربي. وفيما يتم تكرار كلمة (معتدل) من قبل القادة الغربيين، وتلقى صدى في الاعلام الدولي، بدأ هؤلاء الحكام بالاعتقاد أنهم كذلك. ولكن من هم هؤلاء، وهل هم فعلاً معتدلون؟ إن اختياريهم كان سائلاً في الطرف ولكنه جامد في المركز. وفيما تتأهل، وبوضوح، كل من السعودية والاردن ومصر، فإن سوريا، الحليف خلال حرب الخليج ١٩٩٠-٩١، كانت ذات مرة على الطرف ولكنها تشعر بأنها خارج دائرة المصالح الاميركية بعد الحادي عشر من سبتمبر. وبالمثل، يعد موت عرفات وانتصار حماس، فإن حركة فتح أصبحت معتدلة، بينما إيران، المعتدلة تحت حكم الشاه، أصبحت (راديكالية) بعد الثورة الاسلامية العام ١٩٧٩.

هذا النوع من التسويق السياسي قد يؤتي ثماره بصورة جيدة في الغرب، ولكنه عكس ذلك تماماً في العالم العربي، حيث أن إزدواجية المعايير والتضليل بادية للعيان. فالسعوديون الوهابيون هم متعصبون وأن حسني مبارك غير متسامح مع المعارضين، والاردن، الدولة المغرقة من النموذج الغربي، هي لاعب هامشي. وأن سجل هذه الدول في

يا قضاة السعودية... بأي شرع تحكمون؟

جمال البنا



جمال البنا

تعد لزوجهها، ورفضت الذهاب مع اخوتها لبيت أهلها، وكانوا قد كسبوا دعوي قضائية ضد زوجها منصور التيماني رفعوها بعد سبعة شهور فقط من الزواج، يطلبون تفريق أختهم التي تنتسب الى قبيلة، من زوجها لعدم كفاءة، النسب لأنه ليس قبيليا مثلها، واتهموه بالتغريب بأبيها والكذب عليه عندما تقدم للزواج منها بأنه من قبيلة شمر، وترفض بعض القبائل في السعودية تزويج بناتها من غير القبيليين ويطلق عليهم مسمي الخضيريين، لكن الزوج منصور التيماني قال إن والدها لم يطلب منه اثبات نسب، وكل ما طلبه شهادة من إمام المسجد أو العمدة بأنه متدين ومواظب على الصلاة ويتمتع بأخلاق عالية، مشيرا الى أنه قدم إثباتات موثقًا للمحكمة بأنه من أبناء قبيلة شمر. وكانت الزوجة أم سليمان قد فرت مع زوجها من بيتهم في مدينة الجوف الى مدينة جدة بعد صدور الحكم المشمول بالنفاذ المعجل، خشية أن يأخذها اخوتها بالقوة، وقال زوجها منصور التيماني لـ العربية نت إنهم كانوا يتوون تزويجها بأخر بعد انقضاء العدة. وقد ألقت شرطة جدة القبض عليهما ومعهما طفلاهما في مدينة جدة واتهما بالخلو غير الشرعي، بعد تعميم من اخوتها بأنها لم تعد زوجته وأصبحت حسب اللفظ الشرعي المتداول أجنبية عنه بعد صدور حكم التفريق، وتم ترحيلهما الى مدينة الخبر، وخرج الزوج

ب ٩٠ جلدة لكل منهما أوضح المصدر القضائي ذاته أنهما مدانان بالخلو غير الشرعية قبيل أخذهما من قبل بعض المتهمين. حاجة تجن...!!

فيذا كان قد ثبت أن الأربعة المتهمين قد ارتكبوا الفاحشة مع الفتاة باعترافهم، فضلا عن ارتكاب الفاحشة مع الشاب الذي كان مع الفتاة، فإن تشريعات العالم بما في ذلك تشريعات أوروبا وأمريكا تعاقب على الاغتصاب بالقتل، وهذا هو ما يحكم به الإسلام فيما نرى. ولا ندري من أين جاء القانون السعودي بهذه الأحكام، والمفروض أنها تحكم بالشرعية، وأقصى حد جاء به الشرعية هو ٨٠ جلد، ففي أي مذهب إسلامي يجوز الجلد بـ ١٠٠٠ جلد و ٨٠٠ جلد و ٣٥٠ جلد، وعلى أي أساس يعاقب الشاب على الخلو الشرعية بـ ٩٠ جلد، وتعاقب المرأة الضحية لهذا الجرم الفظيع، بأن تجلد ٩٠ جلد للخلو الشرعية. وقد وقعت الحادثة في القطيف، وجعل أحد مواقع النت عنوانها: في السعودية خطفوه مع واحدة واغتصبوها واغتصبوه هو كمان، وصوروا الجريمة بالمحمول والحكومة السعودية جلدت الجميع!! ٣٤٢٠ جلد و ١٤ سنة سجنًا..

والحالة الثانية، كما رواها موقع العربية نت على لسان الأستاذ فراج إسماعيل: تنفرد العربية نت بأول حوار مع الزوج الذي قررت محكمة سعودية تفريقه عن زوجته وأم طفليه لعدم كفاءة النسب، وتم توقيفهما حبسهما بعد صدور الحكم بتهمة الخلو غير الشرعية، ولا زالت الزوجة محبوسة في سجن الدمام مع طفلها منذ أكثر من ثلاثة شهور.

ويتنظر هذا الزوج السعودي ومحامي قرار محكمة التمييز في الرياض بنقض حكم التفريق بينه وبين زوجته التي تزوجها قبل ثلاث سنوات بعد أن تقدم بلائحة اعتراضية على الحكم الذي استند على عدم كفاءة النسب. وقد تمسكت الزوجة بالبقاء في السجن إذا لم

جاءتنا الأخبار بنسباً قضيتين نظرتهما المحاكم السعودية وأصدرت حكمها فيهما. موضوع القضيتين: المرأة.. والمرأة هي من اللامساس في السعودية وثمة عقدة تتحكم في المسؤولين السعوديين تجعلهم يصدرن الأحكام التي تثير الدهشة مثل تحريم قيادة المرأة لسيارتها، وإجبارها على أن يكون السائق رجلاً، وهو في معظم الحالات غريب عنها، وموظف عندها، فهل الأفضل عقلاً وشرعاً أن يقود رجل غريب السيارة للمرأة؟ أو أن تتولى هي نفسها المسؤولية؟

على أن قضيتي اليوم تثيران تساؤلاً أكثر؟؟؟ فالحالة الأولى: حالة اغتصاب.

والتفاصيل تقول بأن الفتاة خرجت مع الشاب وهو خطيبها بقصد سيئ، ولكن مع عدم وجود أي إثبات على ارتكاب الفاحشة المبينة، وبالتالي فإن الحكم بحقهما اقتصر على قضية الخلو غير الشرعية، وأضاف أن اثنين من المتهمين لاحظا الفتاة برفقة الشاب وتابعاها ثم أخذوها في السيارة نفسها الى مزرعة، ومن ثم ارتكبا ما نسب إليهما واستدعيا غيرهما للمشاركة فيها. وخلص تداول القضية الى الحكم بسجن الأربعة وجلدهم على التوالي: ٥ سنوات و ١٠٠٠ جلد، ٤ سنوات و ٨٠٠ جلد، ٤ سنوات و ٣٥٠ جلد، سنة و ٨٠ جلد، كما خلاص الى الحكم بجلد الفتاة وشاب آخر كانت برفقته قبيل الاختطاف بـ ٩٠ جلد لكل منهما. وأفاد مصدر أمني في المنطقة الشرقية أن الحكم صدر على الجميع كل حسب علاقته بالجريمة، في حين قال مصدر قضائي في المحكمة ل الوطن إن الحكم بحدّ الحراية الذي طالب به المدعي العام استبعد لعدم اجتماع شروط إقامة الحد، مشيراً الى أن التهم التي تدارسها القضاة الثلاثة برئاسة الشيخ سعد المهنا بموجب اعترافات جميع الأطراف توصلت الى قتل بعض المتهمين الفاحشة في الغداة وفعل بعضهم الفاحشة في الشاب الذي كان برفقتها. وفيما يخص الحكم على الفتاة والشاب بالجلد

ثالث حالة قضائية (جاهلية)

زوجان يقفان في المحكمة لعدم تكافؤ النسب

العروس حامل والعريس اكتفى بقوله للمدعين :

(أنا سعودي مسلم)

قضية ثالثة تدور في فلك (عدم تكافؤ النسب) تدخل هذا الأسبوع إلى ساحات المحاكم وهذه المرة القضية مرفوعة ضد زوجين لم يمس على زواجهما أكثر من شهرين ونصف الشهر.

وأقام الدعوى التي تطالب بالطلاق إخوة غير أشقاء للعروس وابن عم والدها. بدأ الفصل الأول من هذه القضية قبل ما يقارب الشهر عندما تم استدعاء العريس إلى شرطة الظهران وإبلاغه بالشكوى المقدمة ضده.

وعقدت الشرطة لقاء يجمع المدعين مع المدعى عليه بالإضافة إلى شقيقي العروس اللذين وافقا على زواجهما.

الزوج عبدالله قال: إن ابن عم والد زوجتي والذي تجاوز عمره الـ ٩٠ عاماً قد طلب مني شهادة تثبت أنني أنتمي إلى قبيلة أو الطلاق، وأنا (حضري) وليس لدينا ما يسمى بشيخ قبيلة وجذوري تعود إلى القصيم ولكننا انتقلنا منذ زمن طويل إلى المنطقة الشرقية.

وأضاف عبدالله: بعد ردي هذا عليه أخذ يتلفظ علي بعبارات عنصرية غير أني لم أنفعل احتراماً لسنه وكنت أكتفي بالقول: (أنا سعودي مسلم).

وعلى الرغم من محاولات العروس (هيا) أن تنطلق في الحديث إلا أن صوتها المثقل بشهقات البكاء حال دون أن تقول أكثر من (أنا حامل ولست خائفة لأن ولي أمري هو من زوجني وسيقف بصفي).

من جهته قال فراج - شقيق هيا - إن علاقته بإخوته الآخرين غير جيدة خصوصاً بعد وفاة والده عندما حدثت نزاعات على الإرث.

وأضاف: عندما تقدم عبدالله لخطبة شقيقي هيا سألناهم عن رأيهم فلم يبدوا أي اعتراض لكننا فوجئنا بعد عقد القران أنهم غير موافقين ولم يحضروا حفل الزواج.

وأضاف فراج: شقيقي كانت مطلقة ووجدنا في عبدالله مواصفات الرجل المناسب فهل نتركها دون زواج من أجل اعتبارات جاهلية؟ أم نيسر لها أمرها لتعيش حياتها وتكون أسرة؟.

يذكر أن الأشهر الـ ٦ الأخيرة قد شهدت فيها المحاكم قضيتين من قضايا عدم تكافؤ النسب. الأولى قضية منصور وفاطمة والثانية قضية الدكتور رانيا والمهندس أحمد.

عن: الوطن، ٢٠٠٧/٢/٧

بكفالة بعد أسبوع، بينما رفضت هي الخروج مع اخوتها وتمسكت بالبقاء في السجن أو الذهاب مع زوجها. تقول المحكمة التي أصدرت ملايسات حكم التفريق إن أخوة الزوجة غير الأشقاء رفعوا دعوى أمام القضاء تطالب بفسخ عقد زواج أختهم من زوجها منصور لعدم كفاءة النسب، وأنه لا ينتمي إلى قبيلة، وبعد مداوات في المحكمة أصدر القاضي الحكم بفسخ العقد على اعتبار أن الكفاءة النسبية شرط معتبر، وأن هناك عرفاً قائماً في البلد بأن غير القبيليين لا يتزوجون من القبيليات وأورد الحكم مجموعة من المقولات لفقهائ الحنابلة (اتباع المذهب الحنبلي) حسب المحامي عبد الرحمن اللاح.

نقول للمسئولين: ألم تعلموا أن الإسلام قد نهي عن العصية، وقال الرسول دعوها فإنها مُتَنَتَّة، فما معني أن يفرق بين زوجة وزوجها، لأن زوجها من غير قبيلة الزوج؟ وكيف يستجاب لدعوة أخوة لها غير أشقاء، ويسلمون له الزوجة ليتحكم فيها من يشاء، ويزوجوها من يرون؟ ألم تقرأوا في القرآن إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُمْ. ألم تعلموا حديث الرسول: إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه، إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد كبير، قالوا يا رسول الله وإن كان فيه، قال إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه ثلاث مرات. ألم تعلموا أن الرسول قد زوج زينب بنت جحش وهي قمة الأرستقراطية القرشية من مولاة زيد بن حارثة، وقد كان مولاة ومن قبيلة مغمورة، وزوج المقداد ضباة بنت الزبير بن عبد المطلب، وزوج سالم مولي أبي حذيفة من هند بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة، وتزوج بلال وهو حبشي بأخت عبد الرحمن بن عوف. ماذا تفعلون بآيات الله، وحديث رسوله، وأفعاله عندما زوج بنات أكبر القبائل من رجال مغمورين لا فضل لهم إلا التقوى وسابقه الإسلام؟

أليس هؤلاء سادتكم جميعاً؟

أليس الشرع شرع الله وحديث رسوله؟

فما لكم تحيدون عنه إلى أعراف الجاهلية دعوى القبيلة؟

أنتشرون الذي هو أدنى بالذي هو خير؟

وتدعون أنكم تطبقون الشريعة؟

قولوا أنكم إنما تطبقون شريعة أبو لهب وأبو جهل.

عن: الراية القطرية، ٢٠٠٧/٢/٨

فترة حكم عبدالله الانتقالية، فهو واجهة لا تحل ولا تربط كثيراً

السعودية: قمع أصحاب العرائض

د. مضوي الرشيد



ملك لا يحل ولا تربط

وممارساتها التسلطية التي تحتكرها أجهزة أمنية واستخباراتية متعددة وممولة من مجموعة من الامراء الناشطين في مجال القمع والمتخصصين بفنه واسراره، التي توفره لهم امكانيات مادية كبيرة وتكنولوجيا عصرية متطورة. لا يقبل النظام السعودي بأي رؤية مهما كانت موالية، ولا تقبل اي

يقف إصلاحيو السعودية في الداخل عللاً مفترق طرق، فمنذ ان انتشرت حمى الاصلاح وشعاراته في السنوات الخمس الاخيرة نراهم لم يكفوا عن كتابة العرائض والبيانات التي تستجدي القيادة من اجل تقنين الاستبداد والشمولية المطلقة، عن طريق المطالبة بانتخابات شاملة، وتشجيع المؤسسات المدنية واصلاح القضاء وتوسيع المشاركة الشعبية. أتت هذه المطالب على خلفية اقتصادية وثررة نفطية او بالاصح طفرة آنية ربما تكون مؤقتة. ساعدت هذه الثروة القيادة على امتصاص الكثير من الغليان في صفوف المثقفين والنخب الاكاديمية ولكن لم تسكت الاصوات المطالبة بالاصلاح نهائياً.

آخر هذه الاصوات كان مجموعة من المحامين والمثقفين والناشطين الذين طالبوا مرة ثانية بتعجيل عملية الاصلاح الداخلي. واجهت القيادة هؤلاء بالاعتقال، وهو اسلوب معتاد تلجأ اليه كلما ظهر صوت يستجدي القيادة ويناشدها تهذيب اسلوبها الاقصائي وممارساتها القمعية. اتهمت القيادة هؤلاء بتهمة كبيرة منها التفرير بالشباب وتمويل الارهاب، وان ثبتت الحكومة هذه التهم فهي بلا شك ستؤدي الى مصير مجهول ينتظر الاصلاحيين المعتقلين منذ اكثر من اسبوع.

ورغم مطالبة لجان حقوق الانسان الداخلية والخارجية بالافراج عن المعتقلين، الا ان القيادة السعودية تلتزم الصمت كالعادة. اختفى هؤلاء بين ليلة وضحاها وتم توقف الاتصال بينهم وبين ذويهم واهلهم ومنعوا من مقابلة المحامين، حسب ما نقله بعض ابنائهم واخوتهم للعالم من خلال احدى القنوات الفضائية العربية الموجودة في لندن.

اعتمد النظام السعودي منذ زمن سياسة ارباب المثقفين، الذين وهم وحدهم القادرون على صياغة رؤية سياسية جديدة تنتشل المملكة من بدائية نظامها السياسي الحالي،

المواطن بعد اعتقال

الاصلاحيين امام خيارين: خيار

الصمت المطبق الذي يزيد من

المعاناة، وخيار العنف المفضوح

بعد تعذر وسائل الإصلاح

الاصلاح، وحملات الاعتقال المتوالية والمتكررة والتي تقوم بها الاجهزة المكلفة بالوضع الداخلي تلغت النظر الى ازدواجية سعودية تعيشها المملكة منذ تولي الملك عبد الله الحكم في صيف ٢٠٠٥. لقد انيطت بالملك عبد الله مهمة الترويج للمملكة في السوق الاقليمي والعالمي على انها دولة لها ثقلها ورمزيتها في التأثير على حرائق المنطقة العربية، من لبنان الى فلسطين مروراً بالعراق. وما مؤتمر المصالحة في مكة حيث اجتمعت الفصائل الفلسطينية المتناحرة الا تكريسا للدور الذي تطمح اليه القيادة السعودية المتمثلة بالملك.

ولكن نرى ان الشأن السعودي الداخلي قد اقل من يد الملك، لان حقبة يحملها وزير آخر فلت له السلطة المطلقة في التعامل مع الوضع الداخلي وغيلائه حسبما يشاء.

هذه الازدواجية السعودية اوجدت الوضع الحالي، حيث نرى اعلاماً يروج للإنجازات السعودية الرسمية على الجبهات الخارجية، وتدني الوضع الداخلي الى اقصى درجاته من حيث تهليل الاجهزة القضائية واختلال الامن الاجتماعي، وتفشي الاعتقال التعسفي وارهاب المواطنين بوسائل بدائية وقمعية متعددة

حرك اجتماعي او ثقافي الا اذا كان يصب في مصلحته الضيقة. جميع العرائض التي قدمت لهذه القيادة تعتمد اسلوب الولاء والسمع والطاعة، ولكنها تحاول ان تستغل الحيز الضيق المتوفر لها في الداخل لتطرح رؤية مستقبلية، وتصدر القيادة السعودية مركز المحور الرئيسي، اذ ان الاصلاحيين ما زالوا يذكرون في عرائضهم ان الاصلاح المنشود يعتمد اولا واخيراً على السلطة الحالية، ولكنهم يطالبون بتطويرها بعض الشيء حتى تصبح اكثر قبولا وتحضراً مما هي عليه الآن. تحجر القيادة في ردود فعلها على عرائض



نتيجة واحدة وهي انتصار خيار العنف. لقد وضعت القيادة السعودية الشعب امام هذا الواقع المرير، وان كان مصير المسالم الموقع على عريضة هو الاعتقال او التغييب عن طريق الحجر على الفكر والمبادرة، فسنجد ان شريحة كبيرة قد تلجأ الي اساليب اكثر تطرفا وعلنية.

لقد خلط النظام السعودي الأوراق وسأوى بين المطالبة السلمية والعنف عندما اعتقل مجموعة الاصلحيين

واتهمهم بالارهاب. وقد فتح هذا النظام على نفسه ابوابا لن يستطيع ان يغلقها بسهولة، خاصة عندما تستولي الشريحة المنتظرة على عرش البلاد. عندها ستكون المواجهة مفتوحة بين النظام وليس فقط متقيفة بل مع شرائح اكبر بكثير من النخب الثقافية.

متقفو السعودية يحلمون

باستجابة آل سعود لعرائضهم،

ولكنهم سيصلون الى نتيجة

هي استحالة تلبية

مطالبهم في ظل الازدواجية

السياسية بين الأمراء

النظام السعودي هو نظام اقلية من الامراء والتكنوقراط، يساعده طيف من علماء الدين مهمتهم ليس فقط شرعة القمع، بل ايضا تطبيق الاحكام الجائرة على المعتقلين. وان خرج المعتقلون من زنازاناتهم نتيجة مكارم ملكية كما حصل مع مجموعة اصلاحية سابقة، الا ان هذا سيكرس نظرة المجتمع للطايف الحاكم كطائفة خارجة عن القانون، بل هي فوق القانون وهي القانون نفسه.

لن يطغى النفط حرائق الداخل السعودي بل هو كفيل باشعالها. الكل يعلم ان الغليان الداخلي لا يحصل في مجتمعات معدومة

الوجوه.

اثبت الملك عبد الله ان فترة حكمه ما هي الا مرحلة انتقالية حيث اصبح واجهة للمملكة، والدور المطلوب منها عربيا وامريكيا، وظل الوضع الداخلي وادارته تحت سيطرة من يحضر نفسه في المستقبل ليفتح صفحة جديدة ربما تكون اكثر سوداوية وقمعية مما هو حاصل الان. الشرع الواضح في القيادة السعودية اضطر ملك المرحلة الانتقالية ان يخرج عن صمته وينغي ما يسمى بالشائعات عن وجود اختلاف بين اعضاء الاسرة الحاكمة، وهو خروج لا يمكن الا ان يغسر وكأنه اعتراف واضح بوجود مثل هذه الاختلافات.

وقد تصل القيادة السعودية الى نتيجة واضحة وهي ان الانبهار الاعلامي بانجازات السعودية على الجبهة الفلسطينية لن يطغى على الوضع الداخلي المتأزم، واطفاء حرائق فلسطين لن يكون بديلا عن اطفاء حرائق استراحات جدة والرياض، حيث يجتمع الاصلحيون ونبيلون رؤية مستقبلية. وليس من المستغرب ان يستغل النظام انجازاته في المحيط العربي الفلسطيني كغطية اعلامية على فضله التام في التعاطي مع مستقبل النظام على الصعيد الداخلي. وان ساعدت الطفرة النفطية الآنية هذا النظام على اطفاء حرائق الخارج الا انها لم تغلق في اخمد اصوات الاصلاح في الداخل.

سيظل متقفو السعودية يحلمون باستجابة القيادة لعرائضهم، ولهم الحق في ذلك، اذ ما اضيق العيش لولا فسحة الامل، ولكنهم سيصلون الي نتيجة واحدة، وهي استحالة تلبية مطالبهم في ظل الازدواجية السياسية الحالية حيث يتعايش ملك المرحلة الانتقالية مع شريحة ملوك المستقبل. هذه الشريحة المنتظرة بفارغ الصبر للانقضاض على رأس الهرم ستكون عقبة في وجه الاصلاح الحقيقي كما هي تفعل اليوم.

الشريحة المنتظرة متمرسه في اساليب القمع الداخلي من خلال تجربة حقيقية مارستها منذ اكثر من اربعة عقود، حتى اصبح اسمها ملتصقا بالقمع تارة تحت ذريعة محاربة الارهاب، وتارة تحت ذريعة اخماد الفتن.

بعد اعتقال الاصلحيين سيدج المواطن نفسه امام خيارين: اولاً، خيار الصمت المطبق وهذا ما سيزيد من معاناة الكثيرين، او خيار العنف المفصوح. قمع الاصلحيين يؤدي الي

وفقيرة، بل يحصل في زمن الطفرات الاقتصادية، ومن يطالب بالاصلاح والتغيير ليس المعدم المنهك بتدبير لقمة العيش، بل هو الذي يعيش رخاء يجعله يفكر بحقوق مسلوية ومشاركة سياسية ممنوعة.

التغييرات العالمية السياسية والهزات الفكرية تحصل فقط في مجتمعات تنعم بشيء من الرخاء. هذا الرخاء يولد حالة غليان يصعب على اكثر الانظمة القمعية احتواؤه والسيطرة عليه. لذلك ليس من المستغرب ان تتعالى اصوات الاصلاح في بلد كالسعودية، والشعب يمر اليوم بمرحلة آنية من الطفرة. لكن هذه الطفرة عمقت الهوة بين اطراف المجتمع، والكل يحاول ان يناله نصيب منها بطرق شرعية عادلة، وطالما ظل نظام الاقلية السعودي مستأثراً بحصة الاسد من الثروة ومتربعا على مقاليد السياسة، فسيظل المجتمع متملماً ومضطرباً، وسيحاول الكثير دخول حلقة المصارعة مع النظام في سبيل توسيع الحلقة المغلقة، ليس عن طريق الاتناوت وزيادة المعاشات، بل عن طريق خلق مؤسسات تضمن العدالة الاجتماعية والشورى الحقيقية والمشاركة السياسية الفعالة. لن يستطيع النظام السعودي بازدواجيته الحالية ان يستمر في غطرسته، فساعة يشترى الضمان وساعة يعتقل الاصلحيين في الداخل ويحارب من هو في الخارج، دون ان يدفع ثمنا باهظاً. وقمع اصحاب العرائض هو بداية فتحة الباب على مصراعيه لمواجهة قد لا ينجو منها النظام نفسه.

عن: القدس العربي، ٢٠٠٨/٢/١٢



قضية سيئة السمعة

تدمير الآثار الإسلامية في السعودية

إيمان القويضي

ويكتب إلى جواره: (هذا حجر تيماء، يعود إلى القرن الخامس قبل الميلاد، والكتابة الظاهرة عليه باللغة الآرامية، وقد عُثِر عليه في تيماء، غرب شبه الجزيرة العربية - المملكة العربية السعودية الآن).

ما هي الآرامية؟ من هم الأنباط؟ ما النقش الثمودي؟ كم عمر تاروت؟ لا أعرف. ليست لدي أية فكرة. وأيضاً ليست لدي أي سعودي نجيب تلقى المناولة الرسمية المعتمدة للتاريخ. وأمام المفارقة البالية أو الفرعونية أو الجيميرية أو الفينيقية التي حولنا، بـ (الحضارة العريقة) والأجداد المتحضرين، والغمرات التقليدية حول الحضارة الطارئة التي صنعها النفط من خامه البداوة الخالصة، فإننا، أنا وأنت وهو، ننكس الرأس ولا نجد ما نقول. لأننا بالفعل في ظل هذا التجهيل التاريخي لا نشعر إلا أننا طارئون ولا امتداد لنا.

هل ثمة مجال لأن نعيد الأنباط أو نتلو صلواتنا بالآرامية أو نحج إلى تاروت؟ لا مجال. لكنّ الشمس والإهمال والنسيان يبقى هو القاعدة. مساويها في هذا بين الآثار الإسلامية وغير الإسلامية. مُعيدا تجربة الحياة الإنسانية في شبه الجزيرة إلى الصفر التاريخي، كأنه لا سلف ولا سابقة ولا امتداد لها. كأن رمل هذه الصحراء سيلفطنا عما قليل. عاجزين عن الارتباط حقاً بما هو قديم. عاجزين عن الأطمئنان حقاً إلى ما هو قديم. نازحين من صحراننا إلى الهجرة. من القرية إلى المدينة الهامشية. من المدينة الهامشية إلى المدن المركزية المتضخمة. نازحين داخل المدينة ذاتها من الأحياء الأقدم والأعرق إلى الأحدث والأجْد. كأننا نخاف أن تنهار بنا الأرض لو بقينا عليها وقتاً أطول بعد. كأننا بحاجة إلى الاحتماة أبداً بما بُنيَ للتو الآن وللتو.

هل ثمة مجال أن تتركوا لنا جزراً نعود إليه قبل أن تقتلنا الريح والنزوح؟

عن: الوطن، ٢٠٠٧/٢/١

لكن، وعلى نفس الأساس العقلاني، يجدر التحفظ على طمس هذه الآثار وتخریبها كلية، لا على أساس أنها حرب طائفية أو طبقية أو نغطية أو مناطقية أو أي أساس آخر من أسس حماية الآثار، الأسس سيئة السمعة. وهي أولاً، ليست قضية الآثار الإسلامية فقط. ربما هدم أو إهمال الآثار الإسلامية هو الأشهر بحكم وجود مسلمين خارج البلاد تعينهم هذه الآثار فيتحدثون عنها وتشتهر على نطاق واسع، لكن القضية هي قضية الآثار عموماً في شبه الجزيرة العربية. وهي في مستوى آخر، قضية العلاقة بالتاريخ في حاضر الدولة السعودية.

مثلاً أن الرواية المدرسية الحالية للتاريخ تنطلق من عهد الرسول وتنتهي في الوقت الحاضر، محددة مفهوم التاريخ بحدود الإسلام وشبه الجزيرة، يحدث ذات الحصار التاريخي لجغرافيا الآثار في شبه الجزيرة. ويتعاضد هذان معاً على قصف العمق التاريخي لوجود إنسان شبه الجزيرة وتطور حياته. وإذا كانت الآثار الإسلامية وجدت من ينتصر لها لهذا السبب أو ذاك، فإن ما بقي من آثار متفرقة في البلاد لا نصير له، وهي في حقيقتها آثار أسلافنا في محاولة العيش على هذه الأرض. لذا لا نصير لها ما لم ننتصر نحن لها، أو ما لم يأثر حظها الجيد بباحث مُستقل مُتمم بآثار شبه الجزيرة، أوروبي عادة، يدرك ويطلع - للأسف - على ما لا ندركه ولم نطلع عليه نحن.

بهذه الطريقة فقط - مجدداً للأسف - وُجدت أفضل التدوينات المبكرة حول البقاع في وسط وشرق وشمال وجنوب شبه الجزيرة، وعن القصص والوقائع المرتبطة بها، وعن القلاع والآبار والمستوطنات في وسط الصحراء، ورُسِمت أفضل النسخ للنقوش والرسوم الموجودة على الأحجار الأبحار الملقاة في الرمال، التي لا تعني أحد، ولا قداسة لها، ولن يعبدوا أحد، لكنها تستحق أن يُضحي رحالة فرنسي بحياته من أجل إرسال واحد منها إلى اللوفر في باريس، يوضع في واجهة زجاجية

الإعجاز الأساسي في قضية الآثار الإسلامية في السعودية، أنها قضية سيئة السمعة حيثما أتيتها، من جهة المدافعين ومن جهات المعارضين الناقمين. سيئة من جهة الآلة المتصلة التي لا تترك حقيقة أخرى حول الآثار إلا كونها مشاريع شريكة قادمة، وسيئ هو النفس الاستنزافي الذي يؤيد هدم ما عمره يفوق الألف عام لصالح بناء فندق عملاق ٧ نجوم، وسيئ أيضاً الانتصار للآثار فقط من حيث هي ذات صلة بالتاريخ الشعبي أو الصوفي وأن هدمها ليس إلا حرباً سلفية، أو من حيث إن هدمها جزء من التفكير الشتام للمشروع التجاري الممول بالبترو دولار، وهذا بالطبع في نظر مسلمين عرب غير نطفيين، أو من حيث هدمها دلالة على تخلف وجهل المسلمين الأعراب، بإزاء تحضر غربي - مسيحي.

سيئة حيثما أتيتها كأنها فتنة، وعلى هذا الأساس لا توتى، ولا تصرّح بشأنها المصادر الرسمية بمعلومات معتمدة. ليس إلا أحاديث الأزقة والصحف الخارجية، من (القدس العربي) وحتى (الإنديبندنت)، التي لا يمكن الاعتماد على حصيلة قراءتها من أجل الجزم - على سبيل المثال - بحقيقة ما حدث لبית الرسول عليه الصلاة والسلام في مكة المكرمة، وبطبيعة ما يوجد حالياً فوق البيت.

ليس من الصعب التعاطف قليلاً مع الموقف السلفي من الآثار الإسلامية، بالنظر والاعتبار بحال الدين ومفهوم الإيمان، الأمّ يؤول عادة في الأجزاء الأكثر تخلفاً من العالم. كيف أن المؤمنين تحت ضغط الفقر واليأس والألام يجنحون إلى الدروشة وإلى الاستغراق في الغيبيات التي يُمثل الأثر المادّي، الرقعد أو المعبد أو القبة أو النهر أو البيت، مركزاً لطقوسها المستنزفة ذواتهم وقدراتهم، بعيداً عما هو عملي وعقلاني وذو صلة مباشرة بالواقع. حتى وإن لم تكن العقلانية جزءاً من الحجة السلفية الأساسية في هذا الموضوع، من الممكن التحفظ معها على تعظيم شأن الأثر المادّي، على أساس عقلاني.

وجوه حجازية

محمد سعيد بن عبد المقصود خوجة

أديب ولد بمكة عام ١٣٢٤هـ وتلقى تعليمه على يد والده وفي حلقات الدروس بالمسجد الحرام، ثم بمدرسة الفلاح بمكة المكرمة. عين مديراً لجريدة أم القرى ومطبعتها فوهبها حماسه وإخلاصه وجعلها ميداناً أدبياً. فكان من أوائل من حركوا نهضة الأدب الحديث في الحجاز، وشجّعوا أدباءها على الكتابة والنشر، ومن أوائل الأدباء الأفذاذ الذين اشتغلوا بالصحافة وبالكاتبة الأدبية شعراً ونثراً. تعاون مع عبد الله بالخير على تأليف كتاب: (وحي الصحراء) في سير أدباء الحجاز المعاصرين آنذاك. وفيه كتب بحثاً عن الأدب والتاريخ الحجازيين، استعرض فيه الأدوار المتعاقبة التي مرّ بها الأدب في الحجاز منذ أقدم العصور، وكان فيه يؤرّخ ويحلّل بمقدرة الباحث المتمكن. توفي رحمه الله بمكة المكرمة عام ١٣٦٠هـ. له: وحي الصحراء بالإشتراك مع عبدالله بالخير: المياه بمكة: أدوارها التاريخية (نشر تباعاً في أم القرى) (١).

عبد الله بن عثمان الحنفي المكي

ولد بمكة المكرمة ونشأ بها وجدّ واجتهد فقرأ على مشايخ عصره منهم: السيد بكري شطا، حيث قرأ عليه في الصرف والنحو والأصليين والمنطق والمعاني والبيان والتفسير والحديث. كما قرأ على الشيخ محمد خياط في الفلك والعروض وأصول الحديث. وقرأ على الشيخ حسن بن زهير في العروض، والشيخ عبدالقادر مشاط في النحو والبيان، والشيخ عباس بن صديق قرأ عليه في الفقه وبه تفقه وقرأ عليه أيضاً التفسير والحديث. وأجازه أساتذته وأذنوا له بالتدريس فدرّس بالمسجد الحرام، وقرأ عليه أبو الخير عبد الله مرداد في الفقه الحنفي والنحو والمنطق وعلم الكلام. توفي رحمه الله بالطائف عام ١٣٢٤هـ. له: حاشية على شرح الأجرومية للعشماوي، شرح على الأجرومية، شرح على أسماء الله الحسنى، حاشية مختصرة على متن السنوسية (٢).

عبد اللطيف بن عبد الله بن حمود الحنفي المكي

ولد بمكة المكرمة في ١٢٧٩هـ ونشأ بها، وطلب العلم فقرأ على السيد أحمد دحلان، وحضر دروسه في جميع الفنون، وتفقه على أحمد مرداد أبي الخير، وقرأ في النحو والفرانض والحساب وغير ذلك، وقرأ على غيرهما من العلماء الأفاضل. وتصدّر للتدريس بالمسجد الحرام وأفاد، وكان أحد الخطباء والأنمة أرباب الوظائف وذوي المعاشات بالمسجد الحرام، وكان أديباً محمود السيرة. توفي رحمه الله بمكة المكرمة عام ١٣٢٠هـ (٣).

(١) الساسي، عمر الطيب. الموجز في تاريخ الأدب العربي السعودي، ص ١١٨: أمين، بكري شيخ. الحركة الأدبية في المملكة العربية السعودية، ص ١١٠. الزركلي، خير الدين. الأعلام، ج ٧، ص ١٥: كحالة، عمر رضا. معجم المؤلفين، ج ١٠، ص ٣٣: صوت الحجاز، ١٨/٤/١٣٦١هـ: معجم الكتاب والمؤلفين في السعودية، ج ١، ص ١٠٨.

(٢) مرداد أبو الخير، عبدالله. مختصر نشر النور والزهري، ص ٣٠٩: غازي، عبدالله بن محمد. نظم الدرر، ص ١٩٧.

(٣) المصدرين السابقين في هامش ٢، ص ٢٨٥، وص ١٩٠ على التوالي.

من مكة وحكاياتها

ودخول الحرم. وهذا يذكرنا بما فعله جهيمان وجماعته من قبل في نوفمبر ١٩٧٩م. ولا أحد يفتحم الحرم ويستخدم السلاح إلا أتباع الوهابية الذين بدأوا بإشهار السلاح ضد الحكم السعودي.

استقالة صحابي هبة إلهية!

استقال هاشم عبيد هاشم رئيس تحرير جريدة عكاظ (الخديوية) وقال مطلعون أنه (استقيل!) بعد عمل في الجريدة دام أكثر من ربع قرن. وأن الأميرين سلطان ونايف لم يكونا راضيين عن أدائه مؤخراً، وأنه بدأت عليه أعراض (الحجازية) وهو مرض لا يتسامح به الأطباء من آل سعود، حتى وإن كانت المسألة مجرد احتمال، فالمرض خطير بالنسبة لدعاة التوحيد في نجد. وقد زعم بعض الأفاقيين أن الأمراء إياهم (رجوه!) أن يبقى في منصبه ولكنه أصر على الاستقالة!

آخرون رأوا أن استقالته متأخرة، وأنه لم يعد بإمكانه تقديم شيء مفيد للجريدة، التي تحتاج إلى دم جديد، مع الإبقاء على خطها (خديوية) حتى العظم. وكتب الكاتب في جريدة المدينة عبدالعزيز قاسم أنه أشد الناس فرحاً باستقالته رغم أن التوقيت في غير محله لأن (توقيت الاعتزال إلهامٌ وتوفيق يهبه الله لمن يشاء)!

ما شاء الله!

نحن ننظر استقالة تركي السديري المعمر الآخر في الرياض، أم أن عامل السن - إن كان كما يقول البعض هو السبب - لا يجري على النجديين؟ ثم لماذا لا يستقيل المعمرين في الدولة المعمرة: ابتداءً من الملك ومروبو بولي عهده ونايف وسلمان وعبدالرحمن، وغيرهم. فهؤلاء على حافة القبر وكلهم فوق الثمانين أو يقربون من الثمانين عاماً!

يراقبون عن كثب من درج الداخلية!

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في السعودية، والمعينة من الحكومة رئيساً وأعضاءً ومهام، لم تطلق إلا في يوم اعتقال الإصلاحيين في مارس ٢٠٠٤م، فكانت فضيحة مجلة. الآن مع الموجة الثانية من الاعتقالات للإصلاحيين، وفيما كانت كل منظمات حقوق الإنسان العالمية تبحث وتتابع الأخبار وتتصل بالعوائل وتنشر البيانات، تطل علينا هذه الجمعية التي خرجت من أرواح وزارة الداخلية لتقول في بيان مقتضب عن الاعتقالات وبعد تأخير شديد أنها تتابع قضية توقيف عدد من (المواطنين) مع الجهات المعنية لكي تتأكد الجمعية الموقرة من أسباب التوقيف والتهم الموجهة لهم! وتابع البيان المقتضب بأن الجمعية (تتابع القضية عن كثب!) وأنها (تعمل على التواصل مع أسر الموقوفين!) لماذا عن كثب وأنتم جمعية أهلية؟ والتواصل مع الأسر متأخر، فقد اتصلت بها المنظمات الحقوقية والمهتمون بحقوق الإنسان وبعض وسائل الإعلام. وصح النوم!

أمير جديد لمكة ولكن بعقل قديم

بعد نحو عام على مغادرته البلاد بغرض العلاج في الولايات المتحدة، وبعد أن أمضى أشهراً في بريطانيا لللقاهة في فندق الدورستر، وبعد تأجيل عودة سموه سالماً غانماً إلى مملكة أبيه مراراً، عاد أخيراً أمير مكة عبدالعزيز بن عبد العزيز إلى الرياض. قبل أن يغادر، رفضت القنصلية الأمريكية في جدة منحه فيزا علاج مالم يأتي إلى القنصلية ويبصم، وبعد تدخل من وزير الخارجية سعود الفيصل، تبرع القنصل الأميركي بأن يأتي لقصر سموه فيبصمه كما يبصمون بقية المواطنين، دليلاً على حسن العلاقات السعودية الأميركية، خاصة بعد أحداث ٩/١١ وما أن وصل سموه إلى الرياض، حتى وجد باستقباله كل كبار العائلة المالكة، بمن فيهم حزب السديريين المنافيين، حيث أن عبد المجيد محسوب على جناح عبدالله (الملك)، وذلك في تظاهرة أشبه ما تكون بـ (مراسم وداع) لسموه أكثر من كونها مراسيم (استقبال)!

وفعلاً.. فإن الأنباء الواردة تفيد بأن العملية التي أجراها عبدالمجيد (سوطان) وبعد أن بدت وكأنها ناجحة، كانت في الواقع عملية جراحية فاشلة، وتتعلق بزعر نخاع، قدمه له أخوه الأمير عبدالإله.

كما وتفيد الأنباء أن عبدالمجيد ألغى حفل استقبال مهيب قيل أن أحد رجال الأعمال قد أعده في جدة، وقيل له بأن الأمير سيبقى في الرياض، وأن لا شيء تغير عن الماضي، حيث يصرف إمارة مكة وكيله ابن الأمير ماجد، أمير مكة السابق، إضافة إلى أن عبد المجيد سيقوم ببعض وظائفه عبر (الشنطة) حيث تأتيه الأوراق والملفات ليبت فيها من قصر العز في الرياض!

ويقول مطلعون أن عبدالمجيد لن يكون قادراً على مواصلة أي عمل، وأن صحته في تدهور مستمر، وأن ما تبقى له من حياة لا تزيد عن أشهر معدودات.

المهم أن الأمراء سيأتون بأمير جديد، فلا يوجد في هذه البلاد غير أولاد ابن سعود، ملاك الأرض والسماء!

ولكن أي أمير جديد لن يجيد سوى (السراقات) قبل أن يرحل بخرقه بالية إلى القبر.

مسلمج (وهابي) يحاول الدخول إلى الحرم

في الأول من فبراير الماضي، ضبط رجال الأمن في العاصمة المقدسة مواطناً وصف بالمضطرب كان يهيم بدخول الحرم المكي، وكان يخفي تحت ملابسه أسلحة، وقد تم إلقاء القبض عليه. وقال مسؤول أمني سعودي في اليوم التالي أن الأسلحة كانت عبارة عن رشاش ومسدس بالإضافة إلى حزام ربطه حول وسطه أعده للإيهام بأنه حزام ناسف. وزعم المسؤول أنه عثر مع المعتقل على مادة الحشيش مخبأة في ملابسه.

حشيش وسلاح وحرم مكي مطهر!

إذا استبعدنا الحشيش من الرواية السعودية، يبقى السلاح

الحجاز

هذا الحجاز تأملوا صفحاته سفر الوجود ومعهد الآثار

القبة الخضراء فضية وبلا هلال!

التطرف الوهابي لا حدود له.



إنه مرضٌ حقيقيٌ مخزونٌ في صاحبه، قد بوجهه إلى الآخر المختلف في الوجهة الدينية أو المناطقية، لكنه لا يلقى حقيقة أن المريض بالتطرف لا يخرب بيت الآخر بل ينتهي بتخريب بيته. لقد بدأ التطرف في المملكة ضد المواظنين الآخرين غير الوهابيين، فساموهم الصف والظلم وهدر الحقوق والكرامة، وكانت الحكومة تؤيد ذلك وتشرعن الفعل الطائفي المتطرف.

معالم وآثار يهدمها الوهابيون المساجد السبعة. قيمة لها تاريخ



مسجد شيخان الفارسي

من المعالم التي يزورها القادمون إلى المدينة المساجد السبعة، وهي مجموعة مساجد صغيرة عدها الحقيقي ستة وليس سبعة، ولكنها اشتهرت بهذا الاسم، وبسر بعضهم أن مسجد القبلتين بضفاف إليها؛ لأن من يزورها يزور ذلك المسجد أيضاً في نفس الرحلة فيصبح عدها سبعة.

وهناك روايات حديثة لابن شبة تحدث فيها عن مسجد الفتح وعن عدة مساجد حوله. وقد روى عبدالله بن عمر رضي الله عنهما (أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في تلك المساجد كلها). هذا المسجد

عزأونا فيك يا فقيد العلم يا عالم مكة



ما أظن أن سكان أم القرى وما جاورها قد أصابهم فزع وذعر كما أصابهم نبأ فقدان عالم مكة وزمزمها وسيد أمثلها، السيد الجليل، والعالم الكبير، السيد محمد بن علوي مالكي الحسني، الذي رحل عنا ونحن في أشد الحاجة لوجوده بيننا.

الحجاز لن يتخلى عن هويته وتراثه

نخبة الحجاز: هموم المرحلة وتحديات المستقبل



زعيم الحجاز الفارسي؛ تشكيل مؤسسة غير وهابية

من نافذة القول التأكيد على أن (الحجاز) وقد سبق له أن كان دولة تتمتع بكل أجهزة الدولة الحديثة هو الأكثر إخافة لحكم النجدين الوهابيين من أن يفلت من بين أيديهم، فيخسروا مكانتهم الدينية، وتبقى دعوتهم المتطرفة في حدود صحرائها، لا تتمتع ببقاء الحرمين الشريفين وإدارتهما، والذان من خلاتهما يتم فرض المذهب الوهابي وتضليل العالم الإسلامي، بل ومن تحت ذلك الغطاء تتم ممارسة أبشع وسائل التدمير لتراث الحجاز وتراث المسلمين.

وإذا كانت أموال النفط قد أمدت الحكم السعودية ودعوتها الدينية المتطرفة بزخم غير عادي لم يتأثري لأي دعوة أخرى في العهد الحديث، فإن النفط نفسه ليس مضموناً إلى الأبد مادامت سياسات التجنيد النقيضة لكل ما هو وطني، وكل ما هو عدائي ومساواة، قائمة ومستمرة.. فالنفط ومنطقه قد تذهبان أيضاً، بإثرهم من الشعور المعالي فيه بالقوة الذي يبدى متطرفو الوهابية وآل سعود على حد سواء، والذي يظهر وكأن الدنيا والعالم قد توقف عندهم وغير قابل للزوال.

(الدين والملك توأمان)

التحالف المصيري بين الوهابية والعائلة المالكة

كان العامل الديني القوة التوحيدية الفريدة الذي نجح في تشكيل وحدة اجتماعية وسياسية منسجمة في منطقة تحد. فقل ظهور الدعوة الوهابية

- الحجاز السياسي
- الصحافة السعودية
- قضايا الحجاز
- الرأي العام
- إستراحة
- أخبار

- تراث الحجاز
- أدب و شعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمين الشريفان
- مساجد الحجاز
- آثار الحجاز
- صور الحجاز
- كتب و مخطوطات





من أزياء الحجاب: درفة الباب ثوب حجازي ترتديه العرائس ليلة زفافهن، وكذلك أخوات العرائس إن كنَّ صغيرات السن. ويسمى درفة الباب لتقليد زخرفة الأبواب، حيث يطرز الثوب بخيوط الفضة والذهب والأحجار الكريمة. أيضاً يسمى كذلك البدلة (الثقيلة) لثقله.